مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (٧)

آراء وأحاديث في القومية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

آراء وأحاديث
في القومية العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (٢٧)

آراء وأحاديث في القومية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

حقوق نشر الطبعة الخاصة محفوظة للمركز
طبعة خاصة(*)

الطبعة الاولى : بيروت: كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤
الطبعة الثانية : بيروت: حزيران/ يونيو ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب عام ١٩٥١ واعيد نشره عام ١٩٥٦ بعد أن اضيف له بحث «عروبة مصر» وبحث «لماذا تأخرنا في ميدان الوعي القومي؟».

المحتويـــات

عروبة مصر ٧
سطور من صفحات قديمة ١٦
خاتمة محاضرة في «الاستقلال الثقافي
وسياسة التعليم» في سوريا ١٧
التيارات الفكرية حول القومية العربية ١٨
كلمة حول كارثة فلسطين ٢٥
محاضرة في القومية العربية ٢٧
مناقشات وتوضيحات حول محاضرة القومية العربية ٥١
كلمة حول التماسك الاجتماعي ٦٥
مصر والعروبة ٦٧
الاستشهاد بتاريخ اليونان
رد على لطفي السيد باشا ٧٤
الاستشهاد بتاريخ الأتراك
رد على حفني محمود باشا ٧٩
الاستشهاد بتاريخ الولايات المتحدة الامريكية ٨٤
بين العروبة وبين الفرعونية ٨٧
كلمات (من كتاب القومية والوطنية) ٩١
الأمة العربية بين الماضي والحاضر ٩٣

عروبـة مصـــر

- ١ -

١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٥٦

إن هذا اليوم سيتبوأ مكانـة خاصـة في تاريـخ نشوء « فكـرة القوميـة العربيـة في مصر » .

لأنـه في اليوم المـذكور ، أذاع زعـماء الثورة المصـرية ـ بـاسم الشعب المصـري ـ الدستور الجديد ، وأعلنوا فيه « عروبة مصر » بصورة رسمية .

فقالوا في ديباجة الدستور : إن شعب مصر «يشعر بـوجوده متفـاعلا في الكيـان العربي الكبـير ، ويقـدر مسؤوليـاتـه والتـزامـاتـه حيـال النضـال العـربي المشتـرك لنصـرة الأمـة العـربيـة ومجدها . . . » .

كما أنهم صرحوا في مادته الأولى :

« إن مصر دولة عربية » و « إن الشعب المصري جزء من الأمة العربية » .

ولا شـك في أن إدخال هـذه العبارات في صلب الـدستور يكـوّن حـدثـاً هـامـاً يستحق التسجيـل في تاريـخ « نشوء فكـرة القوميـة العربيـة في مصر » ، بكـل تقـديـر وابتهاج .

في الواقع أن مصر كانت قد أخذت تسـير في مضمار « الشعـور بالعـروبة » منـذ مدة غير قصيرة . إلا أن سيرها هذا ظل بطيئاً ووئيداً حتى صدمة فلسطين الفاجعة .

لأن آراء المصريين في القضايا القومية ، كانت مبلبلة بلبلة غريبة ، ومقسمة بين النزعة الفرعونية ، والاقليمية المصرية ، والرابطة الشرقية ، والجامعة الإسلامية . واما فكرة القومية العربية فكانت تتعثر بين هذه التيارات المختلفة ، فلا تستطيع أن تشق طريقها إلى النفوس إلا بصعوبة كبيرة .

ولكن هذه الأحوال أخذت تتطور ـ بعد كارثة فلسطين ـ بسرعة كبيرة . وصارت فكرة العروبة تزداد قوة يوماً بعد يوم ، فأخذت تتغلب على النزعات الأخرى بسرعة متزايدة .

وهذه السرعة تضاعفت وتعاظمت ـ بوجه خاص ـ بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، واقصائها الملك فاروق عن البلاد ، وإبعادها ساسة العهد السابق عن ميادين الحكم والسلطان . . .

إن التصريحات الواردة في الدستور الجديد عن « عروبة مصر » انما هي نتيجة هذا التطور الجديد . ولا شك أنها ستساعد على تغلغل فكرة القومية العربية في نفوس المصريين ، مساعدة كبيرة .

ولهذا السبب قلت في بدء حديثي هذا : إن هذا اليوم سيتبوأ مكانة خاصة في تاريخ نشوء فكرة القومية العربية .

ـ ٢ ـ

في الواقع أن سوريا قد سبقت مصر في هذا المضمار . لأنها نصت على العروبة في الدستور الذي اصدرته سنة ١٩٥٠ .

وفضلاً عن ذلك ، فانها قطعت في هذا المضمار شوطاً أطول بكثير من الشوط الذي قطعته مصر بدستورها الجديد . لأنها لم تكتف بالنص على « عروبة سوريا » ، بل أشارت إلى « وحدة الأقطار العربية » ، وفرضت على النواب وعلى رئيس الجمهورية « العمل على تحقيق الوحدة المذكورة » .

فإن الجمعية التأسيسية التي وضعت وأقرّت هذا الدستور ـ في ١٥ أيلول ١٩٥٠ ـ صدرّته بمقدمة وجيزة ، بدأتها بالعبارات التالية :

« نحن ممثلي الشعب السوري العربي المجتمعين في جمعية تأسيسية بارادة الله ورغبة الشعب الحرة ، نعلن أننا وضعنا هذا الدستور لتحقيق الأهداف المقدسة التالية . . . » .

وبعد تعداد هذه الاهداف المقدسة ، قالت : « ونعلن أن شعبنا الذي هو جزء من

الامة العربية ، بتاريخه وحاضره ومستقبله ، يتطلع إلى اليوم الذي تجتمع فيه امتنا العربية في دولة واحدة ، وسيعمل جاهداً على تحقيق هذه الامنية المقدسة في ظل الاستقلال والحرية » .

وقد جاء في المادة الاولى من الدستور ما يلي : « سورية جمهورية عربية » . . . والشعب السوري جزء من الامة العربية » .

وجاء في مادته السادسة والاربعين ما نصه :

« قبل أن يتولى النواب عملهم ، يقسم كل واحد منهم علناً أمام المجلس اليمين التالية :

اقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لدستور البلاد ومدافعاً عنه وعن استقلال الوطن وحريات الشعب ومصالحه وأمواله وكرامته . . . وأن أحترم قوانين البلاد . وأن أقوم بمهمة النيابة بشرف وصدق واخلاص . وأن أعمل على تحقيق وحدة الاقطار العربية » .

وجاء في مادته الخامسة والسبعين ما نصه :

« قبل أن يمارس رئيس الجمهورية ولايته ، يحلف أمام مجلس النواب اليمين التالية :

« اقسم بالله العلي العظيم أن احترم دستور البلاد وقوانينها وأن اكون أميناً على حريات الشعب ومصالحه وأمواله ، وأن أكون مخلصاً للنظام الجمهوري ، وأن أبذل جهدي وكل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال الوطن والدفاع عن سلامة أرضه وأن أعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية » .

وفضلا عن كل ما تقدم ، قدّر الدستور السوري ما تقتضيه فكرة الوحدة العربية في أمر الجنسية فنص في مادته الحادية والثلاثين على ما يلي :

« تحدد شروط الجنسية السورية بقانون ، ويكون تسهيل خاص للمغتربين وابنائهم ، وأبناء الأقطار العربية » .

يتبين من كل ما سردناه آنفاً ، أن النصوص الواردة في الدستور السوري عن القومية العربية ، هي اكثر شمولاً وأبعد غوراً ، وأصرح تعبيراً من النصوص الواردة في الدستور المصري الجديد .

ولكن . . يجب أن نلاحظ في الوقت نفسه ، أن دخول هذه النصوص الهامة في الدستور ، لم يكن خطوة كبيرة بالنسبة إلى سوريا .

وذلك لأن سوريا ـ كما هو معلوم لدى الجميع ـ أعرق الاقطار العربية في الشعور بالقومية العربية ، وأكثرها تجرداً عن النزعات الاقليمية ، وأشدها توقاً إلى الوحدة العربية وكانت قد أعلنت ـ خلال مشاورات الوحدة العربية ـ على لسان ممثليها ،

بصورة رسمية استعدادها التام للتنازل عن سيادتها في سبيل تكوين « دولة عربية » تجمع تحت رايتها جميع شعوب الامة العربية .

ولهذا السبب ، نستطيع أن نقول : إن دخول النصوص المذكورة في صلب الدستور كان بمثابة الامور الطبيعية ، بالنسبة إلى اتجاه الرأي العام في سوريا .

ومما يجب ملاحظته أن هذه النصوص لم تؤثر في سير الأمور تأثيراً محسوساً ، لا في سوريا ولا في خارج سوريا .

ولا نكون من المغالين إذا قلنا ، أن تأثير النصوص المذكورة قد انحصر - تقريباً - في صياغة المادة الاولى من الدستور الاردني الصادر سنة ١٩٥٣ . لأن المادة المذكورة صرحت ، بدورها ، « أن الشعب الاردني جزء من الامة العربية » . .

ولكن مصر . . كانت في حالة تختلف عن حالة سوريا - في هذا المضمار - اختلافاً كبيراً . ويحق لنا أن نقول : إن موقف مصر من قضايا القومية العربية كان بمثابة القطب المعاكس لموقف سوريا .

فقد بقيت مصر - مدة طويلة - بعيدة عن المساهمة في حركات القومية العربية . حتى أنها كثيراً ما وقفت موقفاً مخالفاً لها مخالفة صريحة .

ولذلك نستطيع أن نقول : إن ورود النص على « عروبة مصر » في صلب الدستور الجديد ، كان بمثابة خطوة واسعة إلى الأمام ، إن لم نقل قفزة رائعة في سبيل العروبة .

ولا شك في أن هذه الخطوة الهامة لن تبقى منفردة بل ستعقبها سلسلة خطوات واسعة اخرى ، تلعب دوراً هاماً في تقوية فكرة القومية العربية ونشرها في مصر ، وفي سائر الاقطار العربية .

- ٣ -

قلت آنفاً : إن هذه النصوص والتصريحات الرسمية ، كانت بمثابة خطوة كبيرة ، بل قفزة رائعة ، بالنسبة إلى مصر .

فإن نظرة واحدة إلى المقالات المنشورة في هذا الكتاب ، وتاريخ كتابة أقدمها لا يعود إلى اكثر من خمس سنوات ، تظهر بكل وضوح شدة البلبلة التي كانت تسود آراء الكثيرين من رجال الفكر والقلم في مصر ، وتبين بكل جلاء أهمية الخطوة التي خطتها

مصر في طريق « الشعور بالقومية العربية » ، عندما نصت في دستورها الجديد على أن « الشعب المصري جزء من الامة العربية » .

ولكن خطورة هذه الخطوة تتجلى لنا بوضوح اكبر عندما نرجع بأذهاننا إلى أزمنة أقدم من تاريخ كتابة المقالات المذكورة ولا سيما عندما نتذكر ما كان يحدث ويقال ابان ثورة ١٩١٩ ، وفي أعقابها .

إن ابناء العرب الذين كانوا تحت الحكم العثماني المباشر ، قبل الحرب العالمية الاولى ، كانوا يرنون بأبصارهم نحو مصر ، ويعلقون عليها أوسع الآمال .

لأن مصر كانت عند ذاك « الملاذ الرسمي الوحيد » للغة العربية ، وللأدب العربي .

فإن اللغة الرسمية في جميع الولايات العثمانية ـ بما في ذلك الولايات العربية ـ كانت اللغة التركية . وكان أولاد العرب يتلقون دروسهم في المدارس الرسمية باللغة المذكورة ، وكان أصحاب المصالح لا يستطيعون أن يخاطبوا السلطات الحكومية بغير اللغة التركية . وعندما ينشد أحدهم العدالة في محكمة من المحاكم ، كان يضطر إلى الاستعانة بترجمان ، لينقل اليه أسئلة المحققين والقضاة ، وينقل إلى هؤلاء ما يقوله في سبيل الادعاء أو الدفاع . وكل ذلك دون أن يستطيع أن يتأكد ما إذا كان الترجمان قد قام بمهمته خير قيام ، بما يلزم لذلك من « الفهم الصحيح » ، و « الامانة التامة » .

ولذلك ، كان أهالي الولايات العربية في السلطنة العثمانية يغبطون مصر على انفصالها عن الدولة ، ويبجلون ذلك الانفصال الذي أكسب اللغة العربية ما تستحقه من المكانة المادية والمعنوية .

ورواد « حركات القومية العربية » ودعاتها . . . عندما أخذوا يناضلون ويجاهدون في سبيل « الحقوق القومية » ، كثيراً ما كانوا يتوجهون بأفكارهم ، وأمانيهم نحو مصر ، آملين الاستفادة منها والاستعانة بها ، في هذا السبيل . . .

ولكن . . . مصر نفسها كانت بعيدة عن الشعور بالقومية العربية الكامنة فيها . ولهذا السبب ظلت معرضة عن « فكرة العروبة » . وغير مكترثة بأعمال دعاة القومية، وآمالهم ، إن لم تكن معارضة لها . . .

وهذه الحالة عرّضت آمال الكثيرين منهم إلى خيبة مريرة .

وهذه الخيبة تفاقمت بوجه خاص ، بعد انفصال الولايات العربية عن الدولة

العثمانية ، عندما التجأ عدد غير قليل من مجاهدي العروبة إلى مصر ، لمواصلة النضال ضد السلطات المحتلة .

- ٤ -

ولاعطاء فكرة اوضح وأتم مما سبق ، عن المواقف والاوضاع التي اشرت اليها آنفاً ، ارى من المفيد أن استعين بذاكرتي الشخصية في هذا المضمار وأن أسرد بعضاً منها في هذا المقام :

عندما أخذت على عاتقي مهمة تنظيم شؤون المعارف في سوريا ـ في اوائل عهد تعريبها ، عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وزوال الحكم العثماني عن البلاد العربية بأجمعها ، كان أول الاعمال التي فكرت فيها وقمت بها ، هو التوجه إلى مصر للاستعانة بالكتب المدرسية المطبوعة فيها ، والاستفادة من طرائق تدريس اللغة العربية المرعية في مدارسها .

سافرت إلى القاهرة لهذه الغاية سنة ١٩١٩ ، غير أن وصولي اليها صادف اضرام الثورة المصرية واشتداد حركة المقاطعة والاضراب فيها .

كان الاضراب قد شمل جميع طبقات الشعب ، بما في ذلك جماعات الموظفين . لهذا السبب لم استطع الحصول على الشيء الكثير من الفوائد التي كنت أتوخاها من وراء هذه السفرة . ولكنني ـ مقابل ذلك ـ جنيت منها فوائد معنوية اخرى ، ما كانت تخطر على بالي ، عندما قررت السفر إلى القاهرة ، ووضعت فيها منهاج الابحاث والاتصالات التي سأقوم بها هناك : لقد شاهدت أروع احداث الثورة المصرية .

وعدت إلى دمشق وقلبي يطفح حبوراً من الحركات الوطنية التي شاهدتها بنفسي ، ومن مناقب التضحيات البطولية التي صفقت لها بكل جوانحي .

إننا كنا ننظر إلى الثورة المصرية كجزء متمم للثورة العربية التي كانت بدأت قبلها بعدة سنوات . ولذلك صرنا نستطلع أخبار الثورة التي قامت في مختلف أنحاء القطر المصري ضد الحكم البريطاني ، كما كنا نتتبع حركات الثورة التي كانت تقوم في مختلف أنحاء الشام ضد البريطانيين في بعض الجهات . وضد الفرنسيين في بعض الجهات .

فإن هجوم رمضان الشلاش على الحامية الانكليزية في دير الزور ، وإغارة الدنادشة على الحامية الفرنسية في تل كلخ . . . والثورة التي كان يتزعمها الشيخ صالح العلي في شمال منطقة الاحتلال الفرنسي ومحمود الفاعور في جنوب تلك المنطقة . . .

ما كانت تختلف في نظرنا عن الثورات التي كان يخوض غمارها الفدائيون المصريون في مختلف المدن والجهات . كلها كانت بمثابة صفحات مختلفة من ثورة عربية عامة ، تهدف إلى تحرير الامة العربية من السيطرة الاجنبية ، واستنهاضها لتتبوأ المكانة المادية والمعنوية التي تليق بماضيها الباهر .

نحن كنا نفرح لثورات الشام كما نفرح لثورات مصر ونصفق لهذه كما نصفق لتلك .

لأننا - كما قلت - كنا نعتبر مصر جزءاً من أجزاء الوطن العربي الاكبر، شأنها شأن سوريا والعراق . كما كنا نعتبر المصريين ، من أبناء الامة العربية ، مثل أهل الشام والعراق وسائر البلدان العربية .

ولكن . . .

بعد مرور سنة ونصف على ذلك التاريخ ، عندما التجأنا إلى مصر - بعد سقوط الدولة العربية التي كانت تأسست في ديار الشام - صدمنا بما لم نكن نتوقعه أبداً : إذ لاحظنا أن المصريين - بمن فيهم معظم رجال الثورة وزعمائها ، ما كانوا يبادلوننا هذه المشاعر بوجه من الوجوه . إنهم ما كانوا يشعرون بقوميتهم العربية ، وما كانوا يسلمون بأن مصر جزء من البلاد العربية ، ولا يعترفون بأن الشعب المصري جزء من الامة العربية .

ولذلك قلما كانوا يكترثون بما حدث ويحدث في بلاد الشام . حتى أن اخبار انقراض الدولة العربية السورية نفسها لم تحرك في نفوسهم شيئاً يذكر من الأشجان .

وقد لاحظنا - والاسف يحز في نفوسنا - أن الكثيرين ممن يسمعون أخبار الشام ، ما كانوا يكتفون بعدم الاكتراث ، بل كانوا يستنكرون الثورة العربية نفسها . حتى أن بعضهم كان يسترسل في هذا إلى حد استنزال لعنات الله على رجال الثورة العربية ودعاتها .

لأنهم ما كانوا يعرفون حقائق الامور ، وكانوا يجهلون دوافع الثورة وظروفها الحقيقية . ويستنكرونها - بل يلعنونها - لأنها قامت ضد الخليفة العثماني ، كأن ذلك الخليفة كان من أولياء الله الصالحين ، مثل ابي بكر الصديق وعمر الفاروق . . .

وانا لا ازال أذكر الألم الممض الذي شعرت به ، عندما اطلعت على هذا الاتجاه الفكري والنفسي لأول مرة . وتمنيت عندئذ - بكل قواي - لو كان لي قدرة في فن القصص ، لأن اكتب مأساة تمثل هذه الحالة أروع تمثيل : مأساة تدور حوادثها حول

حياة أخوين مظلومين ، فرقت الاحداث بينهما ، قبل أن يبلغا أشدهما لأنهما وقعا في الأسر ، وعاشا وترعرعا بعيدين بعضهما عن بعض ، تحت أمرة سيدين يعيشان في بلدين مختلفين .

كان الاخ الاصغر يتتبع أخبار الاخ الاكبر ، ويتحرق شوقاً للالتقاء به في يوم من الايام ، وبعد الكثير من المشاق والمصائب ، استطاع أن يتحرر من ربقة سيده فأسرع في السفر إلى حيث كان اخوه . ولكنه هناك فوجىء بصدمة عنيفة آلمته أشد الألم وأذهلته أتم الذهول : لأن الاخ الاكبر لم يتعرف اليه ، وانكر قرابته له . وفضلاً عن ذلك اخذ يؤنبه أشد التأنيب ، ويصرخ في وجهه مستفهماً ومستنكراً :

ـ لماذا خرجت على طاعة سيدك العظيم ! كيف تجرأت على مخالفة أوامر الرجل النبيل ؟ . .

وبعد ذلك صار يستنزل لعنة الله عليه ، جزاء عصيانه المشين .

إن هذه المأساة كانت تمثل في نظري خير تمثيل ، الحالة التي كانت تفاجىء السوريين الأحرار ، عندما كانوا يلتقون ببعض الجماعات من المصريين ، في ذلك التاريخ .

لذلك استحوذ هذا الموضوع على ذهني مدة طويلة ، وصار يحرك أشجاني من وقت إلى آخر ، بكل قوة وشدة .

ولكن . . . أنّى لي القدرة على كتابة هذه المأساة ؟ . . فإن حياتي الفكرية كانت اتجهت اتجاهاً علمياً ، منذ صباي ، وباعدت بيني وبين أعمال الأدب والخيال . ولذلك عندما أطلت التفكير في موضوع هذه المأساة ، تغلبت في نفسي نزعة البحث والتعليل على روح الانفعال ورغبة التمثيل . وتحوّل في ذهني « مشروع المأساة » شيئاً فشيئاً إلى « موضوع درس واستقصاء » .

لماذا لم يشعر المصريون بعروبتهم ؟ لماذا يُعرضون عن حركات القومية العربية كل هذا الإعراض ؟ هل هناك اسباب ودوافع جوهرية ناتجة عن طبائع الأشياء ، أم أن هذه الدوافع كلها من الأمور العارضة التي لا بد أن تزول ؟

لقد فكرت في كل ذلك تفكيراً جدياً ، ودرست الأحوال دراسة تفصيلية ، طوال مدة اقامتي في القاهرة ، التي استغرقت سبعة أشهر .

وتوصلت بعد هذا التفكير والدرس إلى النتائج التالية :

إن الظروف التاريخية كانت قد عزلت مصر عن سائر البلاد العربية ، انعزالاً

يكاد يكون تاماً . فأصبح المصريون غير مطلعين على حقيقة الأحوال في الولايات العربية وفي سائر انحاء السلطنة العثمانية .

إن المواقف التي يقفها المصريون الآن تجاه حركات القومية العربية ، انما هي نتيجة طبيعية لهذا الانعزال المادي والمعنوي . ولا شك في أن هذه الأحوال كانت وليدة ظروف شاذة . فلا بد من أن تتغير وتزول بتغير ظروف الحياة الجديدة .

فغادرت القاهرة إلى العراق ، وانا مؤمن أشد الايمان ، بأن مصر ستغير موقفها من القضايا العربية تغييراً جوهرياً ، عاجلاً أو آجلا . . . وإنها وإن لم تشعر بعروبتها اليوم ، فستشعر بها غداً .

ولست أجد حاجة إلى ذكر الامور التي حدثت بعد ذلك ، في هذا المقام .

ولكني . . . بمناسبة موضوع المأساة التي أشرت اليها آنفاً ، أرى من الضروري أن أقول :

إن المأساة . . . قد انتهت إلى « خاتمة سعيدة » مثل معظم القصص الشعبية التي ترويها الأمهات والجدات . .

فلو كنت كتبت المأساة المذكورة في حينها ، لكان ترتب عليّ الآن ، أن أسرد ما حدث بعد ذلك أيضاً ، لأختمها بقولي :

ـ وبعد كل هذه الأحداث . . . عرف الأخ الأكبر عظم الخطأ الذي وقع فيه . . وعانق اخاه أحر العناق ، وصار يعيش معه ، ويفكر معه ، ويعمل معه . . . طول حياته .

القاهرة ، نوار ١٩٥٦

ابو خلدون
ساطع الحصري

ذيل :

سطور من صفحات قديمة(*)

- ١ -

« أرجو أن لا يعتبرني احد متطفلاً على مصر بهذه الملاحظات . فاني عربي صميم ، أدين بدين العروبة بكل جوارحي . واهتم بمصر بقدر ما اهتم بسوريا والعراق .

ولا أكون مغالياً إذا قلت : إنني أهتم بمصر - اكثر مما اهتم بسورية والعراق ، لأنني اعرف أن مصر بحسب أوضاعها العامة أصبحت القدوة المؤثرة على العالم العربي بأجمعه . فأعتقد لذلك أن كل تقدم يحصل في مصر لا يخلو من النفع لسائر البلاد العربية . كما أن كل نقص يعيش ويستمر في مصر لا يخلو من ضرر العدوى إلى سائر البلاد العربية .

فكل خدمة تسدى إلى مصر ، تكون كأنما اسديت إلى سائر البلاد العربية بأجمعها » .

(*) خاتمة مقالة في « نقد نظام التعليم في مصر » كتبت ببغداد ونشرت في مجلة **الرسالة** في القاهرة في اوائل سنة ١٩٣٧ .

خاتمة محاضرة في «الاستقلال الثقافي وسياسة التعليم» في سوريا(*)

- ٢ -

« إني من الذين يؤمنون بالوحدة العربية ايماناً عميقاً ، ومن الذين يقولون بوجوب العمل من أجلها عملاً متواصلاً ، دون توانٍ أو تخاذل .

إنني اعتقد اعتقاداً جازماً ، بأن الوحدة العربية « ضرورية » لحفظ كيان الشعوب العربية ، كما اعتقد أنها « طبيعية » بالنسبة إلى حياة الأمة العربية وتاريخها الطويل ، فلا أشك ابداً في أنها ستتحقق يوماً من الايام إن عاجلاً أو آجلاً .

لا أدري فيما إذا كان ما بقي لي من العمر سيسمح لي بادراك ذلك اليوم .

غير أني اقول بكل اخلاص : إذا قدِّر لي أن ادرك اليوم الذي ستتحقق فيه الوحدة العربية ، سأعتبر نفسي أسعد الناس جميعاً . . . وسأنسى كل ما كابدته من مشاق وآلام . . وسأترك هذه الحياة راضياً مرتاحاً . . . كأنني لم أتعب أبداً ، ولم أشعر بذرة من الألم » .

(*) القيت في مدرج الجامعة السورية بدمشق في أوائل سنة ١٩٤٥ ، وقد نشرت في : ساطع الحصري [ابو خلدون] ، حول الوحدة الثقافية العربية (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٧) .

التيارات الفكرية حول القومية العربية

مقدمة الطبعة الاولى

ـ ١ ـ

ما أسعد الأمم التي حققت وحدتها القومية ، واستكملت شخصيتها السياسية ، فاستطاعت أن تجعل حدودها الدولية منطبقة على حدودها القوميـة !

ذلـك لأن مفهوم الـوطن عند أمثـال هـذه الامم يكـون واضـح المعـالم ومستقـر الشكل : الامة تكوّن دولة مستقلة موحدة ، فتتعين حدود الوطن عندها بحدود الدولة القائمة ، التي تجمع شمل الأمة بأجمعها تحت راية واحدة .

ولذلك ، لا تكون الوطنية عند هذه الامم موضع خلاف ومثـار جدل ، وجميـع أفراد الامة يفهمون الوطن على طراز واحد ، ولا يختلفون في تقدير واجباتهم الأسـاسية نحو هذا الوطن المشترك العام .

ولكن . . مـا أتعس الامم التي ظلت بعيـدة عن تحقيق وحـدتهـا القـوميـة ، واستكمال شخصيتها السياسية ، فلم تستطع أن تجعل حـدودها الـدولية منـطبقة عـلى حدودها القومية !

ان مفهـوم الوطن عنـد هذه الامم لا يكـون واضح المعـالم ومستقر الشكـل ، لأن تعـدد الدول المسيـطرة عـلى شؤون الأمـة يجعـل مفهـوم الـوطن معقـداً ومشـوشـاً في الأذهان .

ذلك لأن الوطنية عند تلك الأمم تتصل بمفاهيم عديدة : فيكون هناك « الـوطن الخاص » الذي يتحدد بحدود كل دولة من الدول القائمـة . و « الوطن العـام » الذي

يشمل جميع الأراضي التي تسكنها شعوب الامة على اختلاف دولها وأوضاعها السياسية . . « الوطن الفعلي » الذي تعترف به الدول ، و « الوطن المثالي » الذي تنشده نفوس المواطنين ، وتتوق إلى رؤيته مظللاً براية مشتركة في المستقبل القريب أو البعيد . .

وبتعبير أقصر ، يكون هناك : « الوطن الراهن » و « الوطن المنشود » . . « الوطن الدولي » و « الوطن القومي »

ولا حاجة إلى البيان : إن كل واحد من هذين المفهومين ، يحتم على المواطنين واجبات خاصة ، من نوع خاص .

ولكن عقول جميع الناس لا يمكن أن تستوعب هذين المفهومين المتداخلين بسهولة . لأن انظار الجميع لا تمتد إلى ما وراء الحدود القائمة على وتيرة واحدة ، ولا تتطلع إلى المستقبل القريب أو البعيد بنظرات متشابهة . كما أن عقول جميع المواطنين لا تستطيع أن تؤلف بين مقتضيات هذين المفهومين تأليفاً منطقياً عملياً .

ولهذه الاسباب كلها ، تكون الوطنية موضع خلاف ومثار جدل بين المواطنين .

فينقسم الناس إلى فريقين ، إزاء قضايا الوطن والوطنية الأساسية : فريق الاقليميين ، وفريق القوميين . . .

فريق الذين يقصرون أنظارهم داخل حدود الدولة التي ينتسبون اليها ، من غير أن يفكروا بما وراءها ، فيعتبرون كل ما بقي خارج تلك الحدود أجنبياً .

وفريق الذين لا يرضون بالانحباس داخل هذه الحدود ، بل يتطلعون إلى الحدود القومية التي تمتد إلى ما وراءها . .

وفريق الذين يكتفون بالوطن المعترف به دولياً . . وفريق الذين يرسلون أبصارهم إلى ما وراء ذلك ، ويتوجهون بعقولهم وقلوبهم إلى الوطن المثالي ، الذي يجب أن يجمع مختلف شعوب الأمة تحت راية واحدة . . .

« فريق الاقليميين » الذين ينكرون وحدة الأمة ، ويقولون بتعددها تبعاً لتعدد دولها ، « وفريق القوميين » الذين يعتقدون بوحدة الأمة ، على الرغم من تعدد الدول .

إن اختلاف النظر بين هذين الفريقين يؤدي إلى اختلاف النزعات بطبيعة الحال ، وهذا الاختلاف يكتسب شكلا حاداً في بعض الأحيان .

يتهم الأقليميون معارضيهم بالتقصير في واجباتهم نحو الدولة القائمة ، في حين أن القوميين يتهمون هؤلاء بعدم إدراك واجباتهم نحو الأمة .

يدّعي الاقليميون ، أن القوميين يسيرون وراء الأوهام والخيالات ، في حين أن القوميين يقولون عن هؤلاء ، أنهم لا يدركون سمو معاني الأمة والوطن ، فيتمسحون بأذيال الأحوال الحاضرة والأوضاع الراهنة .

ومن الطبيعي أن الدول الأجنبية التي تطمع في تلك البلاد ، تجد في هذه الاوضاع والاختلافات مجالاً واسعاً للقيام بالدسائس والدعايات التي تضمن لها مصالحها الخاصة . . وتعمل لإذكاء نيران الخلاف بتقوية الاقليمية بشتى الوسائل والأساليب ، لتحول دون اتحاد الأمة لتكوين دولة قوية .

هذا ، والنفعيون من أهل البلاد أيضاً ، لا يتأخرون عن استغلال هذه الأوضاع ، فيسعى قسم منهم لتقوية الإقليمية ، تارة للاحتفاظ بالمنافع التي اكتسبها ، وطوراً للحصول على منافع جديدة وتحقيق أطماع كبيرة .

ويتخذ قسم منهم النزعة القومية مطيّة للوصول إلى اهداف شخصية ، ويسيء إلى سمعة الفكرة السامية التي يستغلها بهذه الصورة لغاياته النفعية .

ويظهر بين النفعيين فريق آخر ، يستفيد من هذه الاوضاع للتحلل من واجباته الوطنية والقومية ، ولازدراء النزعات القومية والوطنية على حد سواء .

وتتضافر هذه العوامل المتنوعة المتضاربة كلها . . . على زيادة البلبلة في الافكار والنزعات ، واشاعة الفوضى في البلاد واضرام نيران التفرقة بين المواطنين .

إن الامة الالمانية قبل سنة ١٨٧٠ والامة الإيطالية قبل سنة ١٨٦٠ كانتا في هذه الحالة .

والامة العربية ، لا تزال في هذه الحالة .

- ٢ -

إن الأمة العربية منقسمة في الحالة الحاضرة إلى عدة وحدات سياسية : بعضها مستقل تماماً . وبعضها مستقل نسبياً ، بعضها تحت الحماية رسمياً ، وبعضها في حالة مستعمرة صراحة .

والوحدات المستقلة نفسها منقسمة إلى دول عديدة ، لكل منها علم خاص، وحكومة خاصة ، ووضع سياسي خاص : بعضها جمهورية ، وبعضها ملكية مطلقة ،

وبعضها ملكية مقيدة بشكل من اشكال النظم النيابية .

واما مواطنو هذه الدول والوحدات السياسية المختلفة ، فينقسمون ـ من وجهة الآراء والنزعات القومية ـ إلى ثلاث زمر اساسية :

أ ـ فريق منهم يقول بوحدة الامة العربية ، على الرغم من تعدد دولها ، ويرى من الضروري العمل لتوحيد فروع الامة العربية بشكل من الاشكال .

ب ـ وفريق ثانٍ منهم يتمسك ، بعكس ذلك ، بالاقليمية الناتجة من تعدد الدول ، ويعتبر اهالي كل دولة من الدول العربية امة قائمة بذاتها ، ومتميزة عن غيرها ، فيقول بوجوب بقاء هذه الدول منفصلة بعضها عن بعض انفصالاً تاماً ، في الحال وفي الاستقبال .

ج ـ وفريق ثالث منهم ، يسلم بوجود امة عربية ، ومع هذا يرى أن المصلحة تقضي ببقاء كل دولة مستقلة عن غيرها . ولذلك يعارض اتحاد هذه الدول بأي شكل كان . ومع هذا ، يوافق على تكتل الدول العربية ، باتفاقيات خاصة أو عامة . . .

إني قسمت الناس خلال هذا الحديث بالنسبة إلى مواقفهم من « القومية العربية » إلى ثلاث زمر اساسية ، وقد فعلت ذلك بالنظر إلى الاتجاهات الرئيسية . ولكني اعرف أن هناك تيارات كثيرة اخرى ، تقسم هذه الزمر نفسها إلى فروع عديدة :

لأن هناك جماعات ترى وجوب اتحاد بعض الدول العربية ، « دون غيرها » أو « قبل غيرها » :

وهذه الجماعات نفسها تختلف في تعيين الدول التي يجب أن تتحد « دون غيرها » أو « قبل غيرها » :

وهناك جماعة تسعى لتوحيد سوريا مع الأردن . واخرى تدعو إلى اتحاد سوريا مع لبنان ، واخرى تعمل لتحقيق اتحاد سوريا مع العراق ، واخرى ترى وجوب اتحاد الأردن مع العراق . . . وجماعة تدعو إلى تكتل هذه الدول الاربع . واخرى تتمنى أن تتكتل في الوقت نفسه مصر ، مع دول الجزيرة وليبيا . .

هذا ، ونجد بين كل واحدة من هذه الجماعات ، طائفة تعتبر الاتحاد الذي تدعو اليه هدفاً مقصوداً لذاته ، في حين أن طائفة اخرى ، تسعى وراء هذا الاتحاد الجزئي ، تمهيداً لاتحاد أشمل ، بل ولاتحاد عام .

وفي الوقت نفسه ، نجد هناك جماعات اخرى تعارض هذه الاتحادات الجزئية من حيث الأساس ، لأنها تذهب إلى أن ذلك يعرقل ويعيق الاتحاد التام المنشود .

- ٣ -

هذا ، ومن المعلوم أن الدول العربية شعرت - في أواخر أيام الحرب العالمية الثانية - بوجوب التكتل فعلاً وبعد المشاورات التي جرت بين رئيس وزراء مصر وبين رؤساء وزراء كل من سائر الدول العربية ، وقعت على بروتوكول الاسكندرية سنة ١٩٤٤ ، ثم عدلت عنه إلى الميثاق الذي تقرر سنة ١٩٤٥ .

و« جامعة الدول العربية » التي تكونت بموجب هذا الميثاق ، قوبلت - في بادىء الأمر - بحماسة شديدة في جميع البلاد العربية ، وهذه الحماسة ساعدت مساعدة كبيرة على انتشار فكرة القومية العربية وازدهارها .

إلا أن . . الوقائع التي توالت بعد ذلك . . خيبت آمال الكثيرين من القوميين ، كما أنها فسحت مجالاً واسعاً لارتفاع أصوات الكثيرين من الشعوبيين واللاقوميين .

وتولدت من جراء ذلك ، تيارات عديدة حول جامعة الدول العربية ايضاً :

هناك جماعة تنادي بوجوب اصلاح هذه المؤسسة اصلاحاً أساسياً ، يجعلها آلة صالحة لخدمة القومية العربية خدمة حقيقية .

وجماعة لا تأمل منها خيراً ، فتدعو إلى حلها ، والعدول عنها نهائياً .

وجماعة تشترك مع هؤلاء في عدم الأمل منها حالياً ، ومع هذا لا تحبذ الغاءها ، بل ترى من الأوفق تركها وشأنها ، انتظاراً إلى سنوح فرص أكثر ملاءمة لاصلاحها اصلاحاً اساسياً .

وهناك جماعة تضع اللوم كله على جميع الدول المشتركة في الجامعة ، وجماعة تحصر المسؤولية في البعض منها ، دون غيرها ، وجماعة تعتبر الامانة العامة المسؤولة الأولى عن الأوضاع التي وصلت إليها جامعة الدول العربية . . .

وبجانب هذه الجماعات ، جماعة اخيرة : تدعي بأن اعمال جامعة الدول العربية برهنت على بطلان فكرة القومية العربية ، وتدعو لذلك إلى العدول عن الفكرة نفسها . . .

ولا حاجة إلى القول ، أن التيار الذي يمثله هؤلاء ، وهو أخطر هذه التيارات كلها ، وأبعدها عن سبل الحق والصواب :

لأن « جامعة الدول العربية » التي تأسست بموجب الميثاق المعلوم ، لم تكن « جامعة عربية » ولا « جامعة للشعوب العربية » بل هي جامعة « للدول العربية » . فلا يجوز أن تعتبر ممثلة للأمة العربية ، كما أن الفشل الذي منيت به هذه الجامعة إلى الآن لا يجوز أن يعتبر دليلاً على بطلان فكرة القومية العربية ، بوجه من الوجوه .

وإذا جاز لي أن أستشهد بالوقائع التاريخية ، قلت : أن مجلس جامعة الدول العربية يشبه إلى حد ما « الدييت » الالماني الذي تكوّن بعد معاهدة فينا ، والتاريخ يشهد على أن فشل المجلس المذكور في جمع كلمة الدول الالمانية ، لم يحل دون اتحاد الالمان اتحاداً فعلياً ، بعد مدة من الزمان .

وأعتقد أن مَثل مَن يعتبر فشل جامعة الدول العربية دليلاً على بطلان فكرة القومية العربية ، كمَثل من يعتبر عدم استفادة مريض من المرضى من العلاج الذي وصفه له طبيب ، من الأطباء . . دليلاً على بطلان الطب وعدم فائدة الأطباء .

وإذا نظرنا إلى الأمور من الوجهة الواقعية ، وجب علينا أن نسلم بأن جامعة الدول العربية لم تعمل شيئاً يذكر في سبيل تقوية « فكرة القومية » ونشرها بين الناس . لأن مجلس الجامعة ، ركز جهوده في القضايا السياسية ، وأما أمانتها العامة ، فقد بقيت بعيدة عن تقدير الواجبات القومية التي تترتب عليها حق التقدير . .

فلا أغالي إذا قلت : إن فكرة القومية العربية لم تستفد من جامعة الدول العربية استفادة تستحق الذكر .

ومما يلفت النظر ، ان تكوّن « جامعة الدول العربية » - مع الدوائر المتفرعة منها - جعل الكثيرين من القوميين يعتمدون عليها في نشر الفكرة القومية ، فانقطعوا عن العمل في سبيلها .

ولهذه الأسباب كلها حدث نوع من الفتور في الحركات القومية ، أعقبه شيء من الارتداد في بعض البلاد .

وهذا حدث ، مع الأسف الشديد ، في الوقت الذي أصبح الرأي العام العربي في أشد الحاجة إلى التنوير ، والتنسيق ، والتوجيه .

فعلى مفكري الأمة ، في مختلف الأقطار العربية ، أن يقدروا الواجبات الخطيرة التي تترتب عليهم في هذه الظروف الحرجة . . وأن يسارعوا إلى خدمة الفكرة العربية خدمة صادقة .

فإني أدعو جميع المؤمنين بالقومية العربية إلى مضاعفة الجهود في خـدمة الشعـوب العربية . . لأنها أصبحت في حاجة إلى الخدمات الجدية أكثر من أي وقت مضى . . .

القاهرة ٢٢ آذار ١٩٥١

ابو خلدون
ساطع الحصري

كلمة(*) حول كارثة فلسطين

سمعت بعض الشبان يتساءلون :

كيف خسر العرب معركة فلسطين ضد اسرائيل ، مع انهم كانوا سبع دول ؟

ولكني اجبت على هذا السؤال :

لا يجوز أن يقال : أن العرب خسروا معركة فلسطين ، **مع أنهم كانوا سبع دول** .

بل يجب أن يقال « أن العرب خسروا معركة فلسطين **لأنهم كانوا سبع دول** » .

(*) نشرت في جريدة **الزمان** البغدادية ، (نيسان / ابريل ١٩٥٠) .

محاضرة في القومية العربية(*)

كلمة تمهيد : البلبلة في مفهوم القومية العربية .

١ ـ الأمة شيء والدولة شيء آخر .

٢ ـ درس من أوضاع ليبيا وحوادثها .

٣ ـ الولايات العربية في الدولة العثمانية .

٤ ـ كيف تكونت الدول العربية ؟

٥ ـ كيف تقررت حدود هذه الدول ؟

٦ ـ مصر لا تختلف عن سائر البلاد العربية .

٧ ـ الارادة والمشيئة في تكوين القومية .

خلاصة القول : الأمة العربية والشعوب العربية .

(*) القيت في قاعة جمعية الوحدة العربية بالقاهرة في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٠ .

القوميـــة العربيـــة

من هو العربي ؟ ما هي الأمة العربية ؟ وما هي الشعوب التي تـدخل في مفهـوم كلمة العرب ؟

إن الأجـوبة التي تعـطى على هـذه الاسئلة في مختلف بيئـات المتنـورين في هـذه البلاد ، تنم عن تضارب شديد من ناحية ، وغموض غريب من ناحية أخرى .

وقـد ظهرت آثـار هذا التضـارب والغموض إلى العيـان ، بوجـه خاص خـلال المساجلات التي جرت في هذه القاعة نفسها ، قبل نحو عشرة أيام .

فـالسؤال الذي وجهـه صديقنـا الأمير مصـطفى الشهابي إلى الحـاضرين ، أثـار ردوداً متنوعة جـداً ، واظهر شـدة البلبلة التي تسود الاذهـان ، في هذه الأيـام ، حول تحديد مفهوم العرب والعروبة .

لأننـا سمعنا من يقـول : « أن العربي هـو الذي يتكلم بـالعربيـة » ومن يقول : « هو من يريد أن يكون عربياً » ، ومن يقول : « هو من يعتز بالعروبة » . ورأينـا من يقول بأعلى صوته « أنا مصري بس » . ومن يسأل : « لماذا أكون عربياً ؟ » ، وسمعنـا صوت من ينقل الحـديث إلى الديـانة الإسـلامية ، ومن يجـر الكلام إلى ميـادين الاممية العالمية ، ورأينا من يردد قول القائلين أن المصالح « المادية هي التي تقرر كل شيء » ، ومن يشير إلى « اختلافات البيئة والمناخ » .

لماذا ؟ لماذا يختلف المفكرون في هذه البلاد بوجه خاص ـ وفي سـائر انحـاء العالم العربي بوجه عام ـ كل هذا الاختلاف ، في مثل هذه المسائل الأساسيـة التي تمس كيان الأمة وتتصل بصميم حياتها ؟

لا شـك في أن لهذه الاختـلافات أسبـاباً عـديـدة . ولكني اعتقـد أن أهم هـذه الأسباب ، وبتعبير أصح : المصدر الأصلي لجميع تلك الأسبـاب ، هو : تعـدد الدول العربية ، وانقسام الأمة العربية بين هذه الدول المتعددة .

ذلك لأننا نشـأنا عـلى الاهتمام بـالدول أكـثر من التفكير في الأمم . فصـار أمر « تعـدد الدول العـربية » يستـوقف أنظارنـا بشـدة ، يحول دون انتبـاهنـا إلى « الأمـة العربية » التي وراء هذه الدول .

إني لاحظت ذلك عند الكثيرين من المتنورين . لاحظت أن معظم هؤلاء لا يميز بـين الدولـة وبين الأمـة تمييزاً واضحـاً ، حتى أن بعضهم ينكر وجـود فرق بينهـما عـلى الاطلاق .

ولـذلك رأيت من الضـروري أن أبدأ أبحـاث القوميـة العربيـة ، بمناقشـة هذه القضية .

- ١ -

أذكر بأني كنت قـرأت قبل مـدة وجيزة ، مقـالة في إحـدى المجلات المصـرية ، تـطرّق فيها كـاتبها إلى معـاني الدولـة والأمة فقـال : ان الأمة والـدولة شيء واحـد . فالدولة هي الأمة ، والأمة هي الدولة . ولا فرق بينهما أبداً .

إن هـذا القول يصـح إلى حد مـا ، بـالنسبـة إلى بعض الـدول وبعض الأمم ، ولكنه لا يصح أبداً بالنسبة إلى بعض الدول الأخرى والأمم الأخرى .

إنـه يصح - إلى حـد ما - بـالنسبة إلى « الـدول القـوميـة » التي تتـألف من أمـة واحدة ، وتجمع شمـل شعوب تلك الأمـة بأجمعهـا ولكنه لا يصـح أبداً ، بـالنسبة إلى الدول التي قد تكون مؤلفة من أمم عديدة ، أو تكون قائمـة على جـزء من الأمة دون سائر أجزائها .

ولتوضيح قولي هذا ، اسمحوا لي أن أذكر لكم واقعة تاريخية مشهورة : تعرفون أن بولونيا كانت ، حتى اواسط القرن الثامن عشر ، دولة مستقلة ، وقوية الشكيمـة ، ولكنهـا بعد ذلـك اخـذت تضعف وتتضعضـع ، إلى أن انقـرضت ، وزالت من عـالم الوجود : لأن جاراتها الثـلاث تألبت عليهـا ، واستولت عـلى أراضيها ، ثم تقـاسمت تلك الأراضي فيما بينها . واصبح قسم من أراضي بولـونيا جـزءاً من بروسيـا ، وقسم آخر جزءاً من روسيـا ، وقسم آخر جـزءاً من النمسا كـما أن سكان كـل قسم من هذه الأقسام ، اصبحوا من رعايا الدولة المستولية عليها .

بهذه الصورة ، اندرست الدولة البولونية ، وزالت من عالم الوجود . ولكن هل اندرست معها الأمة البولونية ايضاً ؟ كلكم تعرفون أن : كلا !.. ظلت الأمة البولونية امة حية واعية ، رغم حرمانها من دولة قومية ترعى شؤونها ، وتجمع شملها .

دخل البولونيون تحت حكم الدول الثلاث التي ذكرتها . . . ولكنهم لم يندمجوا بحكامهم الجدد ، بل ظلوا محافظين على كيانهم القومي . إنهم لم يتركوا لغتهم الخاصة ، ولم ينسوا تاريخهم الخاص ، وظلوا يشعرون بأنهم ليسوا روساً ، ولا بروسيين، ولا نمسويين ، بل أنهم يتميزون عن هؤلاء جميعاً . إنهم بقوا متمسكين بقوميتهم ، شاعرين بها ، وظلوا ينزعون إلى التحرر من ربقة هؤلاء الحاكمين ، وإلى الاتحاد مع ابناء جلدتهم الآخرين . وظلوا يعملون لأجل الاستقلال والاتحاد ، إلى أن نالوا بغيتهم هذه ، واعادوا بناء دولتهم المنقرضة ، وضمنوا لأنفسهم الاستقلال والاتحاد في وقت واحد .

ويظهر من كل ذلك : أن الأمة والدولة لم تكونا شيئاً واحداً بالنسبة إلى البولونيين ، في هذا القسم الهام من تاريخهم العتيد : أن الأمة البولونية عاشت بعد اندراس الدولة البولونية ، كما أنها ادركت ـ في آخر الأمر ـ بعث الدولة البولونية بعد موتها الأول .

والبولونيون لم يكونوا من الامثلة الشاذة في هذا السبيل ، بل أن لهم امثالاً كثيرة ، في مختلف ادوار التاريخ .

فإن الأمة الالمانية مثلاً ـ الأمة الالمانية التي ظهرت في هذا القرن اشد تماسكاً واقوى اتحاداً من جميع الأمم الأوروبية ـ كانت منقسمة إلى دول كثيرة وكان عدد هذه الدول اكثر من ثلاثمائة في اوائل القرن الماضي . وقد شهد العالم بعد ذلك قيام دولة المانيا الموحدة ، كما شهد اندراس تلك الدولة ، باحتلال الحلفاء لجميع الأراضي الالمانية . ونحن نشهد الآن ، تكوّن دولتين المانيتين تحت مراقبة الجيوش الاحتلالية ، الغربية والشرقية . . .

فكيف يجوز لنا أن نقول ، والحالة هذه ، أن الدولة والأمة شيء واحد ؟

بل يجب علينا أن نعلم ـ بعكس ذلك ـ أن الدولة شيء ، والأمة شيء آخر .

وقد تكون حدود البلاد التي تقطنها الأمة منطبقة على حدود الأراضي التي تحكمها الدولة ، وقد تكون مختلفة عنها .

وقد تكون الأمة « واحدة » ، على الرغم من كون الدول التي تحكمها « متعددة » .

وقد تكون الأمة موجودة ، على الرغم من عدم وجود دولة تسوسها .

أحد اخواننا المصريين ـ الذين اشتركوا في المناقشات التي جرت هنا قبل اسبوعين ـ نظر إلى القضية بنظرات قانونية فقهية بحتة ، ولذلك حامت نظراته كلها حول الدولة ، ولم تتصل قط بالأمة .

أنه تكلم عن الجنسية ، وذكر كلمة Nationalité الفرنسية وقال : يوجد جنسية ـ ناسيوناليته ـ مصرية ، ويوجد ناسيوناليته عراقية . . ولكنه لا يوجد ناسيوناليته عربية . .

ولكني أود أن ألفت الأنظار إلى حقيقة هامة في هذا المضمار . أن كلمة « ناسيوناليته » في اللغة الفرنسية تدل على معنيين مختلفين : المعنى الفقهي الذي يدل على انتساب الفرد إلى دولة من الدول . والمعنى الاجتماعي ، الذي يدل على انتساب الفرد إلى أمة من الأمم ، ولو لم تكن تلك الأمة في حالة دولة .

إني أستشهد على قولي هذا ، بمعجم الاصطلاحات الفلسفية الذي نشرته « جمعية الفلسفة الفرنسية » . راجعوا كلمة « ناسيوناليته » في المعجم المذكور ، تروا أن البروفسور لالاند ميز المعنيين بعضهما عن بعض تمييزاً صريحاً : ذكر المعنى الأول تحت حرف « الف » ، وأورد أمثلة عديدة على استعمال الكلمة بهذا المعنى ، وذكر المعنى الثاني تحت حرف « ب » ، وأورد أمثلة أخرى على استعمال الكلمة بهذا المعنى .

إذن نحن أمام كلمة تدل عن معنيين مختلفين ، لم ير الفرنسيون بأساً من التعبير عن هذين المعنيين بكلمة واحدة .

وأما الألمان ، فكانوا أعمق تفكيراً واصدق تعبيراً من الفرنسيين في هذه القضية : انهم اعتادوا أن يعبروا عن كل واحد من هذين المعنيين ، بكلمة خاصة ، مختلفة عن الأخرى اختلافاً كلياً . انهم يعبرون عن المعنى الفقهي الذي ذكرته آنفاً بكلمة قريبة من الكلمة الفرنسية : Nationalitat ولكنهم يعبرون عن المعنى الثاني ـ عن المعنى الاجتماعي الذي ذكرته قبلاً ـ بكلمة تختلف عنها اختلافاً اساسياً : Wolkstum .

ولا غرابة في اختلاف الفرنسيين والألمان في هذه التسمية : ينتسب الفرنسيون إلى دولة قومية واحدة ، منذ قرون عديدة ، ولذلك نجد كل فرد من أفراد الأمة الفرنسية يتصف بالـ « ناسيوناليته الفرنسية » بكلا المعنيين اللذين ذكرتهما آنفاً ، فعدم التمييز بين المعنيين خلال الحديث لا يضر الفرنسي من الوجهة العملية . لهذا السبب لم ير الفرنسيون محذوراً ما من التعبير عن هذين المعنيين بكلمة واحدة ، على الرغم من تمييز مفكريهم وفلاسفتهم بين المعنيين تمييزاً صريحاً .

وأما الألمان ، فإنهم كانوا ـ إلى وقت قريب نسبياً ـ منقسمين إلى دول عديدة ، ولذلك كان التمييز بين المعنيين ـ أي بين المعنى القانوني والمعنى الاجتماعي ـ ضرورياً بالنسبة اليهم ، ليس من الوجهة النظرية فحسب ، بل من الوجهة العملية أيضاً . ولذلك فقد وضعوا لكل واحد من المعنيين المذكورين كلمة خاصة به . ولا شك في أنهم بهذا العمل ، كانوا أشد مراعاة لمقتضيات التحليل الفلسفي والاجتماعي ، ولتطلبات التعبير العلمي الصحيح .

وأما نحن ، فلا أراني في حاجة إلى القول بأنه يترتب علينا أن نقتدي بالالمان في هذا المضمار ، ونستعمل كلمة خاصة للتعبير عن كل واحد من المعنيين المختلفين اللذين تدل عليهما كلمة ناسيوناليته الفرنسية .

وبما أن المعنى الفقهي مثبت ومعين في القوانين الموجودة حالياً بكلمة « الجنسية » في مصر ، وكلمة « التابعية » أو « الرعوية » في سائر البلاد العربية . . . يجب علينا أن نصطلح على استعمال كلمة اخرى للتعبير عن المعنى الاجتماعي لكلمة « ناسيوناليته » .

وقد اعتدت أنا ـ واعتاد معي كثيرون من كتاب العرب ومفكريهم ـ استعمال كلمة « القومية » بهذا المعنى .

فالبولوني الذي كان يسكن في المنطقة الروسية من بولونيا القديمة مثلاً ، كان روسياً من وجهة الجنسية أو التابعية القانونية ، ولكنه كان في الوقت نفسه بولونياً من وجهة القومية . ان التابعية أو الجنسية البولونية كانت قد زالت من عالم الوجود بانقراض الدولة البولونية . وأما القومية البولونية ، فقد استمرت على الرغم من زوال تلك الدولة وتلك الجنسية أو التابعية .

واليونانيون الذين كانوا يسكنون ولاية يانيا العثمانية مثلاً ـ قبل حرب البلقان ـ كانوا تابعين إلى الدولة العثمانية ، ولكنهم كانوا في الوقت نفسه منتسبين الى القومية اليونانية .

والعرب ـ من اهل الشام والعراق والحجاز ـ كانوا قبل الحرب العالمية الأولى من تبعة الدولة العثمانية ، ولكنهم كانوا في الوقت نفسه من القومية العربية .

إن التمييز بين المعنيين المختلفين بهذه الصورة ، بكلمتين مختلفتين ، يساعد مساعدة كبيرة على ازالة الغموض المسيطر على اذهان الكثيرين منا في هذه القضايا .

وعلى كل حال ، يجب علينا أن نعرف حق المعرفة أن الأمة شيء والدولة شيء

آخر . والفرق بينهما قد يكون من الوجهة العملية ضئيلاً ـ في بعض الأحوال ، ولكنه قد يكون كبيراً جداً في احوال اخرى .

والعالم العربي ، الآن ، في حالة تجعل هذا الفرق هاماً وعظيماً جداً . ولذا يجب علينا أن نتجنب الخلط بين الأمة والدولة ، خلال تفكيرنا بالأموز الاجتماعية والسياسية التي تتعلق بالبلاد العربية .

ـ ٢ ـ

ولاظهار رأيي في هذا الموضوع بوضوح أكبر أود أن أتوسع قليلاً في هذا البحث ، وألفت الانظار إلى قطر عربي لا يزال يتمخض الآن عن تكوين سياسي جديد . اعني بذلك : القطر الليبي .

من المعلوم أن ليبيا كانت حتى سنة ١٩١١ ولاية عثمانية تعرف باسم « ولاية طرابلس الغرب » ثم أصبحت مستعمرة ايطالية عرفت باسم « تريبوليتانا » Tripolitana وهي الآن سائرة نحو الاستقلال ، ولكنها معرضة إلى خطر التجزئة من الوجهة السياسية ذلك لأن الحرب العالمية الثانية جعلت هذا القطر العربي ميدان صراع عنيف بين جيوش المحور وبين جيوش الحلفاء وخلقت فيه اوضاعاً جديدة .

أولاً ، احتلت جيوش فرنسا الحرة ، القسم الجنوبي الذي تقع فيه مدينة فزان ، ثم احتلت الجيوش البريطانية القسم الشمالي الشرقي الذي تقع فيه مدينة « بني غازي » والذي يعرف باسم برقة . وفي الأخير احتلت الجيوش البريطانية القسم الباقي من القطر ، وهو القسم الشمالي الغربي ، الذي تقع فيه مدينة طرابلس الغرب ، والذي يعرف باسم ليبيا .

وطمعت فرنسا في الاحتفاظ بمنطقة فزان التي كانت استولت عليها لضمها إلى مستعمراتها الافريقية ، وفعلاً عهدت بادارتها إلى حكامها العسكريين العاملين في جنوب الجزائر .

كما طمعت انكلترا في ابقاء منطقة برقة تحت نفوذها الدائم ولذلك اتخذت التدابير اللازمة لإجلاء جميع الايطاليين عنها ، كما أنها أخذت تعد العدة لجعلها إمارة عربية خاضعة لنفوذها .

وأما منطقة طرابلس الغرب التي استولت عليها الجيوش البريطانية في آخر الأمر ، فلم تر انكلترا لزوماً لتشميل نفوذها الدائم اليها ، ولم تقدم على إجلاء الايطاليين المستعمرين عنها . بل أنها أرادت أن تسترضي ايطاليا ، بإعادة سيطرتها على

تلك المنطقة تحت ستار الوصاية . وكما تعلمون ، اتفق بيفن مع اسفورزا ، على تقسيم القطر المذكور إلى ثلاث مناطق ، تكون الوصاية على واحدة منها لإيطاليا ، وعلى الثانية لفرنسا ، وعلى الثالثة لانكلترا .

وقد حبذت فرنسا هذه الخطة كل التحبيذ : لأنها كانت ترى أن قيام دولة عربية متاخمة لتونس ، يزلزل دعائم حكمها في المغرب العربي ، ويشجع اهاليها على طلب الاستقلال وعلى العمل في سبيل الاستقلال . ولذلك رجحت فرنسا عودة الحكم الإيطالي إلى تلك المنطقة ، على قيام دولة عربية فيها .

ولهذه الأسباب تعرضت ليبيا إلى خطر التجزئة ، من جراء مطامع الدول الثلاث المذكورة .

ولكن . . مشروع بيفن/اسفورزا ، قوبل ـ كما تعلمون ـ بمعارضة شديدة في محافل هيئة الأمم المتحدة . بل أن ايطاليا نفسها ـ عندما تأكدت من أن الوصاية لن تعطى لها ـ صارت ترجح عدم تجزئة القطر الطرابلسي ، وأخذت تدعو الدول المحبة لها إلى العمل في هذا السبيل .

وفي الأخير قرر مجلس هيئة الأمم المتحدة ، عدم تجزئة ليبيا ، على أن تؤسس فيها دولة مستقلة ، قبل سنة ١٩٥٢ .

بذلك تخلصت ليبيا من الخطر الذي كان داهمها . ولكنها ، هل تخلصت من هذا الخطر نهائياً ؟ إني أشك في ذلك كثيراً ، لأن كل الأمور تدل دلالة واضحة على أن المطامع الاستعمارية لا تزال تعمل عملها هناك ، وإنها تتخذ كل الوسائل الممكنة لتحقيق بغيتها ، ولو عن طرق ملتوية .

ومن أبرز الادلة على استمرار هذه الاطماع والاعمال : أن المجلس الاستشاري الذي ألفه مندوب هيئة الأمم هناك ، يستند إلى فكرة المناطق الثلاث ، إذ تمثّل فيه كل منطقة بعدد متساوٍ من الأعضاء ، على الرغم من تفاوت عدد سكان هذه المناطق الثلاث تفاوتاً كبيراً جداً . إذ أن مجموع نفوس فزان لا يزيد على ٥٠,٠٠٠ في حين أن مجموع سكان برقة يقرب من ١٥٠,٠٠٠ ومجموع سكان ليبيا يزيد على ٧٥٠,٠٠٠ .

وخلاصة القول : كل شيء يدل على أنه لا يزال أمام ليبيا وأمام جامعة الدول العربية ، وامام هيئة الامم المتحدة . . مهمة شاقة ، للقضاء على المطامع الاستعمارية التي تحوم حول ليبيا ، ولدفع خطر التجزئة الذي لا يزال يتهددها .

إني لم اتطرق إلى ذكر القضية الليبية بغية معالجتها من وجهة السياسة العملية .

ولكني تطرقت اليها لاتخذها وسيلة للبحث في السياسة النظرية وفي الاجتماع السياسي .

أود أن نفرض الآن ـ فرضاً ـ أن مشروع بيفن/اسفورزا بعث من مرقده ، ونفذ فعلاً ، وأن نتأمل ماذا كان ينتج عن تنفيذ ذلك المشروع ، بعد مدة من الزمن .

يعود الحكم الايطالي والنفوذ الايطالي إلى منطقة طرابلس الغرب ، التي تستأثر بتعبير ليبيا ، تحت ستار الوصاية ، فتستمر ايطاليا على طلينة البلاد : تنشر فيها لغتها وثقافتها ، وتستن لها قوانين وانظمة متماشية مع قوانينها وانظمتها وتدخل اقتصادياتها ضمن النظام الاقتصادي الايطالي العام .

وفرنسا بدورها تنشر لغتها في منطقة فزان التي تحكمها تحت ستار الوصاية . وتضع لها قوانين وأنظمة خاصة ، مسايرة تلك التي وضعتها في تونس والجزائر ، وتوجه اقتصادياتها الوجهة التي يقتضيها النظام الاقتصادي الفرنسي ، بطبيعة الحال .

وانكلترا من جهتها تسير على خطة خاصة بها ، مختلفة عن خطط صاحبتيها ، ومتمشية مع السياسة العامة التي تقررها للبلاد التي تدخل تحت نفوذها .

وهكذا ، يحدث شيء من التغاير والتخالف بين هذه المناطق الثلاث من حيث الاوضاع الادارية والاقتصادية والثقافية . . . وهذا التحالف يزداد ويتقوى شيئاً فشيئاً ، بمرور الزمن ، وإذا ما نالت ـ بعد مدة ـ هذه المناطق الثلاث شيئاً من الحكم الذاتي ، وسارت في سبيل الاستقلال . . . تكونت عليها ثلاث دول عربية ، يختلف بعضها عن بعض من حيث الاوضاع السياسية والاتجاهات الاقتصادية . . .

انا لا أود أن اتوسع في شرح النتائج التي تترتب على الفرض الآنف الذكر .

إنما أود أن اسأل هذا السؤال ، لأطلب منكم جواباً له ـ على ضوء الاحتمالات التي سردتها آنفاً ـ : ماذا كان يترتب على اهالي هذه المناطق الثلاث، من الواجبات الوطنية ، لو كانت الدول المتحالفة أقرت مشروع التجزئة والوصاية ، وعهدت إلى كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا . . السير بالمنطقة التي وضعت تحت وصايتها نحو الحكم الذاتي والاستقلال بصورة تدريجية . . وتركتها تعمل بالأساليب التي برعت فيها في الماضي ؟

هل كان يترتب على الأهلين أن يخضعوا للأمر الواقع ؟ ثم يأخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عن هذه الأوضاع التي أوجدتها مطامع الدول المستعمرة ؟

هل كان يجوز لسكان طرابلس الغرب ـ مثلاً ـ أن يقولوا : نحن ليبيون ، نحمل

الجنسية الليبية ، ونتمتع برعوية الدولة الليبية ، فما لنا ولأهالي تلك البلاد التي تمتد وراء حدود ليبيا ؟ ما لنا نحن ولهؤلاء البرقاويين ؟

وهل كان يجوز لسكان بنغازي ـ كذلك ـ ان يقولوا : نحن برقاويون ، نحمل الجنسية البرقاوية ، فما لنا ولهؤلاء الذين يقطنون خارج حدودنا ؟ ما لنا نحن ولهؤلاء الليبيين ؟

إني اعتقد اعتقاداً جازماً أن جواب جميع الحاضرين هنا ، سيكون : « كلا ! . بل كان يترتب على هؤلاء جميعاً أن يبقوا محتجين ومعارضين لهذه الأوضاع التي فرضت عليهم فرضاً . . . كان يجب على جميع هؤلاء : ليبيين ، وبرقاويين ، وفزانيين ، أن يظلوا مطالبين بالاتحاد ، وعاملين للاتحاد . . . » .

إني لا اشك في أنه لا يوجد هنا من يتردد في الاشتراك في هذا الحكم . لأن كل ما قرأته من مقالات في الجرائد ، وكل ما سمعته من احاديث في المجالس ، يدل دلالة قاطعة على أن جميع أهالي البلاد العربية ـ وخاصة جميع أهل مصر ـ يقولون بوحدة القطر الطرابلسي ، ويستهجنون فكرة تقسيم هذا القطر الى دويلات ، ويسلمون بوجوب العمل على منع التجزئة وضمان الاتحاد في هذا القطر العربي الذي نكب بأفظع ألوان الاحتلال والاستعمار .

ـ ٣ ـ

بعد الوصول إلى هذه النتيجة المنطقية عن أحوال القطر الطرابلسي التي نشاهدها في الحالة الحاضرة . . . اسمحوا لي أن أقول : إن أوضاع البلاد العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية قبل نحو ثلث قرن ، كانت ـ في ذلك التاريخ ـ مماثلة كل المماثلة لأوضاع ليبيا الآن .

فإن القضية القائمة عندئذ ، كانت القضية العربية بوجه عام ، لا القضية السورية ، أو العراقية ، أو الاردنية ، أو الحجازية بوجه خاص .

قلّبوا صحائف تاريخ القضية العربية ، تجدوا أن النادي الذي تأسس في الآستانة ـ بعد إعلان الدستور ـ لجمع شمل العرب ، كان يحمل اسم (النادي العربي) .

ورئيس النادي المذكور ـ الشهيد عبد الكريم الخليل ـ عندما فاوض رجال الحكم في عاصمة السلطنة ، بعد حرب البلقان وبعد مؤتمر باريس ، فاوضهم كممثل للشبيبة العربية ، لا كممثل للشعب السوري أو اللبناني أو العراقي . اقرأوا الاتفاقية التي انتهت إليها المفاوضات المذكورة تجدوا في عنوانها اشارة صريحة إلى أنها عقدت بين

ممثل الشبيبة العربية وبين ممثل الحزب الحاكم في الدولة العثمانية . استعرضوا موادها الاثنتي عشرة ، لا تجدوا فيها أي ذكر لسوريا أو العراق أو لبنان ، بل تجدوا فيها على الدوام أحكاماً تتعلق بالعرب وبحقوق العرب وباللغة العربية بوجه عام .

والثورة التي قامت من الحجاز ، لم تكن ثورة حجازية ، بل كانت ثورة عربية بكل معنى الكلمة : اشترك فيها عدد كبير من شبان العرب المدنيين والعسكريين ـ من مختلف البلاد العربية .

اقرأوا المكاتبات التي جرت بين الملك حسين وبين السر ماكماهون ، تجدوا انها كانت خالية من اسماء سوريا والعراق ولبنان . انكم تجدون في هذه المكاتبات ، ذكراً عابراً لبعض المدن ، ولكنكم لا تجدون فيها أي ذكر لهذه الاسماء التي اصبح كل منها فيما بعد علماً لدولة من الدول العربية التي تعرفونها الآن .

وجيش الثورة الذي حرر سوريا الداخلية ، وبدأ يحكمها في بادىء الأمر حكماً عسكرياً ـ مراعاة للقواعد الدولية المقررة في مثل هذه الأحوال ـ كان هو ايضاً جيشاً عربياً .

كما أن مجلس المديرين الذي تألف بعد مدة ـ لوضع الأساس لحكومة مدنية ـ كان مجلساً عربياً ، يضم رجالاً من مختلف الأقطار العربية : فإن رئيس المجلس المذكور كان حجازياً ، ونائب رئيسه كان سورياً ، وكان مدير الشؤون العسكرية فيه عراقياً ، ومدير الأمور العدلية لبنانياً ومدير الأمور المالية فلسطينياً .

إني اصفهم الآن بهذه الصفات ، بناء على الأوضاع التي حدثت ـ والاصطلاحات التي تقررت ـ فيما بعد . واما حينذاك فإني اؤكد لكم بأن هذه الاسماء وهذه الصفات كانت بعيدة عن الأذهان . وأنا شخصياً ، أؤكد لكم كل التأكيد ، بأنني ما كنت أعرف لهؤلاء الزملاء ، صفة غير صفة العروبة بوجه عام .

نعم ، إن مدير الأمور العسكرية كان عراقياً ، وهو ياسين الهاشمي ، الذي صار فيما بعد زعيماً كبيراً ، ولعب دوراً هاماً في تاريخ سياسة العراق .

ومدير الأمور العدلية كان لبنانياً ، وهو اسكندر عمون ، والد فؤاد عمون الذي هو الآن وكيل وزارة الخارجية في لبنان والذي يحضر المؤتمرات الدولية واجتماعات جامعة الدول العربية موفداً من الجمهورية اللبنانية .

وأما مدير الأمور المالية ، فكان السيد احمد حلمي ، الذي عرفتموه في السنين الأخيرة ، كرئيس لحكومة عموم فلسطين .

ولأجل أن أعطيكم فكرة أتم من ذلك ، عن الأوضاع التي كانت قائمة عندئذ ، أود أن اذكر لكم بعض حقائق اخرى .

عندما أُعلن استقلال سوريا ، وتألفت وزارتها الأولى ، كان قد تولى وزارة الداخلية فيها ، السيد رضا الصلح ، وهو والد السيد رياض الصلح ، الذي يقوم باعباء رئاسة الوزارة في الجمهورية اللبنانية ، منذ سنوات عديدة .

- ٤ -

ترون من كل ذلك ، أنني لم اكن مغالياً أبداً ، عندما قلت : إن أوضاع البلاد العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الأولى ـ قبل ثلث قرن ـ كانت مماثلة لأوضاع ليبيا الآن ، مماثلة كبيرة .

لماذا انقسمت البلاد العربية عندئذٍ، وتجزأت إلى دول عديدة ؟ ألوجود خلاف بين الاهالي من وجهة المصالح أو النزعات ؟ كلا ، بل إنها انقسمت إلى دول عديدة ، بسبب اتفاق الدول الطامعة فيها .

إنها لم تقسم مراعاة لمصالح الأهلين ، إنما انقسمت تنفيذاً لرغائب المحتلين الظالمين .

كانت فرنسا تسعى منذ قرون عديدة لبسط نفوذها ، وحكمها على سوريا . وكانت انكلترا ترى من مصلحتها أن تدخل البصرة وبغداد تحت حكمها ، لإتمام سيطرتها على جميع الأبواب والطرق الموصلة إلى الهند .

فما كادت الحرب العظمى تبدأ ، حتى شرع رجال الدول المتحالفة يقومون بمفاوضات سياسية ، لتقرير كيفية اقتسام ميراث الدولة العثمانية بينهم بعد القضاء عليها .

ركزت روسيا عندئذ مطالبها حول المضايق من جهة ، وحول شرق الأناضول من جهة أخرى ، وتركت البلاد العربية إلى فرنسا وانكلترا، تقتسمها كما تشاء ، على أن تكون « مدينة القدس تابعة إلى إدارة دولية ، لما لها من قدسية وحرمة لدى جميع المسيحيين » .

واتفقت فرنسا وانكلترا بعد مفاوضات طويلة ، أولاً على ترك الحجاز وسائر أقسام الجزيرة العربية ، خارجاً عن مشروع الاقتسام . وثانياً ، على تقسيم سائر الولايات العربية إلى اربع مناطق : تُترك احداها لفرنسا تتصرف بها كما تشاء ، وإحداها لانكلترا، كذلك تتصرف بها كما تشاء ، وتُنشأ في إحداها امارة أو امارات

عربية تكون تحت نفوذ بريطانيا ، كما تنشأ في المنطقة الرابعة امارة او امارات عربية تكون تحت نفوذ فرنسا .

عندما عقدت هذه الاتفاقية ـ التي عرفت فيما بعد باسم اتفاقية سايكس ـ بيكو ، بالنسبة إلى اسمي المندوبين اللذين تفاوضا في شأنها ـ كانت انكلترا قد اتمت احتلال جنوب العراق ، ثم أخذت تزحف نحو الشمال . وواصلت الزحف إلى أن احتلت ولاية الموصل أيضاً .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى كانت الجيوش البريطانية قد تقدمت من جهة العريش واحتلت فلسطين . وفي الأخير تقدمت جيوش الثورة العربية من الحجاز إلى بر الشام ، واحتلت دمشق ثم واصلت الزحف إلى أن احتلت حلب أيضاً .

وبعد الهدنة سمح القائد العام الجنرال أللنبي للجيوش الفرنسية باحتلال المنطقة الساحلية من سوريا . وانقسمت بذلك الولايات العربية الممتدة بين سواحل البحر المتوسط وبين سفوح جبال ايران ، إلى أربع مناطق عسكرية ، إحداها في العراق ، وثلاث منها في سوريا ولبنان وفلسطين .

وبعد مدة ، هاجم الفرنسيون سوريا الداخلية ، واستولوا عليها ، وأخذوا يدبرون شؤونها ، حسب ما تقتضيه « مصالحهم الحديثة وتقاليدهم القديمة » .

ترون من كل ذلك ، بكل وضوح وجلاء : ان السبب الأصلي في انقسام الولايات العربية المنفصلة عن الدولة العثمانية ، يعود إلى هذه الاتفاقات السياسية والحركات العسكرية .

إن هذه الحقيقة تظهر لنا بوضوح أكبر ، عندما نبحث عن أسباب تكوين المملكة الأردنية .

إن أراضي المملكة المذكورة ، كانت في العهد العثماني متصرفية تابعة لولاية سوريا ، أي الشام . وظلت متصرفية في عهد الحكومة العربية السورية الأولى أيضاً .

ولكن . . . فرنسا وانكلترا ، كانتا اتفقتا على تحديد مناطق نفوذهما بخط العرض الذي يمر من جنوب جبل الدروز وحوران ، ولذلك عندما استولت فرنسا على أراضي الدولة السورية لم تحتل البلاد الكائنة جنوب الخط المذكور ، وتركت تقرير مصير هذا القسم من سوريا إلى انكلترا ، مراعاة لأحكام اتفاقاتهما السابقة . وأما انكلترا ، فلم تشأ أن تحتل هذه المنطقة احتلالاً مباشراً ، كما أنها لم تر من الحكمة إلحاقها بفلسطين أيضاً ، لأنها كانت مرتبطة في فلسطين بوعد بلفور المشؤوم ، ولم تر لزوماً لتشميل نطاق الوعد المذكور إلى هذه المنطقة الداخلية . ولهذه الأسباب العديدة

ظلت منطقة « شرق الأردن » منفصلة عن سوريا وعن فلسطين في وقت واحد . فصارت إمارة خاضعة لانتداب انكلترا ، ثم تحولت إلى مملكة .

وترون من ذلك بداهة أن أسباب انفصال الأردن عن سائر البلاد العربية ، إنما تعود إلى الاتفاقات المعقودة بين فرنسا وانكلترا من ناحية ، وإلى الخطط السياسية التي سارت عليها انكلترا في البلاد العربية من ناحية أخرى فلا تمت بأية صلة كانت إلى منازع الأهلين ومصالح البلاد .

ـ ٥ ـ

والحدود الفاصلة بين هذه الدول العديدة ، كيف تقررت ؟ عندما نستقصي الوقائع والحقائق ، نجد أن ذلك أيضاً يعود إلى مساومات الدول الأجنبية واتفاقاتها .

فإن الموصل مثلاً ، كانت داخلة في المنطقة الفرنسية ، بموجب اتفاقية سايكس بيكو . ولكن انكلترا ، بعد أن استولت عليها بجيوشها ، لم تشأ أن تتركها لفرنسا . فأخذت تطالب حليفتها بتعديل الاتفاقية المذكورة ، بحجة تبدل الأوضاع العامة بعد خروج روسيا من صفوف الدول المتحالفة . والمساومات التي جرت بين الطرفين انتهت بتنازل فرنسا عن المطالبة بالموصل مقابل عدول انكلترا عن طلب إنشاء دولة مستقلة في سوريا الداخلية ، وموافقتها على إعطاء حصة لفرنسا من نفط الموصل : فلو لم تجر تلك المساومات ، فتؤدي إلى تعديل اتفاقية سايكس بيكو ، لدخلت الموصل تحت نفوذ فرنسا بصورة فعلية ، ولأصبحت جزءاً من سوريا الحالية .

وبعكس ذلك ، فإن دير الزور ـ التي هي الآن محافظة تابعة للجمهورية السورية ـ كانت صارت في بادىء الأمر تابعة للعراق وكان قد احتلها الجيش البريطاني . وأنشأ فيها إدارة عسكرية يرأسها حاكم بريطاني يتلقى أوامره من بغداد . ولكن بعد تقدم جيش الثورة إلى شمال سوريا ، وبدء الحكم العربي هناك ، ثارت العشائر القاطنة في دير الزور على الانكليز . وحاصرت القوة المرابطة فيها . ولم تر الإدارة البريطانية أن تجرد حملة عسكرية على العشائر الثائرة لفك الحصار عن حاميتها المحصورة ، فتركت المنطقة لجيوش الثورة العربية على أن تتخذ التدابير اللازمة لتخليص الحامية من الحصار ، وإيصال الانكليز الموجودين في دير الزور إلى بغداد .

وبهذه الصورة انتقلت دير الزور من العراق إلى سوريا ، وإلا لرأيناها اليوم في عداد متصرفيات العراق . لا في عداد محافظات سوريا .

أعتقد أن الحقائق والوقائع التي ذكرتها آنفاً . لا تترك مجالاً للشك في أن انقسام

الولايات العربية إلى دول عديدة ، إنما حدث من جراء مساومات الدول الأجنبية ومطامعها ، لا من جراء نزعات أهالي البلاد ومصالحهم . كما أن تخوم الدول المذكورة تقررت بناء على رغبات تلك الدول الأجنبية واتفاقاتها ، لا بناء على ضرورات الأوضاع الطبيعية أو بناء على مقتضيات المصالح المحلية . كما أن الوقائع المذكورة تؤيد تأييداً قاطعاً ما قلته آنفاً ، من أن أوضاع الولايات العربية ، قبل ثلث قرن ، كانت مماثلة تمام المماثلة لأوضاع ليبيا الآن .

أفلا يحق لي أن أقول إذن : يجب علينا أن ننظر إلى أمور هذه الدول العربية بنفس المنظار الذي نظرنا به إلى قضايا المناطق الليبية ؟

أفلا يحق لي أن أتساءل : كيف يجوز لأهالي هذه الدول العربية ، أن ينسوا الماضي القريب ـ الذي لم ينقطع جيل شهوده وعماله بعد ـ وأن يتمسكوا بأهداب هذه التقسيمات التي فرضت عليهم فرضاً ، من قبل الدول التي احتلت بلادهم ؟

كيف يجوز لنا أن نعتبر ـ مثلاً ـ أهل سوريا أمة قائمة بذاتها ، مختلفة عن أهل العراق ، وأهل لبنان ؟

كلا ، أيها السادة ! إن كل ما سردته وشرحته آنفاً ، يدل دلالة قاطعة ، على أن الفروق التي تظهر لنا الآن بين أهالي هذه الدول العديدة إنما هي فروق عارضة سطحية ، لا تبرر قط اعتبارهم منتسبين إلى أمم مختلفة . . . لمجرد انتسابهم إلى دول مختلفة ، تكونت كلها ، من جراء المناورات والمساومات التي قامت بها الدول الأجنبية .

فيجب علينا أن لا نتردد في القول بأن السوريين والعراقيين واللبنانيين والأردنيين والحجازيين واليمانيين . . . كلهم ينتسبون إلى أمة واحدة ، هي : الأمة العربية .

وإذا جاز لنا أن نعتبر كلاً منهم شعباً مختلفاً عن غيره بعض الاختلاف ـ من جراء الأوضاع التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى ـ وجب علينا أن نسلم في الوقت نفسه ، بأن جميع هذه الشعوب ، إنما هي من فروع الأمة العربية .

ـ ٦ ـ

إني تكلمت إلى الآن ، عن البلاد العربية التي كانت قد ظلت تحت الحكم العثماني المباشر حتى الحرب العالمية الأولى . . ولم أتطرق إلى ذكر أحوال مصر أبداً .

وأنا لا أشك في أن غير واحد منكم قال في نفسه ـ خلال سماع حديثي هذا ـ

أن كل ذلك ، إن صح بالنسبة إلى سائر البلاد العربية ، فلا يصح بالنسبة إلى مصر .

ولذلك ، أرى الآن ، أن أنقل الكلام إلى مصر نفسها ، واستعرض علاقاتها بهذه القضايا ، لاتمام البحث من هذه الوجهة أيضاً :

من المعلوم أن شؤون مصر السياسية سارت ـ خلال الفترة الزمنية التي تكلمت عنها آنفاً ـ سيراً خاصاً ، يختلف عن سير شؤون البلاد العربية الأخرى اختلافاً بيناً .

وذلك لأن مصر كانت قد انفصلت عن السلطنة العثمانية انفصالاً فعلياً ، قبل انفصال سائر البلاد العربية عنها ، بمدة تناهز ثلاثة أرباع القرن.

ومنيت مصر ـ بعد ذلك ـ بمشاكل ورزايا خطيرة ، جعلتها تنكمش على نفسها ـ من الوجهتين المادية والمعنوية ـ ، فلا تعود تهتم بما يجري خارج حدودها ، في البلاد العربية المتاخمة لها .

ولهذا السبب ، بقيت مصر خارجة عن نطاق الحركات القومية العربية ، التي تخمرت وتبلورت خلال العقدين الأولين من القرن الحالي .

هذا ، ومما يجب أن لا يغرب عن البال ، أن المساومات والمناورات السياسية التي جرت بين الدول الأوروبية المتحالفة خلال الحرب العالمية الأولى ، لم تشمل مصر . لأن المساومات المتعلقة بها كانت قد انتهت قبل نشوب الحرب المذكورة بعشر سنوات ، وذلك عندما كانت اتفقت الدول المذكورة على كيفية اقتسام الحكم والنفوذ في أفريقيا الشمالية.

ولهذه الأسباب كلها ، اتجهت مقدرات مصر السياسية ، خلال الحرب العالمية المذكورة ، ـ وخلال السنين الخمس التي أعقبتها ـ اتجاهاً يختلف عن اتجاه المقدرات السياسية التي سادت سائر البلاد العربية.

ولا نغالي إذا قلنا : أن الظروف السياسية ـ الداخلية والخارجية ـ التي شغلت مصر ، منذ أواخر القرن الماضي ، أقامت حولها سداً معنوياً ، يحول دون اتصالها بسائر البلاد العربية ، كما يخفي عن أنظار اهتمامها كل ما يجري ويحدث في تلك البلاد. وبتعبير آخر : ان هذا السد المعنوي أدى بمصر إلى الانعزال عن سائر أقسام العالم العربي ، انعزالاً يكاد يكون تاماً .

وهذا الانعزال المعنوي ، وصل إلى حده الأقصى خلال العقدين الأولين من القرن الحالي . ولم يأخذ في السير نحو التضاؤل والتلاشي ، إلا خلال الربع الثاني من هذا القرن .

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار ، أن معظم رجال الفكر والقلم المعروفين في مصر الآن ، كانوا قد نشأوا في عهد هذا الانعزال . وصاروا يتوهمون الآن أن مصر كانت منعزلة عن سائر البلاد العربية ـ ومنكمشة وراء حدودها الحالية ـ من قديم الزمان .

إنني لاحظت ـ مع الاسف ـ آثار هذا الوهم الخاطىء عند عدد غير قليل من إخواننا المصريين.

في حين أن الخروج عن نطاق هذا الماضي القريب ـ والرجوع قليلاً إلى الوراء في فضاء الزمان ـ يكفي للبرهنة على أن هذا الظن يخالف الحقائق الراهنة مخالفة كلية .

فلنفكر أولاً : متى وكيف تقررت حدود مصر الحالية ؟

إننا إذا رجعنا إلى عهد محمد علي الكبير ، تذكرنا على الفور ، أن حكمه كان قد شمل سوريا ولبنان وفلسطين والحجاز ، وأن هذا الحكم لم يتقلص وراء حدود مصر الحالية إلا من جراء تدخلات الدول الأوروبية ومناوراتها السياسية وتهديداتها العسكرية . لأن انكلترا عارضت سياسة محمد علي معارضة شديدة ، واستطاعت أن تؤلب عليه عدة دول أوروبية ، ولجأت إلى جميع وسائل التهديد والاكراه ، حتى أنها لم تتردد في استعمال القوة بصورة فعلية ، حتى اضطرت محمد علي إلى الانسحاب وراء حدود مصر الحالية .

ولولا هذه التدخلات البريطانية الأوروبية ، لكانت مصر وسوريا « دولة واحدة » منذ عهد محمد علي ، ولاعتبر السوريون والمصريون من جنسية واحدة ، منذ مدة تناهز القرن وربع القرن .

قد يقال : أن هذا فرض وتخمين ، ولا يجوز بناء الأحكام على أمثال هذه الفرضيات والتخمينات .

ولكني أستطيع أن أذكر سلسلة طويلة من الحقائق الثابتة ، التي تؤيد قولي هذا ، دون أن ألجأ إلى شيء من الفرض والتخمين .

لنرجع قليلاً إلى الماضي الأبعد ، لنبحث أين كانت حدود مصر ، في عهد المماليك .

كلكم تعلمون أنها كانت تشمل عندئذ سوريا ولبنان ، وفلسطين والحجاز . . . فعلاً ، لا فرضاً . لا تنسوا أن التحام جيوش المماليك بجيوش السلطان سليم الشمالية . وقانصوه الغوري المشهور لم يستشهد في معركة وقعت في داخل حدود مصر

الحالية ، بل انما استشهد خلال معركة وقعت في مرج دابق ، وهو سهل يقع بالقرب من مدينة حلب ، البعيدة عن حدود مصر الحالية بعداً كبيراً . . .

إذن فإن التاريخ يشهد شهادة قاطعة على أن مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والحجاز ، كانت كلها دولة واحدة ، طوال عهد المماليك الذي استمر مدة تزيد على قرن ونصف قرن .

هذا ، وإذا رجعنا إلى ما قبل ذلك ، واستعرضنا أحوال الدولة الأيوبية . . . وجدنا أن مصر لم تكن منكمشة وراء حدودها الحالية في ذلك العهد أيضاً : فإن تاريخ مصر وتاريخ سوريا ، اختلطا وسارا في مجرى واحد طوال عهد الدولة الأيوبية . . .

وأما قبل ذلك ، فهل كان التاريخان المذكوران منفصلين بعضهما عن بعض ؟ كلا ، فإن حدود الدولة الفاطمية ، كانت تمتد من بر الشام حتى سواحل المحيط الأطلسي ، وكانت تشمل سوريا والحجاز من جهة ، وتونس والمغرب الأقصى من جهة أخرى .

ويجب علينا أن لا ننسى أن الأيوبيين أتوا من بلاد الشام ، والفاطميين أتوا من بلاد المغرب .

وأما قبل الفاطميين ، في عهود الأمويين والعباسيين . فلا شك في أنكم كلكم تعلمون أن الأمر كان أبرز وأوضح من كل ما سبق : فإن مصر كانت في تلك العهود ، من أجزاء امبراطورية عربية واسعة الأرجاء ، تمتد حدودها من قلب قارة آسيا ، حتى أقصى بلاد المغرب في قارة أفريقيا .

قد تقولون أن مصر استقلت عن الدولة العباسية في عهد الطولونيين أولاً وفي عهد الأخشيديين ثانياً ، ولكني أقول : إن حدود مصر لم تقف في أواسط صحراء سينا حتى في العهدين المذكورين . بل أنها كانت تمتد - عندئذ أيضاً - إلى ما وراء تلك الصحراء ، وكانت تشمل سوريا الجنوبية بأجمعها . .

ويظهر لكم من هذا الاستعراض السريع أن تاريخ مصر ، كان يسير في مجرى مشترك مع تواريخ سائر الأقطار العربية ، منذ مدة تزيد على ألف ومايتين من السنين ، ولم تنكمش مصر وراء حدودها الحالية إلا منذ قرن واحد تقريباً .

ولذلك كله ، نستطيع أن نقول إن أوضاع مصر في هذا المضمار ، لا تختلف عن أوضاع سائر البلاد العربية اختلافاً جوهرياً . . .

فلا مجال للشك في أن مصر من البلاد العربية . . ما دامت تشترك مع جميع تلك البلاد ، في اللغة ، وفي الثقافة ، وفي هذا التاريخ الطويل . . . فضلاً عن اشتراكها في المصائب والمخاطر . . . فضلاً عن اتصالها اتصالاً جغرافياً مباشراً ، يجعلها في موضع القلب من هذا العالم العربي الفسيح . . .

إن الشعب المصري ، شعب عربي ، مثل الشعب العراقي والشعب السوري ، والشعب الحجازي ، والشعب التونسي . . .

ـ ٧ ـ

أظن أن الحقائق التي استعرضتها وشرحتها آنفاً ، تكفي لإعطاء الجواب الصحيح على الأسئلة التي ذكرتها في مستهل هذا الحديث :

إن كل الشعوب التي تتكلم العربية ـ كل الشعوب الناطقة بالضاد ، حسب التعبير المشهور ـ هي عربية . .

وكل فرد ينتسب إلى أحد هذه الشعوب ، هو عربي .

وقد يسألني البعض : أنت تقول أن كل فرد ينتسب إلى أحد هذه الشعوب هو عربي . ولكن ، إذ لم يرد هو أن يكون عربياً ، إذا لم يعترف هو بأنه عربي ، وإذا لم يعتز بالعروبة ، بل أنِفَ منها ، كيف نستطيع أن نعتبره عربياً في هذه الأحوال ؟ ألم يكن من الأوفق أن نقول : العربي ، هو من يريد أن يكون عربياً ؟ أو على الأقل ، أن نجعل هذه الإرادة شرطاً من شروط العروبة ؟

وأما أنا ، فقبل الإجابة على هذه الأسئلة ، أود أن أنقل الحديث من بحث القومية العربية العامة إلى بحث الجنسية المصرية الخاصة ، وأتساءل : هل أننا عندما نحاول تعريف الجنسية المصرية ـ مثلاً ـ نشترط مثل هذه الشروط ، ونسأل مثل هذه الأسئلة ؟

وهل يخطر على بال أحد منا أن يقول : إن الإنسان لا يعتبر مصرياً إلا إذا اعترف بمصريته ، أو إذا اعتز هو بالجنسية المصرية ؟

كلكم تعلمون أن ابن المصري يعتبر مصرياً ، شاء هو أم لم يشأ ، اعتز هو بالمصرية أو لم يعتز . إنه مصري بحكم العرف والقانون . وأما إذا لم يعرف هو ذلك ، أو لم يعترف بذلك . . فذلك يكون إما لأنه جاهل ، يحتاج إلى التعليم ، وإما لأنه غافل يحتاج إلى الإيقاظ ، وأما لأنه خائن يستحق العقاب .

وكذلك الأمر في القومية العربية : ان كل شعب يتكلم العربية هو شعب عربي . وكل من ينتسب إلى شعب من هذه الشعوب العربية ، هو عربي . . وأما إذا لم يعرف هو ذلك . . ولم يعتز بالعروبة . . فعلينا أن نبحث عن الأسباب التي تحمله على الوقوف هذا الموقف .

فقد يكون ذلك ناتجاً عن الجهل ، فعلينا أن نعلمه الحقيقة . وقد يكون ناشئاً عن الغفلة والانخداع ، فعلينا أن نوقظه ونهديه سواء السبيل . وقد يكون ناتجاً عن فرط الأنانية ، فيجب علينا أن نعمل للحدّ من أنانيته . ومهما كان الأمر ، فلا يجوز لنا أن نقول : « أنه ليس بعربي ، ما دام لا يريد أن يكون عربياً ، أو ما دام لا يعترف بعروبته ، أو ما دام يأنف من العروبة » . . إنه عربي شاء هو أم لم يشأ ، اعترف هو أم لم يعترف بذلك في الحالة الحاضرة . إنه عربي . . جاهل أو غافل أو عاق ، أو خائن . . ولكنه عربي على كل حال : عربي فاقد الوعي والشعور . . وربما كان في الوقت نفسه : فاقد الضمير.

اعتقد أن هذه الملاحظات واضحة وهي كافية لإزالة الشكوك من الأذهان.

ومع هذا ، أنا لا أجهل أن البعض قد لا يتخلص من الشك في هذا الأمر ، بسهولة ؛ وذاك لأن نظرية « الإرادة والمشيئة » في القومية ، هي من النظريات التي أشاعها الكتاب الفرنسيون حول معنى « الأمة » . وقد اشتهرت هذه بوجه خاص بالخطبة التي نشرها أرنست رينان ، تحت عنوان « ما هي الأمة ؟ » . وأنا أعرف أن الآراء المسرودة في الخطبة المذكورة قد شاعت في كثير من المحافل العربية ، ولا سيما في سوريا ولبنان ، بسبب شيوع الكتابات الفرنسية والآراء الفرنسية .

ولذلك أرى من الضروري أن أتوسع في بحث هذه النظرية بشيء من التعمق ، لإظهار الحقيقة في هذه القضية الهامة ، ولإزالة جميع الشكوك من الأذهان.

لقد انتشرت فكرة القوميات في أوروبا ، وصارت تؤثر في سير السياسة الدولية تأثيراً فعالاً ، منذ أوائل القرن الماضي ، إلا أن الكتّاب والعلماء اختلفوا كثيراً في تحديد مفهوم القومية في أواسط القرن المذكور . وهذا الاختلاف نشأ ـ بوجه خاص ـ بين الفرنسيين وبين الألمان ، وذلك من جراء اختلاف مصالحهم إزاء قضايا القوميات :

كان الألمان يقولون ، منذ أوائل القرن التاسع عشر ، إن أساس القومية ومعيارها الصحيح هو اللغة . فكل المتكلمين بالألمانية ، هم ألمان ، مهما كانت الدولة أو الدويلة التي ينتسبون إليها . لأن الألمان كانوا عندئذ منقسمين إلى دول ودويلات كثيرة ، وكانوا ينزعون إلى الاتحاد لتكوين دولة واحدة.

وأما الفرنسيون فكانوا في أوضاع تختلف عن أوضاع الألمان اختلافاً تاماً : لأن فرنسا كانت أتمت وحدتها السياسية منذ قرون عديدة ، وكانت استولت على بعض البلاد التي لا يتكلم أهلها باللغة الفرنسية . وفضلا عن ذلك كله ، كانت تطمح منذ أجيال عديدة إلى توسيع أراضيها في الشمال ، بغية الوصول إلى حدود طبيعية . وهذه الحدود الطبيعية كانت ـ في نظر رجال فرنسا السياسيين والعسكريين ـ هي نهر الراين . ومن المعلوم أن الشعوب القاطنة والدول والدويلات القائمة هناك ، كانت كلها ألمانية اللغة .

ولذلك ، فإن التسليم بالنظرية الألمانية كان من شأنه أن يحول دون تحقيق هذه الأطماع العريقة . وفضلاً عن ذلك ، كان يعرض بعض الأيالات الفرنسية إلى خطر الانفصال ، فكان من مصلحة الفرنسيين أن يعارضوا هذه النظرية أشد المعارضة .

ولكن كيف ، وبأية طريقة ؟ أن كتّاب فرنسا ومفكريها ، لم يجدوا سبيلاً إلى ذلك بغير نظرية « الإرادة والمشيئة » فقالوا : إن القومية ليست باللغة ، بل إنما هي بالإرادة والمشيئة ، والأمة ليست مجموع الأفراد الذين يتكلمون لغة واحدة ، بل هي مجموع الأفراد الذين يحملون « مشيئة المعيشة المشتركة » .

لقد بذل أرنست رينان جهداً كبيراً لترويج ونشر هذه الفكرة ، وللدفاع عنها . إنه عرضها بشكل شيق وأسلوب جذاب ، واستطاع لذلك أن يجتذب عدداً غير قليل من المفكرين إلى صف هذه النظرية .

غير أن جميع الوقائع السياسية التي حدثت بعد ذلك ، جاءت مؤيدة للنظرية الألمانية ، ومفندة للنظرية الفرنسية . وأظهرت أن خطبة رينان المشهورة ، كانت بمثابة خطبة محام بارع يبحث عن مبررات للقضية التي أخذ على عاتقه مهمة الدفاع عنها . . لا مقالة عالم مدقق ، يبحث عن الحقيقة لذاتها .

ذلك لأن سلسلة طويلة من الوقائع التاريخية ـ من اتحاد ألمانيا إلى تكوين يوغوسلافيا ـ سارت على أساس وحدة اللغة ، وبرهنت على أن حياة الأمم تقوم قبل كل شيء ، على اللغة .

وأما المشيئة ، « مشيئة العيشة المشتركة » فقد تبين أنها لم تكن من عوامل تكوين الأمة ؛ ومن دوافع قيام الفكرة القومية . . . بل أنها كانت ـ بعكس ذلك . . من نتائج حياة الأمة ومن محصولات الفكرة القومية .

لأن الأفراد الذين يتكلمون بلغة واحدة ، ويعيشون ويعملون في تيار تاريخي واحد ، يتفاهمون ويتعاطفون بعضهم مع بعض أكثر وأسهل مما يتفاهمون ويتعاطفون

مع غيرهم : ولذلك ينزعون إلى « العيشة المشتركة » ، و « يريدون أن يعيشوا سوية » وبهذه الصورة تتولد في النفوس « مشيئة العيشة المشتركة » نتيجة طبيعية للاشتراك في اللغة وفي التاريخ .

ولهذه الأسباب ، نستطيع أن نقول : أن اعتبار المشيئة هي العمل الأصلي في تكوين الأمة يكون بمثابة عكس الحقائق رأساً على عقب . . . فان المشيئة ليست سبباً في تكوين الأمة ، ولكنها نتيجة لتكوّنها.

وعلى كل حال ، أنا لا أتردد في القول بأن النظرية الألمانية في هذه القضية ، هي النظرية الصحيحة التي أيدتها الوقائع التاريخية ، ودعمتها الأبحاث العلمية .

إن (الأمة) كائن حي ، توجد بطبيعة الحياة الاجتماعية . ولا تخلَق بمشيئة الأفراد.

وأكرر هنا ما قلته مراراً : إن الأمة كائن اجتماعي ، يتصف بالحياة والشعور . حياة الأمة بلغتها ، وشعورها بتاريخها : والأمة التي تنسى تاريخها ، ومع هذا تبقى محتفظة بلغتها ، تكون بمثابة عضوية اجتماعية فقدت الوعي والشعور ، ولكنها بقيت على قيد الحياة . والشعور قد يعود إليها ، عندما تتذكر وتتعلم تاريخها . ولكن الأمة ، إذا ما فقدت لغتها ، وصارت تتكلم بلغة أمة أخرى ، تكون قد اندمجت في تلك الأمة . . . وفقدت كيانها الخاص ، وزالت من عالم الوجود . . .

الخلاصة

وخلاصة القول : إننا كلما تعمقنا في درس قضايا القومية العامة . . . وكلما توسعنا في درس تاريخ العرب الخاص . . . تأكدنا من الحقائق التالية :

المصريون ، والسوريون ، واللبنانيون ، والفلسطينيون ، والعراقيون ، والنجديون ، والحجازيون ، واليمانيون ، والليبيون ، والتونسيون ، والمغاربة . . . كلهم ينتسبون إلى أمة واحدة هي الأمة العربية . . .

هناك شعوب عربية عديدة ، ولكن هذه الشعوب كلها تنتسب إلى أمة واحدة ، هي : الأمة العربية.

هناك دول عربية عديدة : ولكن هذه الدول كلها تسوس فروع أمة واحدة ، هي : الأمة العربية .

لكل واحد منا . . . لكل واحد من منتسبي هذه الشعوب . . لكل واحد من مواطني هذه الدول . . . أن يقول : أنا مصري ، أو أنا عراقي ، أو أنا سوري ، أو أنا لبناني . . . ولكن عليه أن يقول ، في الوقت نفسه : أنا عربي . . .

كما يجب عليه أن يقول : العروبة فوق الجميع . . .

مناقشات وتوضيحات
حول محاضرة القومية العربية

أسباب انفصال الولايات المتحدة الامريكية عن انكلترا .
حجة اختلاف المصالح الاقتصادية بين البلاد العربية .

ما الفائدة من أن أكون عربياً ؟
مواقف المصريين من قضية العروبة .
بين النزعة الفرعونية وبين القومية العربية .

مناقشة بعض الآراء

بعد المحاضرة المسطورة في هذا الكتاب ، خصصت جمعية الوحدة العربية ، يوماً لمناقشة الآراء المسرودة فيها . وفي ذلك اليوم ، بعد استعراض ملخص المحاضرة ، دعي الحاضرون إلى إبداء ما لديهم من ملاحظات أو استيضاحات ، أو اعتراضات .

فانتقد بعضهم « اعتبار اللغة أساساً للقومية » بحجة أن الولايات المتحدة الامريكية انفصلت عن بريطانيا العظمى ، على الرغم من وحدة اللغة التي كانت تربطهما.

وأشار بعضهم الآخر إلى عظم الفروق القائمة بين مختلف الأقطار العربية زاعماً أن هذه الفروق تحول دون اتحاد الأقطار المذكورة . وقد أكد بعض هؤلاء على فروق الأحوال الطبيعية والمناخ ، واهتم بعضهم باختلاف الأحوال الاجتماعية والثقافية ، وتكلم بعضهم عن تباين المصالح الاقتصادية.

هذا ، وقد تساءل بعضهم : ما الفائدة من الانتساب إلى العروبة ؟ وأثار بعضهم قضية الفرعونية ، فالتزمها بعضهم ، وعارضها بعضهم الآخر .

ولما كانت هذه القضايا تثار في بعض المحافل والمجالس من حين إلى حين ، رأيت أن أدوّن رأيي فيها بشيء من التفصيل :

انفصال الولايات المتحدة الامريكية

« انفصلت الولايات المتحدة الامريكية عن بريطانيا العظمى على الرغم من

وحدة اللغة التي كانت تربطها » .

هذه الواقعة التاريخية ، يحاول الكثيرون من معارضي فكرة الوحدة العربية أن يتخذوها برهاناً قاطعاً على أن وحدة اللغة لا تؤثر في تقرير مصير الأمم .

ولكي نقدر قيمة هذه البرهنة يجب علينا أن ندرس الظروف التي تم فيها انفصال الولايات المتحدة الامريكية عن بريطانيا العظمى .

هناك ثلاث قضايا أساسية ، يجب أن تبقى نصب أعيننا عند بحث هذه القضية :

أولاً ـ إن انفصال الولايات المتحدة الامريكية عن بريطانيا العظمى كان قد تم سنة ١٧٧٦ .

ثانياً ـ أن امريكا ، مفصولة عن الجزر البريطانية بالبحر المحيط الأطلسي العظيم .

ثالثاً ـ إن اللغة الانكليزية لم تصبح اللغة البيتية عند جماعات كبيرة جداً من الامريكيين ،إلا في وقت حديث نسبياً .

إن أهمية هذه القضايا في تكوين الولايات المتحدة الامريكية لا تحتاج إلى شرح طويل .

قلت ، أولاً : إن الانفصال كان قد تم سنة ١٧٧٦ . ويجب أن نتذكر أنه في ذلك العهد ما كان يوجد على وجه الأرض دولة قومية أبداً . كانت الدول عندئذ في حالة ممالك بكل معنى الكلمة . ومن المعلوم أن فكرة القوميات ، لم تصبح من القوى المؤثرة في السياسة الدولية ، إلا بعد مرور مدة طويلة ، تزيد عن نصف قرن .

في ذلك التاريخ ، ما كان الانكليز ينظرون إلى سكنة الولايات المتحدة كمواطنين يتمتعون بحقوق متساوية مع سكنة الجزر البريطانية . بل كانوا ينظرون إليهم نظرهم إلى أهالي المستعمرات ، وكانوا يفرضون عليهم سياسة اقتصادية وجمركية لا تهتم بشيء غير مصالح ممولي بريطانيا العظمى مثلاً ، كانوا أصدروا قانوناً يحظر على أهالي تلك المستعمرات المتاجرة مع غير الجزر البريطانية . ولذلك نستطيع أن نقول : إن ثورة الأمريكان على التاج البريطاني كانت بمثابة ثورة على الاستبداد بغية تأسيس حكم حر وعادل .

إنهم « كانوا تركوا بلادهم فراراً من أنواع الظلم وتخلصاً من الأسلوب الأوروبي الاقتصادي الذي كان يعرقل مساعيهم ووسائل تحسين معيشتهم » ، وعندما وجدوا أن

الظلم والاعتساف لحقهم هناك أيضاً ، ثاروا وأعلنوا الاستقلال . وقد قالوا في ديباجة منشور الاستقلال: « تاريخ ملك بريطانيا العظمى الحالي حافل بالاضرار والاغتصاب، وبغيته من كل ذلك تحقيق مأرب مباشر، هو فرض حكم استبدادي مطلق على هذه الولايات» (من النشرة التي أصدرتها وزارة الخارجية الامريكية باللغة العربية).

ولذلك نستطيع أن نقول : إن ما حدث في أوائل الربع الأخير من القرن الثامن عشر ـ قبل قيام مبدأ القوميات وقبل بدء تكوين الدول القومية ـ لا يمكن أن يتخذ برهاناً على أية نظرية من النظريات التي تحوم حول القوميات .

ولكن . . . قد يقال : إذا كانت الولايات المتحدة الامريكية إنفصلت عن بريطانيا ، قبل قيام مبدأ القوميات فلماذا لم تعد تتحد بعد ذلك مرة أخرى ، بعدما إنتشرت فكرة القوميات ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر مثلاً ؟ .

إن أسباب ذلك تظهر لنا بكل وضوح ، عند التأمل في القضيتين الأخريين :

لا ننس أن امريكا، تنفصل عن الجزر البريطانية ببحر محيط عظيم ، هو المحيط الأطلنطي الفسيح ، وهذا الانفصال كان ذا خطورة خاصة قبل قرن ، ولا سيما قبل قرن ونصف قرن ، لأن المواصلات كانت تجري عندئذ بالسفن الشراعية ، واسفار هذه السفن كانت تستغرق وقتاً طويلاً ، فضلاً عن أنها كانت تتعرض إلى أخطار جسيمة بسبب كثرة الزوابع والعواصف التي تحدث خلال مدة السفر الطويلة ، في ذلك البحر المحيط المكشوف . وكان من الطبيعي أن يلعب هذا الانفصال الجغرافي دوراً كبيراً في تقرير مصير المستعمرات الامريكية .

غير أن القضية الثالثة ، هي أهم من كل ما ذكرته آنفاً : إن الولايات المتحدة الأمريكية ، لم تكن قبلاً إنكليزية اللغة تماماً لأن جميع سكانها ـ تقريباً ـ كانوا من المهاجرين . وهؤلاء المهاجرون كانوا يؤمّونها من مختلف الأقطار الاوروبية ، وكان بينهم ـ فضلاً عن الانكليز ـ مئات الآلاف من الألمان والأيرلانديين ، والطليان والسويديين والفرنسيين . . . وكان هؤلاء يحملون معهم إلى القارة الأمريكية لغاتهم الأصلية ، وما كانوا ينسون تلك اللغات ـ ويصبحون إنكليزيي اللغة في بيوتهم ـ إلا بعد مرور جيلين أو ثلاثة على هجرتهم من بلادهم . وبما أن سيل المهاجرة استمر مدة طويلة ، نستطيع أن نقول : إن أمريكا بقيت مدة غير قصيرة كثيرة اللغات ، ولم تصبح انكليزية اللغة ، إلا بعد إتمام نمو الولايات المتحدة ، وانقطاع سيول المهاجرة الجارفة عنها .

كانت أمريكا ، بمثابة بوتقة تذوب وتختلط فيها الجنسيات المختلفة ، وتطرح منها مختلف اللغات الأوروبية ، إلى أن يصفو الميدان للغة الانكليزية .

ولذلك كله كان من الطبيعي أن لا تعمل اللغة الانكليزية في الولايات المتحدة الامريكية، عملاً يشبه عمل اللغة الالمانية أو الايطالية في القارة الاوروبية .

هذا وإذا قارنا بين أحوال أمريكا وانكلترا التي وصفتها آنفاً ، وبين أحوال البلاد العربية التي نعرفها جميعاً . . وجدنا أن البون بينهما كان شاسعاً جداً :

أولاً : إننا نعيش في النصف الثاني من القرن العشرين ، لا في القرن الثامن عشر . نحن نعيش في القرن الذي صيغت فيه خارطة اوروبا صياغة جديدة تماماً ، وفقاً لما يقتضيه مبدأ القوميات .

ثانياً : إن البلاد العربية متصلة بعضها ببعض إتصالاً جغرافياً تاماً ، لا يفصل بين أقسامها المختلفة فاصل يستحق الذكر . هذا فضلاً عن أننا نعيش في عصر فقدت فيه الفواصل كثيراً من تأثيراتها . . بسبب تطور وسائط المناقلة ، وتقدم وسائل المخابرة .

ثالثاً : إن اللغة العربية ليست دخيلة على البلاد العربية ، وعلى الأجيال الحاضرة ، كما كانت الانكليزية بين المهاجرين إلى أمريكا ، بل هي اللغة البيتية في جميع الأقطار العربية ، منذ أجيال طويلة . .

لهذه الأسباب كلها ، أقول بلا تردد : إن من يتخذ قضية إنفصال الولايات المتحدة الأمريكية عن انكلترا ، برهاناً على وجوب بقاء الدول العربية والشعوب العربية منفصلة ومختلفة يكون قد تباعد عن جادة المنطق والصواب بعداً كبيراً جداً .

إختلاف المصالح الاقتصادية

من أهم الحجج التي يتذرع بها معارضو الوحدة العربية ، إختلاف المصالح الاقتصادية بين مختلف الدول العربية . إنهم يعلقون على هذا الاختلاف أهمية كبيرة جداً ، لأنهم يتمسكون في هذا المضمار بالنظرية القائلة : إن المصالح الاقتصادية هي التي تسير العالم وتوجه التاريخ .

ولكني أرى أن ألفت الأنظار - قبل كل شيء - إلى قضية أساسية تتصل بهذا الموضوع : وهي ، إن المصالح الاقتصادية ليست ظاهرة ولا ثابتة ، كما يبدو في الوهلة الأولى .

لأن هناك مصالح عاجلة ومصالح آجلة ، كثيراً ما تتضارب تضارباً صريحاً ، وهذا التضارب يستوجب تضحية إحداها في سبيل الأخرى ، أو تضحية شيء من كليهما .

وهناك مصالح محلية ومصالح دولية كثيراً ما تكون متخالفة . وهذا التخالف يتطلب بذل الجهود للتأليف بينهما ، وإيجاد شيء من التوازن بين مقتضيات كل واحدة منهما . والدولة عندما تتولى شؤون الأمة تنظم هذه المصالح المتضاربة وتنسقها وتوجهها ، وتوجد التوازن اللازم بينها .

ونستطيع أن نقول : إنه لا توجد أمة لا تتضارب فيها مصالح مختلف الجماعات ، ولا توجد دولة ، لا تكون مسرحاً لتضارب المصالح وتوازنها ، في مختلف الميادين .

إن قول المتنبي المشهور : « مصائب قوم عند قوم فوائد » يتضمن حكمة صائبة في هذا المضمار أيضاً .

يقولون إن مصالح لبنان الاقتصادية تختلف عن مصالح سوريا لأن الأولى مستهلكة والثانية منتجة .

ولكني أسأل : هل توجد دولة لا يكون فيها بعض المقاطعات المستهلكة وبعض المقاطعات المنتجة ؟ أفلا توجد في كل دولة ، مدن تجارية ، ومدن صناعية ، ومناطق زراعية ، ومناطق إصطياف واستجمام ؟ هل تشبه مصالح صقلية في إيطاليا مثلاً ، مصالح منطقة البحيرات الشمالية فيها ؟ أفلا تختلف مصالح مارسيليا في فرنسا عن مصالح ليل وليون إختلافاً جوهرياً ؟ وهل نستطيع أن نقول : إن مصالح ميناء هامبورغ في المانيا ، لا تختلف عن مصالح جبال الغابات ؟

ثم ، إذا رجعنا إلى لبنان نفسه ، أفلا نجد فيه أيضاً إختلافاً في المصالح بين مختلف المدن والمقاطعات ؟ هل تشبه مصالح بيروت الاقتصادية مثلاً مصالح بعلبك والبقاع ؟ وفضلاً عن ذلك ، أسأل : ألا يمكن أن يكون التضارب الذي يلاحظ الآن بين مصالح سوريا وبين مصالح لبنان ، ناتجاً عن عدم تقدير المصالح الحقيقية حق قدرها ، وعن عدم حساب مصالح المستقبل حساباً دقيقاً ؟ ألا يمكن أن يكون هذا التضارب قائماً بين مصالح جماعة من اللبنانيين ، وجماعة من السوريين . . لا بين مصالح لبنان الحقيقية بوجه عام ومصالح سوريا الأساسية على الأطلاق ؟

وفي الأخير ، ألا يمكن إيجاد نظام إقتصادي يضمن أعظم المنافع للطرفين ، مع تضحية بعض المنافع من الطرفين ، بطبيعة الحال ؟

وإذا رجعنا إلى تواريخ الدول المختلفة ، وجدنا فيها أمثلة كثيرة عن التطورات التي حدثت في فهم المصالح الحقيقية وعلى التنظيمات التي تمت للتأليف بين المصالح التي كانت تبدو متضاربة أشد التضارب .

بين يديّ الآن كتاب عنوانه « حكومة بواسطة الشعب » . نشرته وزارة الخارجية الامريكية باللغة العربية . يسرد الكتاب تضارب المصالح والمطالب التي كانت تتجاذب مختلف الولايات الامريكية عند بدء استقلالها واتحادها :

« كان صاحب كل سفينة في بوسطن ، وهو منهمك في التجارة الدولية ، مدافعاً عن التجارة الحرة .

« والفخاري في ولاية إلينوي المتوسطة في الغرب ، الذي كان مبتدئاً في صناعته وملاقياً مزاحمة صناع الفخار الأجانب كان يناضل لأجل الضريبة الجمركية على الفخار الأجنبي ، لكي يحمي فخاره في سوقه المحلية .

« وزارع القمح في ولاية نبراسكا ، كان يحبذ خفض أسعار النقل وينشط سعر القمح ، في حين أن صانع النشاء كان يسعى لأن يشتري قمحه رخيصاً ، وأصحاب السكك الحديدية كانوا يبتغون أعلى أجر للنقل .

« وفي السنين الأخيرة كانت الخلافات الاقليمية محتدمة أيضاً . فكان رأي صيارفة نيويورك يختلف عن رأي زارع القطن في الجنوب ، ورأي راعي المواشي في ولاية تكساس ، ورأي أصحاب الأخشاب في ولاية اوريجون . وبالعكس كان هؤلاء الثلاثة الآخرون يجدون وسيلة للتوفيق بين مصالحهم ».

يظهر من هذه العبارات بكل وضوح ، أن الولايات المتحدة الامريكية،نفسها جابهت كثيراً من المشاكل من جراء تضارب المصالح : ولكنها لم تعجز عن معالجتها معالجةً تضمن التقدم والنهوض للجميع . . . في آخر الأمر .

وقد تخسر بعض المدن وبعض المقاطعات ـ في بادىء الأمر ـ عند أمثال هذه التنظيمات ، ولكن النتائج العامة التي تتولد من هذه التنظيمات ، كثيراً ما تعوّض هذه الخسارة ، تعويضاً كبيراً .

مثلاً ، لا شك في أن مدينة هامبورغ المشهورة في المانيا ، خسرت في بادىء الأمر ، من الدخول في الاتحاد الجمركي الالماني ، ومن الاندماج في الامبراطورية الالمانية ، ولكنها بعد مدة ، استفادت استفادة عظيمة من النهضة الاقتصادية الهائلة التي قامت في المانيا ، بعد اتحاد دولها وتنسيق اقتصادياتها تنسيقاً قومياً ، وعادت وتلافت أضرارها السابقة أضعافاً مضاعفة .

وإذا أردت أن أضرب مثلاً من البلاد العربية نفسها ، أستطيع أن أذكر مدينة حلب : كانت هذه المدينة تتمتع بموقع ممتاز جداً في عهد السلطنة العثمانية . لأنها كانت مركز تلاقي وتقاطع الطرق والسكك الحديدية التي تربط سوريا والعراق بعضها ببعض من جهة ، وبغربي الأناضول وشرقها من جهة أخرى ، وبتعبير أقصر : إنها كانت مركز تلاقي الطرق التي تربط شمال السلطنة بجنوبها .

حتى أنه عندما أخذ بعض الساسة يفكرون في تغيير عاصمة السلطنة ، بعد الحرب البلقانية ، قال المشير فون درغولتس باشا قوله المشهور : إن أصلح مركز لعاصمة السلطنة ، هو مدينة حلب .

من الطبيعي أن إنفصال البلاد العربية عن السلطنة العثمانية ، أدى إلى زوال هذه المزايا والامتيازات عن مدينة حلب : إنها أصبحت مدينة منعزلة ، قابعة في منطقة قريبة من الحدود ، وخسرت معظم ما كان لها من مزايا وإمكانيات تجارية ، ولكن . . بعد ذلك ، إستطاعت حلب أن تتكيف بما تقتضيه هذه الظروف الجديدة ، وتحولت من مدينة تجارية إلى مدينة صناعية ، وأصبحت الآن أهم مراكز الصناعة في سوريا ، كما أنها أخذت تتوسع وتنهض بأمور الزراعة أيضاً .

ويظهر مما سبق ، إن ما يقال عن تضارب المصالح بين مختلف البلاد العربية بوجه عام ـ وبين سوريا ولبنان ، بوجه خاص ـ لم يكن من أنواع التضارب التي لا يمكن معالجتها .

ولذلك أستطيع أن أقول ، أن كل الحجج التي يبديها البعض لاستبعاد فكرة الوحدة العربية ، مستنداً إلى الفروق الاقتصادية . . . إنما هي حجج واهية ، لا تستطيع أن تقاوم البحث الجدي ، والنقد العلمي . . بوجه من الوجوه .

منفعة العروبة

قال أحد الحاضرين ـ وكان من رجال القانون ـ أنا مصري ، بس . ثم أردف قوله هذا ، بالسؤال التالي :

ـ وما الفائدة من أن أكون عربياً ؟

وأجبته متسائلاً :

ـ قبل الاجابة على سؤالك ، أود أن أسألك : وما الفائدة من أن تكون مصرياً ؟

وأجاب على هذا السؤال :

ـ الفائدة في ذلك ظاهرة : لأن هناك دولة مصرية تحميني ، وتضمن لي حياتي ومصالحي . .

وسألته عندئذ : ـ وهل تدعي أنك صرت مصرياً لهذا السبب ؟ هل خيّرك أحد بين المصرية وغير المصرية ، فاخترت أنت المصرية ، بعد التفكير والملاحظة ؟ أم صرت مصرياً ، لأنك ولدت في مصر ، من أبوين مصريين ؟

لا شك في أنك تعرف وتسلّم بأنك صرت مصرياً ، بحكم ولادتك ونشأتك ، قبل أن تفكر في شيء من المنافع التي ذكرتها . . . حتى قبل أن تعي وتفقه معنى المنفعة على الإطلاق .

والعروبة كذلك : لا يصبح الإنسان عربياً بناء على مصلحة يتوخاها ومنفعة يسعى وراءها . . . إنما يولد عربياً ، ويشعر بالعروبة حسب ظروف نشأته . إننا لا نختار اللغة التي سننشأ عليها . ولا نختار التاريخ الذي سنرتبط به . إن لغتنا البيتية تتقرر بطبيعة البيئة التي ننشأ فيها ، وبتكوين الأسرة التي ننحدر منها . إن كل واحد منا يكون أوْ لا يكون عربياً ، قبل أن يفكر ، ودون أن يفكر . . كما يكون قاهرياً أو بغدادياً أو حلبياً أو مصرياً أو عراقياً أو سورياً . . قبل أن يفكر ، ومن غير أن يفكر في المنفعة التي قد يجنيها من هذا الانتساب .

ثم أود أن أعود قليلاً إلى الجواب الذي سمعته رداً على سؤالي : « الفائدة من إنتسابي إلى المصرية ظاهرة : لأن هناك دولة مصرية تحميني وتضمن لي حياتي ومصالحي . . ».

ولكن . . لو فرضنا أنك واجهت ظروفاً لم تضمن خلالها الدولة المصرية مصالحك . . أو صادفت ظروفاً أخرى وضعتك أمام دولة أجنبية تضمن لك مصالحك أكثر مما تضمنها الدولة المصرية ، أو تغرقك في بحر من الفوائد التي لا تعد ولا تحصى . فهل تتنصل عندئذ من مصريتك ، وتنتسِب إلى تلك الدولة ، للحصول على تلك الفوائد ؟

أظن أنك لن تتردد في الاجابة على هذا السؤال ، بقولك : كلا ، لأن هذه قضية شعور وعاطفة ، لا قضية منفعة وحساب :

ولماذا لا تقول نفس الشيء في العروبة أيضاً : هذه قضية شعور وعاطفة ، لا قضية منفعة وحساب ؟

إني لم أقصد من قولي هذا أن لا فائدة من العروبة ، وإن هذه قضية شعور مجرد ، وعاطفة بحتة ، دون أية فائدة . .

بل بعكس ذلك ، أنا أدعي بأن مصر تجني من العروبة فوائد كثيرة ، وإن هذه الفوائد قابلة للتوسع والازدياد قابلية هائلة . وذلك لأن الاتحاد قوة . ونحن نعيش في عصر القوة ، وعصر الاتحادات والتكتلات التي تولد القوة . ومن البديهي أن جميع إمكانيات الأمة تزداد وتتوسع كلما زاد عدد أفرادها ، وكلما توثقت الروابط بينهم .

وإذا أردت أن أضرب لكم مثلاً واضحاً وضوح الشمس في النهار ، قلت : لو لم تكن مصر عربية ، لو لم تكن لغة مصر هذه اللغة التي يتكلمها سكان العالم العربي الفسيح ، لما إنتشرت المطبوعات المصرية انتشارها المعلوم ، ولما راجت أفلامها السينمائية هذا الرواج العظيم .

ولهذا السبب أكرر ما قلته آنفاً : عندما قلت هذه قضية شعور وعاطفة ، لا قضية منفعة وحساب . . لم أقل ذلك ، لظني بأن لا فائدة من العروبة . . . بل قلت ذلك لاعتقادي بأننا نغلط غلطاً فاحشاً ، ونخسر خسارة فادحة ، إذا توهمنا أن المنفعة أساس كل شيء .

بل يجب علينا أن نعلم العلم اليقين ، أن الوطنية لا تقوم على أساس المنفعة ، كما أن القومية لا تنشأ من المنفعة .

إن القومية ـ مثل الوطنية ـ عاطفة تصدر من أعماق النفس لا فكرة تتولد من ملاحظات العقل .

إن حب الانسان لموطنه ولأمته يشبه إلى حد كبير ، حب الطفل لأمه . ومن المعلوم أن الطفل يحب أمه ، قبل أن يفكر ودون أن يفكر .

والتفكير ، قد يوجد بعض المبررات لهذا الحب ، وقد ينوّره بعض التنوير ، ولكنه لا يولده بوجه من الوجوه .

وكذلك الأمر في الوطنية والقومية . إنها نتيجة شعور وعاطفة قبل أن تكون وليدة تفكير وملاحظة .

وأنا أقول بلا تردد : إن الوطنية أو القومية التي تدخل من أبواب الملاحظات النفعية لا تكون وطنية حقيقية ، ولا تكون قومية صادقة .

للشاعر الفرنسي العظيم « فيكتور هوغو » قصيدة مشهورة عنوانها « بين وطنين ». يقصد الشاعر من ذلك ، بين الوطن الفرنسي وبين الوطن الالماني .

يبدأ هوغو قصيدته بوصف ألمانيا وصفاً رائعاً ، كله مدح وإطراء : مدح وإطراء لجمال المناظر ، ولتقدم الحضارة . وبعد أن يسترسل في هذا المدح ، بسلسلة أبيات طويلة شائقة ، ينتقل إلى فرنسا فيقول :

« وأما فرنسا . . فوا أماه ! » .

فلا يزيد على ذلك كلمة واحدة . .

إنها أمه . . وكفى . . إنها أمه ، فليست في حاجة إلى شيء من المدح والإطراء ، فلا يمكن أن تكون موضوع مقارنة مع سائر النساء .

ولذلك يكتفي الشاعر بهذه الصيحة ، ولا يزيد عليها كلمة واحدة !

وبعد كل هذه الايضاحات ، أعتقد أنه يحق لي أن أقول للمعارض المحترم : إنك عربي لأنك مصري ، ولأن مصر عربية منذ قرون وقرون .

أنت قد تكون بحيرياً ، وقد تكون صعيدياً ، وقد تكون اسكندرانياً . . ولكنك لا تقول أبداً : أنا صعيدي بس ، وأنا بحيري بس . . بل إنك تقول : أنا مصري صعيدي ، أو أنا مصري اسكندراني .

وكذلك لا يجوز لك أن تقول أنا مصري بس ، بل يجب عليك أن تقول : أنا عربي مصري . . كما يقول بعض الحاضرين هنا « أنا عربي عراقي ، أو أنا عربي لبناني ، أو أنا عربي يماني . . » .

مواقف المصريين من العروبة

يتوهم البعض من إخواننا المصريين ، ان التسليم بعروبة مصر ، يعني الموافقة على إدماج الدولة المصرية في دولة عربية شديدة التمركز ، وحرمان مصر من كل ما لها من خصائص ومميزات .

في حين أن هذا الوهم خاطىء تماماً . لأن المواقف التي يستطيع أن يقفها المتنورون أمام فكرة العروبة قد تختلف إختلافاً كبيراً ، من الانعزال الكامل إلى الاندماج والاتحاد التام .

إني أستطيع أن ألخص هذه « المواقف الممكنة » بالسلسلة التالية :

أ ـ أنا مصري ، ولا أشعر في قرارة نفسي بأي إرتباط كان نحو العروبة . وأعتبر الدول العربية بأجمعها أجنبية على مثل سائر الدول الغربية والشرقية .

ب ـ أنا مصري ، واعترف بأنني عربي . ومع هذا أرى من الأوفق أن تبقى الدولة المصرية منفصلة ومنعزلة عن سائر الدول العربية ، وأن لا تزج بنفسها في المشاكل التي تخص الدول المذكورة وحدها .

ج ـ أنا مصري عربي ، وأود أن تبقى الدولة المصرية مستقلة عن سائر الدول العربية . ومع هذا أقول بضرورة إرتباطها مع الدول الشقيقة .

د ـ أنا مصري عربي وأود أن تدخل الدولة المصرية في « حلف » يجمع كل الدول العربية وينسق أعمالها ، ويقوي تعاضدها ، وذلك دون أن يمس شيئاً من شخصيتها وسيادتها .

هـ ـ أنا مصري عربي ، وأود أن تؤلف الدولة المصرية مع سائر الدول العربية ، دولة إتحادية ـ فدرالية ـ تتولى الشؤون الخارجية والعسكرية ، وتترك كل دولة من هذه الدول مستقلة في تنظيم وتسيير شؤونها .

و ـ أنا مصري عربي ، وأرى أن يتحد الشعب المصري مع سائر الشعوب العربية ، لتكوين دولة موحدة ، على أساس اللامركزية الواسعة النطاق ، تتمتع فيها السلطات المحلية بحقوق وصلاحيات فعلية .

ز ـ أنا مصري عربي ، وأرى أن يتحد الشعب المصري مع سائر الشعوب العربية لتكوين دولة موحدة ، تتمسك تمسكاً شديداً بمركزية الادارة ، فتسعى إلى إزالة جميع الفوارق القائمة بين الشعوب العربية المختلفة .

ولا أراني في حاجة إلى القول ، إن البون بين الموقف الأول وبين الموقف الأخير ، شاسع جداً . ولذلك أقول : أن النفور من الموقف الأخير لا يبرر قط الوقوف عند الموقف الأول ، وعدم التزحزح عنه بصورة من الصور .

أنا شخصياً لست من دعاة المركزية . وأفهم أن يرى أحد المصريين التوقف ـ نهائياً أو موقتاً ـ عند أحد المواقف المتوسطة . ولكني لا أفهم أبداً ، كيف يسوّغ لنفسه أن يقف في الموقف الأول ، وينكر العروبة ، في الوقت الذي تكوّن مصر أعظم الكتل العربية وأقواها .

النزعة الفرعونية

يثير بعض الكتاب والمتكلمين ، من وقت إلى آخر ، النزعة الفرعونية ، ويحاولون معارضة الوحدة العربية ، مستندين إلى نداء هذه النزعة ، فيقولون :

« الفرعونية متأصلة في نفوس المصريين ، . . . لا تطلبوا من مصر أن تتخلى عن مصريتها وإلا كان معنى طلبكم : اهدمي يا مصر ، أبا الهول والأهرام ، وتغاضي عن الآثار التي تزين متاحفك ومتاحف العالم ، وانسي نفسك ، واتبعينا ».

إني كنتُ رددت على أمثال هذه الآراء ، قبل مدة تزيد على عشرة أعوام . وأرى أن أكرر الآن تلك الردود في هذا المقام :

« إن التعارض والتصادم لا يحدثان إلا بين الأشياء التي تسير على مستوى واحد ، في عالم واحد . والفكرة العربية التي تعمل في القرن العشرين ـ للأجيال القادمة ـ لا يمكن أن تتعارض مع آثار بقيت ميراثاً من ماض سحيق ، يرجع إلى أكثر من خمسة آلاف من السنين .

إن مصر قد تباعدت عن ديانة الفراعنة دون أن تخرب أبا الهول ، وتخلت عن لغتها القديمة دون أن تهدم الأهرام . وجميع آثار الفراعنة التي زينت بها متاحف مصر ومتاحف العالم ، لم تولد نزوعاً للعودة إلى الديانة التي أوجدت تلك المآثر الخالدة ، ولا حركة ترمي إلى بعث اللغة التي رافقتها خلال قرون طويلة . فهل من موجب لطلب هدم الاهرام وتناسي الآثار لأجل تحقيق الوحدة العربية ؟

إن الأهرام ـ مع جميع الآثار الفرعونية ـ لم تمنع مصر من الاتحاد مع سائر الأقطار العربية إتحاداً تاماً في ساحة اللغة ، فهل يمكن أن تحول دون إتحادها مع تلك الأقطار في ساحة السياسة أيضاً ؟

إن التيارات القوية العميقة التي جرفت حياة مصر في اتجاهات جديدة ، منذ عشرات القرون ، والتي أخرجتها من ديانتها القديمة وأنستها لغتها الأصلية ـ وبالرغم من وجود الأهرام وقيام أبي الهول ـ لن تحتاج إلى هدم أو ستر شيء من آثارها القديمة لتجرفها نحو السياسة التي يؤمن بها دعاة الوحدة العربية . . . سيما وأن هذه السياسة ليست إلا نتيجة طبيعية للغة مصر الحالية .

إن دعاة الوحدة العربية لم يطلبوا من المصريين ـ لا ضمناً ولا صراحة ـ أن يتنازلوا عن مصريتهم ، بل أنهم يطلبون إليهم أن يضيفوا إلى شعورهم المصري الخاص شعوراً عربياً عاماً : وأن يعملوا للعروبة بجانب ما يعملونه للمصرية .

إن دعاة الوحدة العربية لم يقولوا ولن يقولوا لمصر « أنسي نفسك » ، بل أنهم يقولون وسيقولون لها « استزيدي من ثروة نفسك ، بالعمل على توحيد أبناء لغتك » أنهم لم يقولوا ، ولن يقولوا لها : « اتبعينا » ، بل يقولون ، وسيقولون لها : « سيري نحو الامام . ونحن نتبعك في هذا الطريق على الدوام ».

كلمة حول
التماسك الاجتماعي(*)

إن قوة المجتمعات البشرية وقدرتها لا تتعين بعدد الأفراد الذي يؤلفونها ، بل تتناسب مع شدة الروابط التي تربط بعضهم ببعض ، كما أن صلابة الأحجار والصخور لا تتبع حجمها ، بل تتناسب مع تماسك أجزائها .

فنرى بعض الأمم تشبه الأحجار الهشّة ، حتى أنها لتشبه أحياناً أكوام التراب والرمال ، لأن أجزاءها قليلة التماسك والالتصاق . ولو كانت كثيرة العدد . في حين أن بعض الأمم تشبه الأحجار الصلبة والصخور الصلدة ، فإن أجزاءها شديدة التماسك والالتصاق ، وإن كانت قليلة العدد . . .

فيجب علينا أن نسعى لجعل أمتنا المحبوبة متماسكة الأجزاء شديدة الالتصاق مثل الصخور . . لا هشة رخوة الأجزاء قليلة الالتصاق ، مثل الرمال . . .

(*) من محاضرة في التربية الاجتماعية ١٩٢٨ .

مصر والعروبة

بين المؤمنين بعروبة مصر وبين دعاة الانعزال ،
رد على المعارضين الذين يستشهدون بالتاريخ

شهادة تاريخ الأتراك
شهادة تاريخ اليونان

دلالة تاريخ الولايات المتحدة الامريكية.

المصريون عرب : باللغة والثقافة والتاريخ .

مصر والعروبة

ما هو موقف مصر من القضايا المتعلقة بسائر البلاد العربية ؟ ما هو مبلغ شعور المصريين بالقومية العربية ، وما درجة اهتمامهم بفكرة العروبة ؟ ما هو هذا الموقف وهذا الشعور في الحالة الحاضرة ؟ وماذا يجب أن يكون ، وماذا سيكون في المستقبل القريب والبعيد ؟

هذه الأسئلة وأمثالها شغلت ـ ولا تزال تشغل ـ أذهان الكثيرين من الباحثين والمفكرين ، من مصريين وغير مصريين ـ منذ سنوات طويلة .

كان عدد غير قليل من شبان العرب ـ من أهالي الولايات العربية الباقية تحت الحكم العثماني المباشر ـ في العهد الحميدي ، يتوجهون نحو مصر ، بقلوب مفعمة بالآمال معتقدين بأنها ستعمل ما يجب عمله لاعادة مجد العرب وإحياء القومية العربية .

وكان عدد كبير من رجال السياسة العثمانية في ذلك العهد يتخوفون من مصر لهذا السبب ، وكانوا يحسبون ألف حساب لاحتمال تزعمها الحركة العربية . ولذلك كانوا يتخذون شتى التدابير للحيلولة دون اتصال أهالي الولايات العربية بسكان الخديوية المصرية .

ولكن طائفة كبيرة من الظروف السياسية والعوامل التاريخية تضافرت على إبقاء مصر بعيدة عن الحركات العربية السياسية ، خلافاً لما كان يتوقعه جميع هؤلاء .

فنشبت الثورة العربية من الحجاز ، وانتقلت منها إلى سورية فالعراق . من غير مساعدة مصر وتدخلها .

إن الظروف والعوامل التي أشرت إليها آنفاً حملت مصر على الإعراض عن الفكرة العربية ،وعلى البقاء خارج نطاق الثورة المذكورة .

غير أن هذه الحالة كانت نتيجة ظروف عارضة . فكان طبيعياً أن تتغير هذه الظروف بعد مدة ، كما كان طبيعياً أن يتبدل موقف مصر والمصريين من حركات القومية العربية تبدلاً جوهرياً تبعاً لتغير تلك الظروف :

إني كنت من المؤمنين بذلك إيماناً قوياً . وقد أعلنت إيماني هذا مراراً بمحاضرات ألقيتها ومقالات نشرتها في العراق .

فقد قلت في مستهل إحدى المقالات التي نشرتها سنة ١٩٣٦ ما يلي :

« لقد زودت الطبيعة مصر ، بكل الصفات والمزايا التي تحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة في انهاض القومية العربية « لأنها تقع في مركز البلاد العربية ، بين القسمين الافريقي والآسيوي منها . كما أنها تكوّن أكبر كتلة من الكتل التي انقسم اليها العالم العربي بحكم السياسة والظروف . وهذه الكتلة قد أخذت حظاً أوفر من الحضارة العالمية الحديثة ، وقد اصبحت أهم مركز من مراكز الثقافة في البلاد العربية . وهي اغنى هذه البلاد بأجمعها . كما أنها اقدمها في تشكيلات الدولة العصرية ، وأقواها في الآداب ، وأرقاها في الفصاحة .

« وكل ذلك . . . مما يجعل مصر الزعيمة الطبيعية للقومية العربية » .

وبعد أن سردت العوامل التي استوجبت بقاء مصر خارج نطاق الحركة العربية في بادىء الامر ، قلت :

« إنني لم اقنط من انتشار فكرة القومية العربية في مصر ، في يوم من الايام . غير أنه سرني جداً أن ارى هذه السنة في مصر تخمّراً اجتماعياً عميقاً ، يدفعها نحو الفكرة العربية بقوة شديدة ، ويجعلها تشعر بواجبها الطبيعي ورسالتها القومية شعوراً واضحاً . ولا أشك في أن هذه ليست الا مقدمة مباركة ، سيعقبها شعور فياض نحو القومية العربية ، وعمل جبار في سبيل إنهاض هذه القومية . . . » .

إن ما حدث بعد ذلك في مصر جاء مصدقا لما كنت توقعته عند ذاك : إذ اخذ الشعور بالعروبة ، والاهتمام بالقومية العربية ، والعمل في سبيل النهضة العربية . . . يغمر نفوس المصريين شيئاً فشيئاً » .

وقد اشتد هذا التيار الفكري الجديد ، بوجه خاص ، خلال الحرب العالمية الثانية ، من جراء الوقائع التي لازمت حركات الاستقلال الاخيرة في سورية ولبنان .

وبلغ حده الأقصى بعد تأسيس جامعة الدول العربية ، وعند بدء الحركات السياسية والحربية لانقاذ فلسطين من براثن الصهيونية .

ولكن الاخفاق الذي منيت به هذه الحركات أثـرّ في هذا التيار الفكري تأثيراً سيئاً ، وعرّض فكرة العروبة إلى نكسة أليمة جداً ، فأخذ بعض الكتّاب والساسة يدعون إلى التخلي عن هذه الفكرة ، والانصراف إلى معالجة شؤون مصر الخاصة ، من غير اهتمام بسائر الشؤون العربية .

إني أقدر مرارة الآلام التي شعر بها المصريون ـ بحق ـ من جراء سير الوقائع الحربية في فلسطين ، ولا سيما بسبب الأوضاع المؤسفة التي لابست الصفحة الأخيرة منها .

ولكني أعرف ـ في الوقت نفسه ـ أن جميع المؤمنين بالقومية العربية والداعين اليها ، قد شاركوا المصريين في هذه الآلام المريرة مشاركة تامة .

وأقول ـ فضلاً عن ذلك ـ إن المثل العليا القومية لا يمكن أن تتحقق في حملة واحدة ، بل أنها تتطلب جهوداً جبارة مقرونة بتضحيات عظيمة تستمر وتتوالى جيلاً بعد جيل .

فالعقبات التي تعتري الامم في مسيرها نحو تلك المثل العليا ، والنكبات التي تعترض ذلك السير من وقت إلى آخر . . مهما تكن كثيرة وكبيرة ، فإنها لا تقوم دليلاً على استحالة تحقيق تلك المثل العليا ، ولا تسوّغ التخلي عنها ، ولا سيما في المرحلة الاولى من مراحل السير نحوها .

وأظن أن اسباب عدم تقدير هذه الحقيقة الواضحة تعود ـ في الدرجة الاولى ـ إلى اختلاط مفهوم الفكرة العربية ، بأعمال جامعة الدول العربية ، في أذهان الكثيرين من الخاصة والعامة .

إني كنت ألحظ آثار هذا الاختلاط المؤسف منذ مدة طويلة ، وكنت أحاول لفت الانظار إلى هذه الحقيقة المهمة بمناسبات عديدة .

ولقد اعتاد الكتاب والخطباء ـ مثل معظم الناس ـ أن يختصروا تعبير « جامعة الدول العربية » فيقولوا « الجامعة العربية » من غير أن يتنبهوا إلى الفروق العظيمة التي تفصل بين المعاني المفهومة من كل واحد من هذين التعبيرين .

وقد كنت ـ ولا أزال ـ اعترض على ذلك في كل فرصة ، وما برحت أدعو إلى التمييز بين هذين التعبيرين باهتمام تام .

ذلك لأن الجامعة التي تأسست ١٩٤٥ بموجب الميثاق المعلوم ، إنما هي « جامعة الدول العربية » كما هو مصرح في ذلك الميثاق . واما « الجامعة العربية » فإنها لا تـزال تحبو في عالم « الأفكار والآمال » .

إنها الآن « فكرة » تعيش في أذهان الـذين يؤمنون بـوحدة الامـة العربيـة ايمانـاً صحيحاً ، بل هي « مثل أعلى » تصبو اليه نفوس جميع الـذين يدركـون معنى العروبـة حق الادراك .

فيسوغ لكل باحث أن يقول عن جامعة الدول العربيـة الراهنـة ما يشـاء ، وأن ينتقد أعمالها وتصرفاتها ما وسعه الانتقاد . غير أنه لا يسوغ لأحـد أن يتهم ـ من جراء ذلك ـ فكرة « الجامعة العربية » التي لم تخرج بعد إلى عالم الوجود .

ولا مجال للشك في أن كل من يتهجّم على فكرة الجامعة العربية من جّراء أعمال جامعة الدول العربية ، يكون قد ارتكب ظلماً فادحاً .

وبالرغم من بـداهة هـذه القضية نـرى مع الأسف الشـديد أن الخلط بـين تعبير جامعة الدول العربية وتعبير الجامعة العربية . . قـد استمر وتفـاقم . ولهذا السبب زاد عدد الذين يطعنون في فكرة العروبة نفسها من جراء تصرفات جامعة الدول العربية في بعض الشؤون السياسية .

ولا نغـالي إذا قلنا أن آراء هؤلاء ودعـاياتهم ، أصبحت من التيـارات التي تبدو صراحة في بعض البيئات المصرية .

ومما زاد قوة هـذه التيارات ، أن البعض من مشـاهير الكتـاب والمفكرين أخـذوا يضمـون أصـواتهم إلى الـدعـايـات القـائمـة للتخـلي عن الفكـرة العـربيـة العـامـة ، وللانصراف عنها إلى معالجة شؤون مصر الخاصة .

وقـد أراد بعض هؤلاء الكتـاب والمفكـرين ـ في الايـام الاخيـرة ـ أن يـدعمـوا آراءهم السيـاسية بـدلائل وشـواهد تـاريخيـة ، فـراحـوا يستشهـدون بتـواريـخ الامم المختلفة .

وقد حاول محمود حفني باشا مثلاً ـ أن يـدعم الآراء التي نشرهـا في مجلة المصور بتاريخ الاتراك الحديث ، واشار إلى ما فعله مصطفى كمال ، كـما حاول لـطفي السيد باشا أن يؤيد الرأي الذي أدلى به إلى المجلة المـذكورة بتـاريخ اليـونان ، وأشـار إلى ما فعلته الامة اليونانية خلال خضوعها لسيطرة الدولة العثمانية .

إن أمثال هذه الاشـارات المقتضبة إلى بعض الـوقائـع التاريخيـة قد تضلل بعض

الاذهان ، فتخرجها عن سبل الحق والصواب .

ولذلك رأيت أن أقوم بتمحيص هذه الشواهد التاريخية لتبيان مبلغ انطباقها على الحقائق الثابتة من جهة ، ومدى تأييدها للخطط المقترحة من جهة اخرى .

هذا وأرى أن اصرح ـ قبل الشروع في هذه المناقشة ـ بأنني لست متخوفاً أو متشائماً من شيوع وذيوع الآراء التي أشرت اليها آنفاً . لأني اعتقد بأنها من نوع « غيوم اليأس » التي تستولي على النفوس ـ عادة ـ عندما تمنى بالاخفاق في تحقيق مشروع من المشاريع المحببة اليها ، في مرحلة من مراحل العمل من أجلها ، ولكنها ، لا تلبث أن تنقشع وتزول عند التفكير في الامور بشيء من الهدوء ، وعند العودة إلى العمل مع شيء من الحزم والأمل . . .

وإذا ما أقدمت على مناقشة هذه الآراء ، فانما أُقدم عليها بغية الحيلولة دون تكاثف هذه الغيوم في أجواء النفوس الضعيفة ، وبغية ضمان انقشاعها عن تلك الاجواء بسهولة وسرعة .

الاستشهاد بتاريخ اليونان

رد على لطفي السيد باشا

لقد أدلى الاستاذ لطفي السيد باشا بحديث سياسي إلى مجلة المصور ، تطرق خلاله إلى قضية علاقة مصر بالعالم العربي وبالشؤون العربية .

وقد جاء في الحديث المذكور ، ما نصه :

« . . وقد كنت ألح في تأييد مصرية المصريين . لأن منهم من كانوا يدّعون أنهم عرب ، ومنهم من يدّعون أنهم اتراك أو شراكسة . ولو كان اليونان حينما ملكهم الاتراك قد خرجوا من قوميتهم لبادت شخصياتهم ولماتت في نفوسهم أطماح الاستقلال ببلادهم ، ولاستحال عليهم أن يردّوها اليهم .

« وكذلك نحن المصريين ، يجب أن نتمسك بمصريتنا ، ولا ننتسب إلى وطن غير مصر ، مهما كانت أصولنا حجازية أو سوريا أو شركسية أو غيرها . ويجب أن نحافظ على قوميتنا ونكرم انفسنا ووطننا ، ولا ننتسب إلى وطن آخر . ونخصه وحده بكل خيرنا وكل منافعنا . ونحيطه بكل غيرتنا . . »[1] .

بهذه الكلمات يدعو الاستاذ الكبير إلى التمسك بالمصرية البحتة . ويساوي في نقده ـ من الوجهة المصرية ـ بين دعاة العروبة وبين مروجي التركية ، ويستشهد على رأيه هذا بما فعله اليونان .

إني اسلم مع الاستاذ بأن اليونان لم يخرجوا من قوميتهم حينما ملكهم الاتراك ، ولكني ارى من الضروري أن اسأل بعد ذلك :

(١) المصور ، (٥ أيار / مايو ١٩٥٠) .

ماذا يجب أن نفهم من عبارة عدم الخروج من القومية اليونانية ؟ ما هي العلائم التي تدل على عدم الخروج من هذه القومية ؟ كيف استطاع اليونان ألا يخرجوا من قوميتهم ؟ على الرغم من دخولهم تحت حكم الأتراك ؟ وكيف حافظوا على قوميتهم اليونانية ، على الرغم من بقائهم تحت سيطرة الدولة العثمانية قروناً عديدة ؟

إني أعتقد أن جواب هذه الاسئلة واضح وضوح الشمس في رائعة النهار : ذلك لأنهم حافظوا على لغتهم القومية ، وظلوا على مذهبهم المسيحي الأرثوذكسي .

إنهم لم يندمجوا في الشعب التركي ولم يذوبوا في البوتقة العثمانية ، بسبب اختلافهم عن الاتراك باللغة وفي المذهب ، وتمسكهم بها تمسكاً شديداً . إنهم استقلوا عن الدولة العثمانية في آخر الأمر بفضل استجابتهم لنداء هذه اللغة وذاك المذهب .

ومعلوم أن اللغة اليونانية كانت لغة خاصة بهم دون غيرهم ، ولكن المذهب الارثوذكسي لم يكن خاصاً بهم ، بل أنه كان مشتركاً بينهم وبين معظم الشعوب السلافية في اوروبا ، وعلى رأسهم كتلة روسيا الجبارة . وقد تعرضت اليونان ـ بعد انفصالها عن الدولة العثمانية ـ لخطر الاندماج في هذه الكتلة الجبارة ، تحت تأثير هذه الرابطة المذهبية ، وجابهت مشاكل عديدة بسبب علاقاتها المذهبية ، ولم تتغلب على هذه المشاكل إلا بتغليب المصالح القومية والوطنية على الاعتبارات الدينية والمذهبية . وبتعبير آخر : إلا بالاستجابة إلى نداء اللغة والوطن ، اكثر من الاصغاء إلى نداء الدين والمذهب .

ويظهر من ذلك بوضوح وجلاء أن اليونان مدينون بكيانهم السياسي الراهن ـ قبل كل شيء واكثر من كل شيء ـ إلى تمسكهم بلغتهم القومية ، وإلى تفضيلهم الاصغاء إلى نداء هذه اللغة على أي نداء آخر .

ألا يوجد في هذه الحقيقة وحدها الدليل القاطع على أن لطفي السيد باشا قد حاد عن جادّة الصواب ، عندما استصغر وتجاهل شأن اللغة ، فساوى بين العروبة وبين التركية خلال دعوته إلى المصرية ؟

على أن هناك ما هو أهم من ذلك ، وأدل على حقائق الأمور : أن بلاد اليونان لم تستقلّ كلها دفعة واحدة . بل أنها استقلت على مراحل عديدة ، ومقاطعة بعد أخرى .

إن البلاد التي دخلت في حدود دولة اليونان المستقلة في بادىء الأمر ـ بموجب البروتوكول المنعقد في لندن سنة ١٨٣٠ ـ كانت أقل من خُمس بلاد اليونان الحالية ، إذ ظلت مقاطعة « تساليا » ولاية عثمانية ، بعد تأسيس الدولة اليونانية مدة تقرب من

نصف قرن ، وأنها لم تدخل في حدود الدولة المذكورة ـ ولم تصبح جزءاً من الوطن اليوناني العتيد ـ الا سنة ١٨٧٨ ، وأما سائر المقاطعات ـ مثل ابيروس ، وماكدونيا وتراكيا . . . . فانها ظلت تحت الحكم العثماني المباشر ، حتى سنة ١٩١٣ . وأما الجزر الاثنتا عشرة المشهورة ـ التي عرفت منذ الحرب الطرابلسية باسم الدوديكانيز ـ فلم تصبح جزءاً من الدولة اليونانية إلا اخيراً أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

فيجدر بنا أن نتساءل هنا ـ بعد أن نتذكر هذه الحقائق الثابتة ـ كيف كان موقف الدولة اليونانية ومواقف زعماء اليونان ومفكريهم نحو هذه الأقطار التي ظلت خارجة عن حدود اليونان الرسمية خلال تلك السنين الطويلة ؟

هل حصر هؤلاء المفكرون والزعماء مفهوم « الوطن اليوناني » داخل الحدود التي خطّتْها السياسة الدولية ؟ هل تركوا البلاد التي بقيت خارج تلك الحدود السياسية بعيدة عن نطاق اهتمامهم ؟ هل قالوا ـ في الفترة التي مضت حتى سنة ١٨٧٨ ـ ما لنا ولتساليا ؟ وهل قالوا ، خلال الفترة التي امتدت حتى سنة ١٩١٣ ، ما لنا ولهذه الاقطار المختلفة ، من ابير إلى تراكيا ـ ومن كريت إلى ماكدونيا ؟

هل قالوا يوماً ما : فلنحصر جهودنا داخل هذا الوطن الذي يرفرف عليه علمنا الرسمي ، فلا نفكر بوطن غير هذا الوطن الراهن ؟ وهل تنكّروا في يوم من الأيام لهذه الأقطار المختلفة ، فأخرجوها من نطاق جهودهم ، ومن حدود أهدافهم السياسية ؟

إن صحائف التاريخ تصيح بأعلى أصواتها : كلا ، ثم كلا !

إنهم لم يكتفوا مطلقاً بالوطن السياسي الراهن . بل ظلوا يحلمون بالوطن الاكبر ، بالوطن المثالي الذي يشمل ويجمع ويوحد جميع المتكلمين باليونانية . إنهم حملوا الفكرة التي عرفت باسم « الفكرة الكبرى » مغالي إيديا Mégali idéa وواصلوا العمل والكفاح من أجلها ، وضحوا بالأموال والأنفس في سبيلها .

وحين كانت الدولة اليونانية تضطر إلى العمل داخل حدودها الرسمية مراعاة لضرورات السياسة الدولية ـ كانت الجمعية القومية المعروفة باسم « اتنيكي أتريا » تعمل خارج هذه الحدود ـ تارة بالوسائل السرية وطوراً بالطرائق العلنية ، تارة بالاتفاق مع الحكومة القائمة ، وطوراً بغير علم منها .

ومن المعلوم أن هذه الجهود المتنوعة والمتواصلة تكللت في اخر الأمر بالنجاح التام ، وجعلت ذلك الوطن الخيالي المثالي حقيقة واقعة .

ألا يظهر من ذلك كله في وضوح وجلاء : ان تاريخ اليونان الحديث لا يؤيد

قط الرأي الذي أبداه لطفي السيد باشا ، بل انه - العكس من ذلك - يشهد شهادة صريحة ضد ذلك الرأي ويفنده تفنيداً قاطعاً ؟

وهناك صفحة خاصة من تاريخ اليونان الحديث يجب أن لا تغرب عن البال عند التفكير في قضايا القومية والوطنية :

فقد كانت بعض أجزاء اليونان الحالية تتمتع بحكم ذاتي قريب من الاستقلال الفعلي ، قبل انضمامها إلى الدولة اليونانية بصورة رسمية . فإن جزيرة ساموس الصغيرة ، مثلاً ، كانت « امارة ممتازة » ، كما أن جزيرة « كريت » الكبيرة صارت إيالة ممتازة . وقد اتسعت امتيازات هذه الجزيرة بالتدرج اتساعاً كبيراً بسبب الثورات التي توالت فيها ، إلى أن وصلت إلى حد « الاستقلال الفعلي » تحت سيادة السلطان الاسمية « وبكفالة الدول العظمى الاوروبية » .

ولكن اهل الجزيرة أعلنوا انضمامهم إلى اليونان ، على الرغم من احتجاجات الدولة العثمانية وتحذيرات الدول الاوروبية ، وعلى الرغم من الحصار البحري المضروب حول الجزيرة .

وفي أثناء تلك الثورات المتتالية التي قامت في هذه الجزيرة الكبيرة - منذ عهد محمد علي باشا - لم يقل ساسة اليونان « ما لنا ولهذه الجزيرة البعيدة ، فمن الخير لنا أن ننصرف إلى أمورنا الداخلية . . . » .

لم يقل أحد من مفكري اليونان وساستهم هذا القول . بل أنهم نادوا على الدوام بوجوب العمل في سبيل ادخال الجزيرة المذكورة في حوزة الوطن اليوناني . حتى أنهم فتحوا ابواب برلمانهم لممثلي الجزيرة ، حين كانت الدول الاوروبية تعتبرها مستقلة تحت سيادة تركيا الاسمية ، وتحظر عليها الانضمام أو الاتحاد .

وفضلاً عن ذلك أنهم سمحوا لأحد هؤلاء الممثلين أن يرتقي سلم الزعامة اليونانية بخطوات سريعة ، وقلدوه رئاسة وزارة الدولة .

فإن « فنزيلوس » المشهور كان من اهل كريت ، وكان عضواً في مجلس ادارتها يوم كانت الجزيرة لاتزال ولاية عثمانية ، ثم اصبح زعيماً للوطنيين هناك ، وفي الاخير صار زعيماً للدولة اليونانية .

ومن المعلوم أنه قام بادوار خطيرة جداً في سياسة اليونان بوجه خاص ، وفي سياسة البلقان بوجه عام . إذ كان من أنشط وأبرع العاملين في اتفاق الدول البلقانية لمحاربة الدولة العثمانية . ومما لا يجهله احد ، أن الحرب المذكورة انتهت بانتصار

الدول المذكورة انتصاراً حاسماً ، وأدت إلى ادخال جزيرة كريت مع مقاطعات أبير وماكدونيا وتراكيا الغربية في حوزة الدولة اليونانية بصورة نهائية .

أفلا يحق لي أن أسأل الآن ، بعد أن سردت هذه الوقائع التاريخية : كيف كان يتطور تاريخ اليونان ، لو قال زعماؤها قبل قرن ونصف قرن . . . ما يقوله لطفي السيد باشا في هذه الأيام ؟

فليسمح لي سعادته أن أقول : على الذين يستشهدون بالتاريخ أن يصغوا إلى صوته إصغاء تاماً ، وأن يتركوه يدلي بشهادته ، من دون أن يعزوا اليه ما يخالف دلالته الحقيقية مخالفة صريحة .

الاستشهاد بتاريخ الأتراك

رد على حفني محمود باشا

لقد نشر حفني محمود باشا في مجلة المصور مقالة تحت عنوان « هذه الجامعة . . . فُضُوها . . » اقترح فيها على الدول العربية أن تنصرف إلى شؤونها الخاصة ، وأن تقتدي في هذا المضمار بما فعله مصطفى كمال ، فقال :

« أنظر ماذا صنع مصطفى كمال . . . وماذا صنع ؟ وقد عرف أن تركيا لم يهدأ لها بال منذ كانت امبراطوريتها تتألف من تلك الدول وان الاستعمار الانكليزي استطاع أن يضرب بعضها ببعض فوقعت الخيانات وسالت الدماء ، وقامت البغضاء . . . لم يسع ذلك السياسي البعيد النظر ، الا أن يقطع كل صلة سياسية لتركيا بهذه الدول ، فيقطع على الاستعمار طريق الفتن والدسائس »[٢] .

أنا لن اسأل المعنى الذي يقصده سعادته من تعبير « الشؤون الخاصة » ، ولا الطريقة التي يقترحها لتعيين تلك الشؤون وتحديدها بل سأكتفي بمناقشته في الوقائع التاريخية التي يستشهد بها . فاني أسأل اولاً : هل كانت هذه الدول العربية موجودة في عهد الامبراطورية العثمانية ؟

إن جواب هذا السؤال لا يحتمل الشك والخلاف بوجه من الوجوه : إن جميع الدول العربية المقصودة في المقالة ـ باستثناء مصر ـ قد تكوّنت بعد الحرب العالمية الاولى ، بعد اندراس السلطنة العثمانية ، وبعد قيام مصطفى كمال بتأسيس الدولة التركية الحديثة على انقاض تلك السلطنة القديمة .

وأما قبل ذلك ، فكانت أراضي الدول العربية الحالية منقسمة إلى عدد غير قليل

---

(٢) المصور ، (٣١ آذار / مارس ١٩٥٠) .

من الولايات والمتصرفيات (وبتعبير آخر : من المديريات والمراكز) ، وكانت كلها تدار كما تدار سائر الولايات والمتصرفيات التركية : تجري فيها جميع المعاملات الرسمية باللغة التركية ، وحتى التعليم في مدارسها الرسمية يتم باللغة التركية .

فالعلاقة القائمة بين الولايات المذكورة وبين الامبراطورية العثمانية عندئذ كانت علاقة تابعية ومتبوعية ، لا علاقة اتفاق أو تحالف أو اتحاد .

إنها كانت علاقة قائمة بين أمتين مختلفتين في اللغة والثقافة استطاعت احداهما أن تفرض لغتها على الثانية فرضاً في جميع المعاملات والمؤسسات الرسمية ، ولم تكن قط علاقة شعوب تنتسب إلى امة واحدة ، وتتكلم لغة واحدة . . . كما هي الحال في الدول العربية القائمة في الحالة الحاضرة .

وإني اعتقد أن هذا الفارق الهام وحده يكفي للبرهنة برهنة قاطعة ، على عدم جواز الاستشهاد بالسياسة التي كان اتبعها مصطفى كمال حيال البلاد العربية ، عند البحث في السياسة التي يجب أن تتبعها الدول العربية بعضها نحو بعض .

ومع ذلك ، إنني سأغض النظر عن هذا الفارق الهام ، فأقبل جدلاً هذا الاستشهاد . ولكني سأسأل : هل أن اعمال مصطفى كمال ـ في حد ذاتها ـ تشهد حقيقة على ما يقوله حفني محمود باشا ؟

أنا لا أنكر أن مصطفى كمال « قطع على الاستعمار طريق الفتن والدسائس » ، ولكني لا أقر بأنه توصل إلى ذلك عن طريق السياسة السلبية التي أشار اليها سعادة المحرر . بل أدعي بأنه توصل إلى ذلك عن طريق الاعمال الايجابية التي قام بها ، لمعالجة القضايا والمشاكل معالجة حاسمة ، فانه :

اولا : أوجد جيشاً قوياً ، استطاع بواسطته أن يحارب المستعمرين ويتغلب عليهم وأن يطردهم من البلاد التركية التي كانوا قد احتلوها قبلاً .

ثانياً : نقل العاصمة من استانبول إلى أنقرة ليكسب الدولة الفتية مناعة كبيرة من الوجهتين المادية والمعنوية ، وذلك أولاً بجعل العاصمة غير هيابة من تهديدات الدول المستعمرة ، وثانياً بتبعيدها عن تأثيرات خور الاستسلاميين ، وتسويلات الانهزاميين ، ومؤامرات الخونة ، ودسائس النفعيين .

ثالثاً : أتم السياسة التي عرفت باسم « تهجير الارمن » ، فلم يترك ارمنياً واحداً في المناطق التي كان الحلفاء قد قرروا أن ينشئوا فيها أرمينيا الكبرى .

رابعاً : التزم سياسة فعالة ، تؤدي إلى نتيجة مماثلة لذلك في الولايات التي

كـان يقطنهـا الاروام ايضاً ، فلم يتـرك رومياً واحـداً في المناطق التي كـان الحلفاء قـد جعلوها من حصة اليونان .

إن مصطفى كمال قطع على الاستعمار طريق الفتن والدسائس بمثل هذه التدابير الفعالة الحاسمة ، لا « بقطع كل صلة سياسية بالدول العربية » كما جاء في مقالة حفني محمود باشا .

لا شك في أنه أظهر حكمة وكياسة بعدم الطمع في استرجاع الولايات العربية ، بعد اجلاء المحتلين عن الولايات التركية .

أنـا لن ابحث هنا عن الاسبـاب الكثيرة التي كـانت تبعـده عن أحـلام «إحياء السلطة العثمانية » ولكني اقول بكل تأكيد : أن أهم هذه الاسباب ، كان فهمه لمعـاني « السياسة القومية » و « الدولة القومية » تمام الفهم . إنه كان يحرص على تكوين دولـة « تركية » بكل معنى الكلمة : دولة تستند على العنصر التركي وحده ، فتكون متجانسة من حيث اللغة والثقافة مجانسة تامة . وكان يـدرك ـ في الوقت نفسـه ـ ادراكا واضحـاً بـأنه لا يمكن تتـريك البـلاد العربيـة ، بتبعيـد العـرب عن لغتهم الخـاصـة وثقـافتهم الخاصة .

وللبـرهنة عـلى صدق مـا أقول ، ـ ولإزالـة كل الشكـوك التي قد تسـاور بعض الاذهان في هذه القضيـة الهامـة ـ ، أرى أن استعرض هنـا ، بعض الوقـائع التـاريخية استعراضاً خاطفاً :

من المعلوم أن البـلاد العربيـة قد انفصلت عن الـدولة العثمـانية بصـورة فعليـة خلال الحرب العالمية الاولى . ولكن الحلفاء ـ بعد الهدنة ـ لم يكتفوا بالبـلاد التي كانـوا استولوا عليها خلال الحرب بل اخذوا يوسعون ويعددون منـاطق احتلالهم ، وصـاروا يتغلغلون في البلاد التركية نفسها ، استناداً إلى شروط الهدنة اولاً ، وبنـاء على مـوافقة حكومة الخليفة وحيد الدين ثانياً . فإنهم سمحوا لفرنسـا بأن تحتـل كيليكيا بـأجمعها ، وأن تتغلغل في احتلال البلاد حتى اورفه وعينتاب وديار بكر ، كما أنهم خـولوا اليـونان حق الاستيلاء على ازمير ، وأباحـوا لها احتـلال ولايتي ادرنة وبـروسة وسـاعدوهـا على توسيع منطقة احتلالها حتى اسكيشهـر ، وفي الاخير أوصلوهـا إلى ابواب انقـرة . ومن جهة اخرى اخذوا يعدون العـدة لإقامـة دولة ارمنيـة في الولايـات الشرقيـة ، كما أنهم فكروا في احياء دولة بونتوس القديمة على سواحل البحر الاسود ، وفي انشاء دولة كردية في مناطق أناضول الجنوبيـة الشرقيـة . وفضلاً عن ذلـك كله ، استولـوا على عـاصمة الدولة نفسها ، واعتقلوا هناك جماعة كبيـرة من رجال السيـاسة ونقلوهم إلى معتقـلات مالطة .

خلال هذه الاعمال العدوانية ، وضع مجلس الامة ميثاقاً قومياً قال فيه ما مؤداه : إننا نعترف بانفصال البلاد العربية عنا ، ولكننا لا نعترف بانفصال اية ولاية من الولايات التي تدخل في حدود القومية التركية ، ولا نسمح بقيام اية دولة داخل هذه الحدود .

إن مصطفى كمال قام وعمل على تنفيذ هذا الميثاق بحذافيره . فأولاً : حال دون اقامة الدولة الارمنية في ولايات الاناضول الشرقية . ثانياً ، أوقف الزحف اليوناني في ولايات الاناضول الغربية . ثالثاً ، طرد الجيوش اليونانية من جميع المدن والبلاد التي كانت استولت عليها . ورابعاً ، وفي الاخير ، تمكن من تقرير مبدأ « مبادلة السكان مع اليونان » . فأخرج جميع الاروام من الولايات التي كانوا يسكنونها .

فأين وجه الشبه بين هذه الاعمال والوقائع ، وبين السياسة التي يقترحها حفني محمود باشا على مصر وعلى سائر الدول العربية ؟

إن مصطفى كمال سلّم بالامر الواقع في انفصال البلاد العربية . ولكنه لم يسلم بالامر الواقع في انفصال أو احتلال اي جزء من البلاد التي اعتبرها تركية .

إنه حشد وجند كل ما كان للشعب التركي من قوى مادية ومعنوية ، وركزها ووجهها ضد القوى المعتدية على البلاد التركية . حارب الطامعين والمستعمرين في الخارج ، والانهزاميين والخونة في الداخل ، وواصل الحرب والكفاح مدة تزيد على اربع سنوات متواليات . إنه لم يتردد في محاربة الجيوش التي جردها خليفة المسلمين وسلطان العثمانيين وحيد الدين ، ولم يعترف بمعاهدة سيفر التي أبرمها الخليفة المشار اليه ، بل حارب وناضل إلى أن مزق المعاهدة المذكورة ، وظفر بمعاهدة لوزان المشهورة .

هذا ، وعندما جرت مفاوضات الصلح في لوزان ، طالب بولاية الموصل بدعوى أنها تركية ، ولم يكفّ عن المطالبة بها ، إلا بعد ظهور نتائج الإستفتاء الذي قامت به لجنة عصبة الأمم ، وبعد إعلان القرار الذي اتخذه مجلس العصبة المذكورة .

ثم أخذ يطالب ـ في أواخر حياته ـ بـ « سنجق الاسكندرون » بدعوى أنها هاتاي التركية القديمة ، وهيأ لتركيا سبل الاستيلاء عليها ، مستفيداً من استعداد الدول المتحالفة للحرب العالمية الثانية .

وإذا بحثنا عن الأسس التي بنى عليها مصطفى كمال سياسته الناجحة على ضوء الوقائع والحقائق التي استعرضناها آنفاً ، استطعنا أن نقول ، إنها تتلخص في المبادىء التالية :

أ ـ عدم الاعتراف بالحدود التي تفرضها السياسة الدولية .
ب ـ التمسك بالحدود القومية التي تقررها اللغة والتاريخ .

ج ـ حشد كل ما للشعب من قوىً مادية ومعنوية لتخليص « الوطن القومي » من الاحتلال الأجنبي .

د ـ العمل على تحقيق وحدة الشعور والاتجاه ، داخل حدود هذا الوطن القومي ، بكل الوسائل الممكنة .

فهل يوجد بين هذه الأسس والمبادىء ، ما ينطبق على ما يقترحه حفني محمود باشا ؟

أنا لا أتردد في القول ، بأن الاستناد إلى أعمال مصطفى كمال ، للتخلي عن الفكرة العربية ، والتخلص من الواجبات التي تحتمها هذه الفكرة ، مما لا يتفق مع دلالة الحقائق الواقعة بوجه من الوجوه .

هذا ، ويجب أن لا يغرب عن البال في هذا المضمار ، أن تركيا تختلف عن البلاد العربية باللغة والثقافة والتاريخ ، في حين أن الدول العربية الحالية لا تختلف بعضها عن بعض لا باللغة ولا بالثقافة ولا بالتاريخ .

الاستشهاد بتاريخ الولايات المتحدة الامريكية

تعليق على مقال

حضرة الأستاذ إحسان عبد القدوس المحترم .

كثيراً ما كنت اقرأ مقالاتكم بلذة واهتمام ، لأنني كنت ألمح فيها آثار اندفاع عاطفي أصيل مصحوب بتفكير رزين سليم . غير أنني لاحظت منذ مدة ، أن هذا الاندفاع العاطفي قد تحول إلى ثورة تشوش التفكير ، وتبعده عن مناطق الصواب . والمقال الذي نشرتموه أخيراً تحت عنوان : « مصر أولاً » كان مثالاً بارزاً على ذلك .

فقد قلتم فيه : « عندما كانت الولايات المتحدة دولة ناشئة ، اتخذت من مبدأ مونرو شعاراً لها . وهو مبدأ يتلخص في كلمتين : ليس لأوروبا أن تتدخل في شؤوننا ، وليس لنا أن نتدخل في شؤون أوروبا » .

ثم أردتم أن ترسموا خطة سياسية مبنية على مبدأ ترون أنه مماثل لمبدأ مونرو ، فقلتم : « أن مصر الآن في حالة تشبه حالة الولايات المتحدة عند تقرير المبدأ المذكور . فهي في حاجة إلى حل مشاكلها الداخلية قبل أن تتطلع عبر حدودها لتحل مشاكل الغير من جيرانها وأبناء عمومتها » .

فاسمحوا لي أن أدعوكم إلى التفكير في هذه القضية تفكيراً هادئاً ، مجرداً من تأثير رياح العواطف والانفعالات .

لقد اقترحتم على مصر أن تعمل الآن بمبدأ مونرو ، وحاولتم أن تلخصوا المبدأ المذكور بكلمتين . ولكني أرى من الضروري أن أستوضح معنى هاتين الكلمتين بعض الاستيضاح : ما هو المعنى المقصود من تعبير « شؤوننا » الوارد في الكلمة الأولى ؟ هل

كان يقصد مونرو من ذلك شؤون الولايات المتحدة وحدها ؟ أم كان يقصد شؤون القارة الأمريكية بأجمعها ؟

إن مراجعة أي كتاب من كتب التاريخ والسياسة مراجعة بسيطة تكفي للإجابة على هذا السؤال ، جواباً قاطعاً : إن الكلمة التي اشتهر بها مونرو هي قوله «امريكا للأمريكيين» فلم يقصد مونرو من هذه الكلمة الولايات المتحدة وحدها، بل قصد نصف الكرة الغربية بأجمعه ، ولم يعلن هذا المبدأ بمناسبة حادث حدث داخل الولايات المتحدة ، إنما أعلنه بناء على الأزمة السياسية التي كانت نشأت عن ثورة الشعوب الأمريكية على المستعمرين الأوروبيين في مختلف أنحاء القارة الأمريكية .

إن شهادة التاريخ في هذه القضية صريحة وبليغة للغاية : فقد أعلن مونرو مبدأه ببيان أرسله إلى الكونغرس ، في اليوم الثاني من شهر ديسمبر سنة ١٨٢٣ . وكان ذلك بعد الثورات التي قامت في امريكا الجنوبية ، والتي أدت إلى إعلان استقلال جمهورياتها العديدة . وعندما غلبت إسبانيا على أمرها في هذه الثورات ، استنجدت بملوك أوروبا ، لإعادة « سيطرتها الشرعية » على مستعمراتها الامريكية ، عملاً بأحكام «الاتفاق المقدس» الذي كان قد عقد بينهم بعد مؤتمر فيينا. فانبرى قيصر روسيا، الذي كان زعيم هذا الاتفاق إلى تلبية نداء الاسبان، وأخذ يدعو سائر الملوك إلى نجدة هذه الدولة بإرسال جيوشهم إلى ما وراء البحار. عندئذ قام مونرو فأعلن مبدأه المشهور قائلا « إن أمريكا لم تعد قارة مفتوحة لاستعمار الأوروبيين، وإن تدخل أية دولة من الدول الأوروبية في شؤون الجمهوريات الأمريكية الناشئة، سيعتبر عملا عدائيا موجها إلى الولايات المتحدة نفسها. . .».

ويظهر من ذلك بداهة أن مونرو لم يقترح على مواطنيه « الانكماش وراء حدود بلادهم السياسية » ، بل بعكس ذلك ، فرض عليهم « التطلع إلى ما وراء هذه الحدود . . . إلى جميع أنحاء نصف الكرة الغربي » كما أنه أعلن استعداد الولايات المتحدة للدفاع عن جميع الجمهوريات التي قامت في امريكا الجنوبية .

أفلا تسلمون معي ـ بعد أن تتذكروا هذه الوقائع الثابتة ـ إن مقالكم الآنف الذكر ، كان قد قلب الحقائق التاريخية رأساً على عقب ؟ كما أن السياسة التي اقترحتموها على مصر عملاً بمبدأ مونرو ، جاءت معاكسة لحقيقة المبدأ المذكور معاكسة تامة ؟

إني لا أجهل العوامل التي حدت بكم إلى هذا الخطأ الغريب لأني أقدر شدة الآلام التي شعرتم بها من جراء الحوادث الأخيرة ـ ولم استغرب الغضب الذي

استسلمتم إليه تحت تأثير هذه الآلام ، وأستطيع أن أؤكد لكم بأني لست أقل تألماً منكم - ومن أي مصري آخر - من قساوة الحوادث المذكورة وفظاعتها .

ولكني أقول - مع ذلك - أن الشعوب الحية الناهضة يجب أن تقابل المصائب برباطة الجأش ، وأن تعالجها بعزيمة ثابتة ، مقرونة بالحكمة والروية .

لقد لاحظتم كيف أن ثورة الغضب التي تملكتكم قد شوشت عليكم « منظر الوقائع التاريخية » هذا التشويش الغريب . أفلا يجب عليكم أن تحذروا من أن تشوش هذه الثورة تفكيركم في تقدير « مصالح مصر الحقيقية » أيضاً ؟

تقولون : « مصر أولاً . . ! » وأنا أسلم معكم بذلك مبدئياً . ولكني أعارضكم معارضة شديدة عندما أسمعكم تعقبون على ذلك بقولكم « على مصر ألا تتطلع الآن عبر حدودها لتحل مشاكل الغير من جيرانها . » أعارضكم معارضة شديدة ، وأدعوكم إلى التفكير ملياً في معنى كلمات « الحدود . والغير . والجيران » التي تذكرونها ، وأسألكم بماذا تصفون عمل الرجل الذي لا يبالي بالحريق الذي يشب في حارته قائلاً « يجب أن أنظم شؤون داري قبل أن ألتفت إلى الحريق الذي شبَّ في دار جاري » ؟

لا تنسوا أننا نعيش في دور تعلن فيه الولايات المتحدة على الدوام « أن خطوط الدفاع عن أمريكا تبدأ في هضبة إيران وجبال البلقان » . بل أن تركيا أيضاً تتكلم عن خطوط الدفاع التي تبعد عن بلادها بعداً كبيراً .

فهل تستطيعون أن تدّعوا - مع ذلك - أن الدفاع عن مصر يمكن أن يتم من وراء حدودها السياسية المعلومة ؟ من وراء هذا الخط الموهوم الذي كان رسمه رجال السياسة بالمسطرة على الخريطة عن طريق وصل نقطة كائنة على ساحل خليج العقبة ، عبر أراض صحراوية ؟

إنه ليؤلمني جداً ، أن أرى بين رجال الفكر والقلم في مصر ، من يتوهم ذلك ، ومن يحاول أن يرسم لبلاده خطة سياسية مبنية على مثل هذا الوهم .

بين العروبة وبين الفرعونية

تعليق على مقال

لقد نشر الدكتور أحمد زكي في « المصري » مقالة تحت عنوان « ما العرب وما الفراعنة ؟ إنما نحن قوم مصريون » .

وقال فيها أولاً أن الأصول لا تلعب في تكوين الأمم إلا دوراً ضئيلاً ، وأنه ما من أمة تنتسب ألى أصل واحد حقيقة .

وبعد أن ذكر كثيراً من الأمور التي تبرهن على ذلك ، انتهى من بحثه هذا إلى القول بأن مصر ليست فرعونية ، ولا هي عربية إنما هي أمة قائمة بنفسها ، مستقلة عن الفرعونية وعن العربية على حد سواء .

إني أشارك الدكتور في القول بأن الأمم ليست بالأصول والأنساب ، ولكني أخالفه في النتيجة التي يستنبطها من هذه الحقيقة بالنسبة إلى مصر والمصريين .

يظهر أن الأستاذ الدكتور قد زعم بأن فكرة القومية العربية مبنية على أساس العنصرية ، ولذلك أخذ يتساءل : أين هي العربية الخالصة ؟ دلوني ! دلوني ! » .

في حين أن فكرة « القومية العربية » لا ترتبط ـ في حقيقة الأمر بقضية الأصول والأنساب . والذين يؤمنون بوحدة الأمة العربية ، لا يستمدون إيمانهم هذا من النظريات العنصرية ، إنما يستمدونه من المعلومات المتعلقة بروابط اللغة والثقافة والتاريخ . إنهم لا يبحثون قط عن « العربية » الخالصة ، التي يشير أليها الدكتور أحمد زكي . إنما يقولون : إن مصر وسوريا والعراق وتونس . . كلها عربية ، كما أن باريس والنورماندي ومارسيليا فرنسية . . وذلك من غير التفات إلى قضايا الأصول والأنساب .

ولذلك أستطيع أن أقول : أن سلسلة الدلائل التي سردها الدكتور في مقالته في سبيل البرهنة على اختلاف الأصول وتشابك الأنساب بغية هدم آراء القائلين بوحدة الأمة العربية وبعروبة الشعب المصري . . . كانت بمثابة معول يتحرك في الفضاء ، بعيداً عن البناء الذي يراد هدمه ، من غير أن يمس أي ركن من أركان ذلك البناء .

بعد هذه الانتقادات الموجهة إلى مقامات المقالة ينبغي لي أن أعترف بأني اعجبت اعجاباً شديداً جداً بقسم منها ، هذا القسم هو الذي فنّد فيه الدكتور أحمد زكي رأي القائلين بفرعونية مصر .

ومما قاله في هذا الصدد : « ونحن المصريين ، ما صلتنا بالمصريين من أهل مصر الأقدمين ؟ لست أدري ، ولا المنجّم يدري . . . . »

« أعود إلى نفسي ، وقد سلمت جدلاً بأننا أنسال خالصة من الأصلاب العتيقة ، فأقول : لو قدّر لي أن احيي الموتى ، وقمت إلى مومياء فمسستها فاستقامت ، وعلى الأرض مشت ، وبيننا جلست وتحدثت ، وكان بيننا لغة مفهومة ، فكم يطول بيننا الحديث على الفهم وعلى غير الملل ، وقد اختلفت بيننا عقول واختلفت قلوب واختلفت أرواح واختلفت نظرات إلى أشياء الحياة وأشياء ما بعد الموت ؟ وخطر لي أني سأكون أكثر ائتناساً بالياباني أو الصيني أو الانكليزي أو الامريكي من أهل هذا العصر ، مني بهذا الذي ربطت بيني وبينه الدماء البعيدة ، روابط رقق منها الزمان وهلهل ، فكانت كنسيج العنكبوت ، أو أشد رقة . . . »

لقد أجاد الدكتور كل الإجادة في اختيار هذه الطريقة لإظهار الحقيقة في قضية « مصر الفرعونية » .

ولكني كنت أتمنى بكل جوانحي أن يواصل الدكتور التفكير والحديث على الطريقة نفسها للبحث عن الحقيقة في قضية « مصر والعروبة » أيضاً .

بما أنه لم يفعل ذلك ، أرجو أن يسمح لي بأن أنوب عنه مؤقتاً ، لإتمام هذا البحث على نفس الطريقة ونفس الأسلوب :

لو قدر للدكتور أن يحيي الموتى ، وأن ينفخ في صور خياليّ يعيد الحياة إلى طائفة من عظماء العرب ، فيضعه وجهاً إلى وجه معهم في رواق من أروقة الأزهر في القاهرة ، أو في حجرة من حجرات المدرسة العادلية بدمشق ، أو في إيوان من أواوين الفردوس في حلب أو المستنصرية ببغداد . . . لو قدر له أن يواجه في أحد هذه الأروقة أو الأواوين ، سيف الدولة أو ابن خلدون ، المتنبي أو أبا العلاء المعري ، الغزالي أو ابن زيدون ماذا كان يحدث ؟ هل كان يجد الدكتور نفسه ـ عندئذ أيضاً ـ أكثر ائتناساً بالياباني والصيني منه بهؤلاء ؟

أنا لا أشك في أن جواب الدكتور على هذا السؤال ، سيكون كلاّ . لأن الأمور تختلف في هذه الحالة عن الحالة السابقة اختلافاً كلياً . أولاً : لا يحتاج الدكتور ـ في هذه الحالة ـ إلى أن يفرض وجود لغة مفهومة بينه وبين هؤلاء فرضاً ، لأن هذه اللغة موجودة أصلاً وفعلاً ، وهي هذه اللغة التي يخطب ويكتب بها الدكتور كل يوم .

وثانياً : كان يستطيع الدكتور في هذه الحالة أن يطيل الحديث معهم « على الفهم وعلى غير الملل» لأنه «لا تختلف بينه وبين هؤلاء عقول وقلوب وأرواح، ونظرات إلى أشياء الحياة وإلى أشياء ما بعد الموت». وبتعبير أصح وأدق، لا تختلف الأمور بينه وبين هؤلاء أكثر مما تختلف بينه وبين الكثيرين من المصريين الذين يعيشون بين ظهرانينا الآن.

وأظن أن هذه الملحوظات توصلنا إلى الجواب المنطقي المعقول الذي يلائم السؤال المرسوم في عنوان المقالة : « ما العرب ، وما الفراعنة ؟ » .

يقول الدكتور « نحن قوم مصريون » . إن هذا القول صحيح من حيث الأساس ، ولكنه يحتاج إلى التوضيح والاتمام بالنسبة إلى الغاية المقصودة من السؤال .

يحسن بمن يقول« نحن قوم مصريون » أن يفكر في العلاقات التي تربط المصريين الحاليين بالفراعنة من جهة وبالعرب من جهة أخرى ، وأن يتساءل : هل تتساوى هاتان العلاقتان من حيث القوة ، والتأثير والاتجاه ؟

أظن أننا لن نختلف مع الدستور في أجوبة هذه الأسئلة ولا أشك في أنه سيسلم معي بأن :

العهود الفرعونية تمثل ـ بالنسبة إلى مصر الحالية ـ الماضي البعيد البائد ، الذي مضى وانقضى بكل معنى الكلمة . . الماضي السحيق الذي فقد اتصاله بالأحوال الحاضرة فلم يعد يؤثر فيها على الرغم مما فيه من مجد باهر .

وأما العهود العربية ، فإنها مما لا يجوز ادخاله في عداد الماضي البحت : لأنها تمثل الماضي الحديث ، المتصل بالحال الحاضر ، والمستمر فيه . . . الماضي الحي النامي الفعال الذي لم يمض ولم ينقض تماماً . . « الماضي الحاضر » الذي لا يزال يعيش وينمو في نفوسنا ويكوّن شخصياتنا ويلونّها . . .

ويظهر من ذلك كله : أن البون شاسع جداً بين علاقة مصر بالفرعونية وبين علاقتها بالعروبة .

يقول الدكتور « نحن قوم مصريون » وأنا أسلم معه بذلك ، ولكني أرى أن أضيف إلى هذا القول الكلمات التالية : «والمصريون عرب ، باللغة والثقافة والتاريخ . . . ».

هذا ، وقبل أن أختم هذا الحديث ، أود أن أعلق بكلمة صغيرة على ما جاء في خاتمة المقالة :

ينهي الدكتور أحمد زكي مقالته بالعبارة التالية :

« والأمم بعد كل هذا صائرات إلى أمة واحدة ، ما جرى الفكر الإنساني هذا في مجراه . . . وأنه لهدف هُم بالغوه ، لأني أحس بأنها هكذا تجري مشيئة الله » .

إني لست أشارك الدكتور روح التفاؤل الذي أظهره بقوله هذا نحو مستقبل الإنسانية العام ، ولكني لا أود أن أناقشه في هذه القضية . بل إني سأسلم فيها جدلاً ، كي أوجه إليه الأسئلة التالية :

إذا كانت أمم الأرض صائرات إلى أمة واحدة ، - كما يقول الدكتور - أفلا يجب أن يعترف بأن هذا المصير لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة ، بل لا بد له أن يتم على مراحل عديدة ؟ وهل يجد الدكتور مجالاً للشك في أن أقرب هذه المراحل ستكون اتحاد الشعوب التي تتكلم لغة واحدة ؟ أفلا يعني ذلك أن الشعوب العربية صائرات إلى الاتحاد ، وأن اتحاد هذه الشعوب سيتم - قبل اتحاد الأمم المختلفة - بطبيعة الحال ؟

وإذا سلم الدكتور بكل ذلك ، - وأنا لا أشك في أنه سيسلم به من غير تردد ، نظراً للرأي الذي أبداه في اتحاد أمم الأرض قاطبة - ، أفلا يكون أجدر به وأحرى أن يؤمن بأن مصر ستتحد مع سائر البلاد العربية ، عاجلاً أو آجلاً ؟ .

إن المصريين عرب ، شأنهم شأن السوريين والعراقيين ، والتونسيين وغيرهم من أبناء العالم العربي الفسيح . . . وأنهم صائرون إلى « الشعور بعروبتهم » شعوراً واضحاً ، على الرغم من كثرة العوامل التي تخدّر وتعيق هذا الشعور . . . وان أبناء مصر سيرددون - عاجلاً أو آجلاً - مع سائر ابناء البلاد العربية ، النشيد المشهور :

بلاد العرب أوطاني ،
من الشام لبغدان ،
ومن نجد إلى يمن ،
إلى مصر ، فتطوان ،

كلمـــات
(من كتاب القومية والوطنية)

إن فكرة الوحدة العربية لا تستند إلى العـاطفة وحـدها ، بـل تستند إلى المنفعـة أيضاً .

أعتقد أن منفعة مصر نفسها تتطلب منها الاتحـاد مع سـائر البـلاد العربيـة . كما أعتقد بأن منفعة مصر في هذه القضية ليست من المنافع البسيطة الطفيفة ، بل هي من المنافع الهامة الحيوية .

وإذا كان الذين يقدرون أهمية هذه المنافع لا يزالـون قليلين اليوم ، فـلا شك في أنهم سيتكاثرون في مستقبل الأيام (سنة ١٩٣٨) .

إن كل من يلقي نظرة تدقيق على تواريـخ الأمم المعاصـرة لنا يضـطر إلى التسليم بـأن العلاقـات التاريخيـة التي تربط مصـر بسائـر الأقطار العـربية ، لهي أقـوى وأعمق وأطول من العلاقات التاريخية التي تربط الايالات الفرنسية بعضها ببعض .

أعتقد بأن توحيد الثقافة من أهم العوامل التي تهيء سائر أنواع التوحيد . فأقول بـلا تردد : اضمنـوا لي وحـدة الثقـافـة ، وأنـا أضمن لكم كـل مـا بقي من ضـروب الوحدة . (سنة ١٩٣٨) .

الأمة العربية
بين الماضي والحاضر(*)
لماذا تخلفنا في ميدان الوعي القومي ؟

(*) من المحاضرة الافتتاحية التي القيت على طلاب معهد الدراسات العربية العالية سنة ١٩٥٣ .

- ١ -

إن حياة الأمم وأحوالها لا تسير على وتيرة واحدة ، بل أنها تتغير وتتطور على الدوام ، ويكون هذا التطور تارة على شكل تقدم واعتلاء ، وطوراً على شكل تقهقر وانحطاط .

والأمة العربية خضعت لهذا القانون العام ، مثل سائر الأمم ، وتعرضت لتطورات كثيرة وكبيرة طوال تاريخها المديد . ولكنها شذت عن سائر الأمم بالاختلاف الهائل الذي بدا بين ماضيها وبين حاضرها خلال هذه التطورات .

إنها كانت خارقة للعادة في وثبتها نحو الجد والاعتلاء ، ولكنها صارت ـ بعد ذلك ـ خارجة على المألوف في انحدارها السريع نحو مهاوي التقهقر والانحطاط أيضاً .

فلنلق نظرة سريعة على ماضي الأمة العربية : لنترك جانباً ما يعود منه إلى التاريخ القديم ، ولنغضّ النظر عن الأدوار الهامة التي لعبتها في تاريخ الحضارة والشعوب التي نزحت من الجزيرة العربية في مختلف العصور . ولنقف قليلاً أمام الوثبة الكبرى التي قامت بها الأمة العربية بعد هجرة النبي العربي العظيم :

قامت الأمة العربية بفتوحات خارقة للعادة ، جعلت حكمها يمتد ـ قبل انتهاء القرن الأول للهجرة ـ حتى شواطىء المحيط الأطلسي من ناحية ، وحتى هضبات الصين وأنهر الهند من ناحية أخرى . وفتح العرب بهذه الصورة خلال قرن واحد ، بلاداً أوسع بكثير مما فتحه الرومان خلال ثمانية قرون .

وقد رافقت هذه الفتوحات السريعة والعظيمة وأعقبتها ، حركات ثقافية وحضارية جبارة ، أوصلت العرب إلى أعلى المراتب في العلوم والآداب والصناعات.

صارت الأمة العربية حيناً من الدهر ، أرقى أمم الأرض على الإطلاق ، في جميع ميادين الحضارة . ومما لا جدال فيه ، أنها كانت معلّمة الغرب وباعثة النهضة فيه ، في أواخر القرون الوسطى وأوائل عهد الانبعاث .

والمؤلفات العربية صارت أثمن وأغزر منابع العلم والبحث، في جميع محافل التفكير . مدة قرون عديدة .

والكلمات العربية التي تسربت إلى اللغات الأوروبية ـ والتي لا تزال تعيش فيها ـ تعطينا أبلغ الأدلة على عمق تأثير الأمة العربية في الحضارة الغربية .

مثلاً ، إن القطن والرز والسكر تسمى ـ في عدة لغات أوروبية ـ بأسماء مقتبسة من العربية . مما يدل على أن الأوروبيين تعلموا زراعة هذه المواد وصناعتها من العرب .

وإن أرقّ أنواع المنسوجات تعرف في الغرب باسم « موسلين » Mousseline ، وذلك يشهد على أن تلك المنسوجات كانت تنسب إلى مدينة الموصل المشهورة في شمال العراق .

ونوع فاخر من الأقمشة لا يزال يعرف في الغرب باسم الـ « داماسقو » Damasco وهذه الكلمة محرفة من اسم « دمشق » .

وأرق الجلود تسمى في عدة لغات أوروبية « ماروكين » Marocain وأصل هذه الكلمة يرجع إلى « بني مرين » ، الذين ملكوا الأندلس في عهد من عهودها العربية الزاهرة.

والجمارك تسمى في كثير من اللغات الأوروبية بأسماء محرفة من كلمة « الديوان » المعروفة في العربية Douane , Dogana

وكلمة « ماغازين » الدارجة في اللغات الغربية بأشكال مختلفة ، أصلها العربي كلمة : مخزن . وشكلها الأسباني يشهد على هذا الأصل شهادة صريحة ، Almacen .

وكلمة « آرسينال » ، (ترسانة) التي يستعملها الأوروبيون للدلالة على المصانع والمخازن الحربية والبحرية كذلك ، محرفة من كلمة عربية ، هي دار الصناعة . وشكل هذه الكلمة في الاسبانية لا يترك مجالاً للشك في هذا الأصل العربي : دارسانا Darsana .

والعلوم نفسها لا تزال تحتفظ بكثير من الأسماء العربية ، فكلمة آلجبر أو آلجبرا Algèbre مشتقة من « الجبر والمقابلة » . وكلمات الأمبيق Alambic والكحول Alcool والملغمة Amalgame وآليزارين Alizarine كلها تنحدر من أصول عربية .

واسم آلة الرصد المعروفة « آليداد » Alidade محرفة من كلمة « العضاد » العربية . ومن المؤكد أن أصل كلمة « آزيموت » Azimut المعروفة في علم الفلك هو « السمت » العربية . كما أن أصل كلمة « نادير » Nadir التي تدل على عكس الكلمة السابقة هو « النظير » .

حتى أسماء النجوم المعروفة عند علماء الفلك الغربيين لا تخلو من كلمات عربية : آلتار Altar هو « النسر الطائر » ، وفيغا Vega هو « النسر الواقع » و « فامالحوت » Famalhot ما هو إلا « فم الحوت » ، و « بتلجوز » هو « بيت الجوزاء » . .

ولا حاجة إلى القول إن هذه الكلمات والاصطلاحات العلمية والحضارية المتنوعة ـ وأمثالها الكثيرة ـ التي لا تزال تستعمل في اللغات العربية إنما هي من مخلفات عهد كانت فيه اللغة العربية مرجعاً للعمل ، والبلاد العربية موئلاً للحضارة .

في ذلك العهد ، كان رجال الفكر والعلم في البلاد الأوروبية ينهلون من مناهل العلم القائمة في الأندلس ، ويتهافتون على درس المؤلفات العربية من ترجماتها اللاتينية أو من نصوصها الأصلية . وصارت الجامعات تتنافس على اقتناء الكتب العربية ، واستكمال وسائل تعليم اللغة العربية . وكان علماءالفلك مثلاً يصرحون بأن معرفة اللغة العربية ضرورية لمن يريد أن يحيط بحقائق هذا العلم . وكان رجال الفكر يعترفون ـ بوجه عام ـ بأن التبحر في العلم والفلسفة لا يمكن أن يتم من غير درس المؤلفات العربية .

وفي أواخر ذلك العهد ، صار المفكرون ـ في البلاد الغربية ـ يتساءلون فيما إذا كان يمكن الاستغناء عن اللغة العربية في تحصيل العلوم .

ومن أبلغ الأدلة على ذلك ، ما قاله «بترارك» Petrarque الشهير في أوائل القرن الرابع عشر للميلاد ـ ومن المعلوم أن بترارك يعتبر من آباء الأدب الايطالي ، ومن المبشرين بالنهضة الأوروبية ـ وهذه ترجمة حرفية لما كتبه هذا الأديب المفكر العظيم في هذا الشأن :

« ماذا تقولون ؟ استطاع شيشرون[٣] أن يكون خطيباً بعد ديموستين[٤] ، وصار فيرجيل[٥] شاعراً بعد هو ميروس[٦] ، وأنتم تتوهمون مع ذلك بأنه لن ينبغ أحد بعد العرب ! نحن قد ضاهينا اليونان ، حتى أننا سبقناهم في بعض الأحيان ، وضاهينا وسبقنا بذلك جميع الأمم . وأنتم تقولون الآن : أننا لن نضاهي العرب ؟ . هل تخدرت عبقرية الطليان وخبت إلى هذا الحد ؟ » .

ويتبين من هذه الصيحة الحماسية بكل وضوح وجلاء : أنه في عهد بترارك الشهير ، كان في البلاد الأوروبية من يقول بعدم إمكان مضاهاة العرب ، ومن يعتقد باستحالة الاستغناء عن اللغة العربية في الشؤون الفكرية . أفليس من المؤلم حقاً أن تنعكس الآية ، وتقوم بيننا جماعة تتساءل وتتناقش فيما إذا كان يمكن تعليم العلوم الحديثة باللغة العربية ؟

لقد سمعت مناقشة حادة حول هذه المسألة في المؤتمر العلمي العربي الأول الذي انعقد في الاسكندرية قبل بضعة أشهر . واطلعت أخيراً على استفتاء يدور حول هذه المسألة في مجلة الآداب التي تصدر في بيروت .

وأعتقد أن هذه الحالة هي من أبلغ الأدلة وأصدق المقاييس على البون الشاسع الذي باعد بين ماضي الأمة العربية وبين حاضرها .

لا شك في أن الأمة العربية كانت قد وصلت إلى أعلى المراتب في العلم والحضارة . ولكنها بعد ذلك ، انقطعت عن التقدم ، وجمدت في مكانها ، ثم أخذت تتقهقر في جميع الميادين : مدارسها اهملت العلوم بأجمعها ، علماؤها وأدباؤها صاروا يقتصرون على اجترار الأبحاث الدينية واللغوية القديمة ، من غير ابتكار ولا تجديد .

وقد حدث ذلك كله ، في الوقت الذي أخذ الأوروبيون ينهضون نهضتهم المعلومة ، بفضل العلوم التي اقتبسوها من العرب ثم صاروا يتقدمون في ميادين الابتكار في الاختراع بسرعة كبيرة تتزايد يوماً عن يوم .

واستمر الحال على هذا المنوال قروناً عديدة ، تخلفت خلالها الأمة العربية عن ركب الحضارة والعلوم تخلفاً كبيراً .

---

(٣) Ciceron أشهر خطباء الرومان .
(٤) Démosténe أعظم خطباء اليونان .
(٥) Virgile أشهر شعراء الرومان .
(٦) Homére أعظم شعراء اليونان .

نعم ، إننا ـ معاشر العرب ـ تخلفنا عن قافلة الحضارة ، بعد أن كنا نسير في طليعتها ، تأخرنا عن معظم شعوب العالم المتمدن ، بعد أن كنا نسبقها جميعاً .

وبقينا مدة قرون عديدة ، نزداد تخلفاً وتأخراً في جميع الميادين .

وفضلاً عن ذلك ، لقد ظللنا غافلين عن تخلفنا هذا ، وغير شاعرين بالأخطار التي صارت تحيق بنا من جرّاء هذا التخلف . حتى أننا صرنا ـ في حقبة من الزمن ـ نعتبر الجمود فضيلة ، ونتمسك بأحوالنا الراهنة تمسكاً شد يداً . .

إلى أن بدأنا ـ منذ قرن تقريباً ـ نشعر بتخلفنا عن ركب الحضارة ، ثم صرنا ندرك الأخطار التي نتعرض لها من جراء بقائنا متخلفين عنه . وأخيراً أخذنا نعمل لتلافي ما فاتنا خلال هذه الفترة ، وصرنا نساير تطورات العالم الحديث في مختلف ميادين الحياة ، من علم وتشريع واقتصاد وصناعة . . وأخذنا ـ منذ ربع قرن بوجه خاص ـ نسرع الخطى في هذا السبيل .

إننا لا نزال بعيدين عن الهدف المنشود ، ولكننا سائرون نحوه على كل حال . إننا لا نزال متخلفين عن قافلة الحضارة ، غير أننا عاملون على اللحاق بها على الدوام . .

ـ ٢ ـ

ولكننا بقينا بعيدين عن مسايرة التطورات العالمية في ميدان آخر ، مدة أطول ، هذا الميدان ، هو ميدان « الوعي القومي » .

إننا لم نساير التطورات العالمية في هذا الميدان ، وتخلفنا عن جميع الأمم في هذا المضمار ، وبقينا في شبه غفلة عن هذا التخلف إلى الآن ، إننا لم نشعر بعد شعوراً واضحاً بوحدة الأمة العربية ، ولم نقدر بعد تقديراً كافياً فداحة الأضرار التي تعود علينا من جراء بقائنا متخلفين عن التطورات العالمية في هذا الميدان .

فإننا إذا ألقينا نظرة فاحصة على تاريخ أوروبا منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وجدنا أن أهم الانقلابات السياسية فيها حدثت بتأثير « مبدأ حقوق القوميات » ، ومن المعلوم أن هذا المبدأ يتلخص بما يلي : « إن الدول يجب أن تتأسس على أساس القوميات ، فتكوّن كل أمة دولة قائمة بذاتها . وتستقل الأمة ، إذا كانت خاضعة لحكم أمة اخرى ، وتتحد الأمة إذا كانت منقسمة ألى دول عديدة . . . »

إن انتشار هذه الفكرة وهذا المبدأ ، أوجد انقلاباً كلياً في الأوضاع الدولية .

فقد فكك أوصال بعض السلطنات ، وبعكس ذلك وحد أجزاء بعض الأمم ، وغيّر بذلك معالم خريطة أوروبا السياسية تغييراً جوهرياً .

لقد اعتدنا أن نظهر اهتماماً خاصاً بأبحاث الثورة الفرنسية ، صرنا ندرس وندرّس وقائع هذه الثورة بكل تفاصيلها ، نستعرض الأحزاب التي تكوّنت وتتابعت خلال الثورة ، ونستقصي الاختلافات التي نشبت بين هذه الأحزاب . ولكننا لا نهتم الاهتمام الكافي بالأبحاث المتعلقة بالانقلابات السياسية التي نجمت عن انتشار فكرة القوميات وانتصارها.

لأننا لم نلتفت إلى حقيقة تاريخية هامة ، وهي أن الثورة الفرنسية أدت إلى تغيير نظم الحكومات ، ولكنها لم تمسّ كيان الدول . في حين أن فكرة القوميات أثّرت في كيان الدول نفسها ، وأعادت بناء الكثير منها على أسس جديدة ، تختلف عن الأسس السابقة اختلافاً هائلاً .

في الواقع أن الثورة الفرنسية أيضاً أوجدت بعض الانقلابات الدولية ، ولا سيما في عهد الامبراطورية التي قضت على كيان بعض الدول القديمة ، ومقابل ذلك خلقت بعض الدول الجديدة . إلا أن الأوضاع المصطنعة لم تعمر طويلاً ، إذ أنه عندما سقطت الأمبراطورية، عادت الأوضاع إل ما كانت عليه قبلاً ، دون تغيير ذي بال .

ولكن الانقلابات السياسية والدولية التي حدثت من جراء قيام « مبدأ القوميات » أنتجت أوضاعاً جديدة ظلت قائمة إلى الآن . منها أنها سببت انفصال البلجيك عن هولندا ، والنرويج عن السويد ، وايرلندا عن انكلترا ، وفنلندا عن روسيا ، واليونان وبلغاريا ورومانيا وصربيا وألبانيا عن تركيا ، والمجر مع الشعوب السلافية عن النمسا . وبعكس ذلك كله ، أدّت إلى اتحاد مولدافيا مع فلاخيا لتكوين رومانيا ، واتحاد الدول والدويلات الجرمانية لتكوين ألمانيا . كما أدت إلى وحدة إيطاليا من ناحية ، ووحدة يوغسلافيا من ناحية أخرى .

ففي مقارنة خريطة أوروبا في أوائل القرن التاسع عشر ، مع خريطتها الحالية ، نجد أنها تغيرت تغيراً هائلاً في معظم أقسامها . ولا نغالي إذا قلنا أنها انقلبت رأساً على عقب في بعض الأقسام .

وقد كان العامل الأصلي في جميع هذه الانقلابات الأساسية هو انتصار فكرة القوميات وانتشارها.

أخذت الأمم تشعر بكيانها الخاص وشخصيتها المعنوية ، وصارت تعمل لدعم كيانها القومي بكيان سياسي . ولذلك تفككت أوصال الدول التي كانت مؤلفة من

قوميات عديدة ، وبعكس ذلك اتحدت الأمم التي كانت مقسمة إلى عدة دول .

وأما نحن معاشر العرب ، فقد بقينا خلال الانقلابات التي ذكرناها آنفاً ، بعيدين عن الشعور بقوميتنا .

استسلمنا أولاً إلى الحكم العثماني استسلاماً يكاد يكون تاماً . ثم انقسمنا إلى دول ودويلات عديدة . وبين هذه الأوضاع المعقدة لم نشعر شعوراً واضحاً بأننا أبناء أمة واحدة ، فلم نعقد العزم على لمّ شعث هذه الأمة .

هذا في الوقت الذي أتم الغرب إعادة بناء دوله على أساس القوميات ، وفي الوقت الذي أخذت هذه الدول القومية نفسها تتكتل فيما بينها ، لتكوين منظمات دولية ، تزيدها قوة ومنعة ومهابة .

- ٣ -

لماذا تأخرنا في هذا المضمار كل هذا التأخر ؟

إن أسباب ذلك كثيرة ومتنوعة .

ولا شك في أن أول هذه الأسباب وأقدمها هو : السلطة المعنوية التي كانت تتمتع بها السلطنة العثمانية ، باعتبارها « دولة الخلافة الإسلامية » .

هذه السلطة المعنوية القوية كانت تخدّر فينا روح « القومية العربية » ، وتجعلنا نعتبر الولاء للسلطنة المذكورة من الواجبات الدينية . لقد اعتدنا أن ننظر إلى التاريخ العثماني كامتداد للتاريخ الإسلامي ، وصرنا لا نشعر بأننا أبناء أمة مغلوبة على أمرها مستسلمة لسلطان أجنبي عنها . نسينا أن لنا قومية خاصة متميزة عن الأتراك العثمانيين وعن سائر المسلمين ، حتى أننا لم ننتبه إلى أن هذه الأمة أخذت تفقد شخصيتها بسبب إهمال لغتها .

استمر الحال على هذا المنوال مدة طويلة حتى أنه عندما بدأت جماعة مستنيرة من الناطقين بالضاد تنتبه إلى ذلك وتطالب بحقوق العرب وتتكلم عن حقوق اللغة العربية ، قامت جماعات كبيرة تعارضهم معارضة شديدة زاعمة بأن هذه المطالبات تسيء إلى الرابطة العثمانية وتنافي الأخوة الإسلامية .

واستمر هذا التأثير المعنوي يعمل عمله في نفوس الكثيرين من متنوّري العرب . . . إلى أن قام الكماليون يحاربون الجيش الذي جرده « الخليفة » ضدهم - خدمة لأغراض المستعمرين - وإلى أن فضح الأتراك أنفسهم أنواع المساوىء التي كانت تتستر وراء ستار « الخلافة الإسلامية » .

ولكنّ هناك عاملاً آخر ، انضم إلى هذا العامل القديم وساعد على تأخرنا في ميدان الوعي القومي ، حتى بعد بدء حركات النهضة الأدبية والفكرية والاجتماعية في مختلف الأقطار العربية .

إننا عندما بدأنا نتصل بالغرب ونقتبس منه العلوم والثقافة ، توجهنا بأنظارنا وأذهاننا إلى فرنسا فإنكلترا وحدهما . وأخذنا معلوماتنا التاريخية ونزعاتنا السياسية من الفرنسيس والانكليز وحدهم . وتأثرنا بنظرات ونظريات هؤلاء دون غيرهم .

ولكن هؤلاء لم يكونوا ممن ينظرون إلى الحركات القومية بعين الرضا والارتياح ، لأسباب تتعلق بمصالحهم الخاصة ومطامعهم السياسية .

ففرنسا كانت أتمت وحدتها السياسية منذ قرون عديدة . فما كانت تعاني من الشقاء والمشاكل ، ما عانته الأمم المفككة الأوصال ، ولذا لم تشعر بحاجة إلى كفاح قومي من النوع الذي احتاجت إليه إيطاليا وألمانيا .

وفضلاً عن ذلك ، فإن فرنسا كانت تنزع على الدوام إلى التوسع شمالاً حتى نهر الراين ، لأنها كانت تعتبر هذا النهر « حدوداً طبيعية لها » ، ولكن تحقيق هذه الأمنية كان يعني الاستيلاء على مقاطعات ألمانية عديدة ، وكان « مبدأ القوميات » ينافي ذلك منافاة تامة .

وفي الاخير ، كانت حركات الوحدة الايطالية والوحدة الألمانية تهدد مصالح فرنسا في الصميم . فإن تكلّل تلك الحركات بالنجاح حرم فرنسا من المكانة الممتازة التي كانت أحرزتها قبلاً ، إذ كانت أعظم الدول وأقواها في غرب أوروبا . وكانت محاطة بدول عديدة كلها أقل شأناً منها بدرجات . ولا سيما حدودها الشمالية ، كانت متاخمة لعدة دويلات صغيرة ضعيفة ، ومتنافسة ومتنابذة . ولكن انتصار « الفكرة القومية » في إيطاليا وألمانيا ، غيّر هذه الأوضاع ، وجعل فرنسا جارة لدولتين عظيمتين جديدتين ، إحداهما تضاهيها في عدد غير قليل من الأمور ، والثانية تتفوق عليها تفوقاً عظيماً في كثير من الأمور .

ونظراً لجميع هذه الأسباب ، كان من الطبيعي أن يقف كتّاب فرنسا ومفكروها أمام مبدأ القوميات ،موقفاً أقرب إلى المقت والسخط ، منه إلى الرضى والارتياح . وكان من الطبيعي أن يلجأ عدد غير قليل من هؤلاء الكتاب والمفكرين ، إلى اختلاق آراء ونظريات تحد من فاعلية « الفكرة القومية » وتقلل من شأنها ، وتحول دون رؤية الحوادث التاريخية على وجوهها الصحيحة .

وكذلك انكلترا ، فهي أيضاً لم تنظر إلى الحركات القومية التي قامت في غربي

أوروبا وجنوبها بعين الارتياح . لأن هذه الحركات خلقت دولتين بحريتين جديدتين ، إحداهما في البحر الأبيض المتوسط ، والثانية على شواطىء المحيط الأطلسي ، وعرضت بذلك « سيادة انكلترا على البحار » لأعظم الأخطار .

طبعاً ، ما كان في استطاعة الكتاب والمفكرين ـ في فرنسا وانكلترا ـ أن ينكروا الحقائق الراهنة ، ويتجاهلوا تاريخ وحدة ايطاليا ووحدة ألمانيا . ولكنهم ما كانوا يولونها حقها من الاهتمام حتى أنهم لم يتوانوا عن وصمها بوصمات جائرة أيضاً في بعض الأحيان .

وأنا لا أشك في أن تأثرنا بآراء ونظريات الفرنسيس والانكليز وحدهم . . وعدم توسعنا في درس الحركات القومية التي قامت في ايطاليا وألمانيا والبلقان ، درساً جدياً . . كان من أسباب تأخرنا في تقدير خطورة الحركات القومية بوجه عام ، وفي تكوين فكرة القومية العربية بوجه خاص .

ولكن أهم العوامل التي عملت على تأخرنا في « ميدان الوعي القومي » هي : الأوضاع السياسية التي خلفتها المطامع الاستعمارية في البلاد العربية ، والنزعات الإقليمية التي تولدت عن تلك الأوضاع .

إن الدول الاستعمارية الكبيرة استولت على مختلف البلاد العربية ـ قطراً بعد قطر ـ في تواريخ مختلفة ، وفي ظروف متنوعة . وصارت تحكمها بأساليب مختلفة . وأوجدت في كل قطر منها أنظمة إدارية وتشريعية واقتصادية وثقافية ؛ تختلف عما في غيرها اختلافاً كبيراً .

وسكان هذه الأقطار العربية المغلوبة على أمرها ، لم يستسلموا إلى السيطرة الأجنبية استسلاماً تاماً ، بل أخذوا يكافحونها ويثورون عليها ، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً . وهذه الثورات أخذت شكلاً خاصاً في كل قطر من هذه الأقطار . وانتهت في بعضها إلى تكوين حكومات وطنية ، بعضها « مستقلة استقلالاً مقيداً بمعاهدة سياسية واحتلال عسكري » وبعضها « مستقلة استقلالاً مقيداً بمعاهدة سياسية واحتلال عسكري » وبعضها « مستقلة استقلالاً مطلقاً » . ولكن . . حتى الأقطار التي استقلت استقلالاً غير مقيدٍ بمعاهدة أو احتلال ، لم تتخلص من معظم النظم والأوضاع التي كانت خلّفتها وفرضتها السلطات المستعمرة ، إبّان حكمها الطويل .

ولا حاجة إلى القول بأن انقسام البلاد العربية بهذه الصورة إلى دول عديدة ، تتميز كل واحدة منها عن غيرها بعلم خاص ، وحكومة خاصة ، ونقد خاص ، وأنظمة خاصة . . أوجد بعض النزعات الاقليمية . وهذه النزعات انضمت إلى العوامل التي أعاقت تقدمنا في ميدان « الوعي القومي » وجعلتنا نتأخر في الشعور بأننا

أبناء أمة واحدة ، على الرغم من اختلاف أوضاعنا السياسية وتعدد دولنا القائمة .

- ٤ -

هذه هي العوامل الرئيسية التي سببت تأخر الأمة العربية في ميدان « الوعي القومي » مدة أطول من تأخرنا في سائر الميادين .

ولكن يجب أن نلاحظ ـ بعين الغبطة والسرور ـ أن هذه العوامل لم تعد الآن « قوية التأثير » كما كانت قبلاً . بل أن هذا التأثير آخذ في التضاؤل شيئاً فشيئاً .

في الواقع أن النزعات الاقليمية المتولدة من انقسام البلاد العربية إلى دويلات عديدة ، لا تزال تسيطر على نفوس الكثيرين في مختلف الأقطار العربية . غير أننا نستطيع أن نجزم بأن هذه النزعات أيضاً محكوم عليها بالتلاشي والزوال .

وذلك لأن أهم مصادر القوة في النزعات الاقليمية هو عدم الإطلاع وعدم التقدير . عدم الاطلاع على ما يجري في سائر البلاد العربية اطلاعاً شاملاً ، وعدم الاطلاع على أصول الأحوال الراهنة ومنابعها الأصلية ودوافعها الحقيقية ، ثم عدم تقدير المصالح الحقيقية الأساسية التي تربط مختلف البلاد العربية بعضها ببعض ، وعدم تقدير الأخطار التي تنجم عن بقاء البلاد العربية متجزئة ومفككة الأوصال ، كما هي الآن . هذه هي الأمور التي تفسح المجال لتكوين النزعات الاقليمية وإدامتها .

ولا حاجة إلى القول بأن هذه الأمور لا يمكن أن تستمر على هذا المنوال ، بين تيارات الأحداث التي تجرف العالم جرفاً .

وكلما زاد التعامل والتعارف بين الأقطار العربية . . وكلما تعمق المفكرون الوطنيون في بحث حقيقة الأحوال الراهنة من ناحية ، وكلما تبصروا في عواقب هذه الأحوال من ناحية أخرى . . وكلما شاهد الناس بأم أعينهم النكبات التي توالت ولا تزال تتوالى على البلاد العربية من جراء هذا التشتت . . ضعفت النزعات الاقليمية المختلفة ، واستيقظت روح القومية العربية . ولذلك كله ، نستطيع أن نقول : إن تطور الاحوال الاجتماعية والسياسية في البلاد العربية يسير على الدوام ، نحو إضعاف النزعات الإقليمية ، وتقوية الايمان بوحدة الأمة العربية .

ولكن يجب ألّا يغرب عن بالنا أن التطور الطبيعي يكون بطيئاً بوجه عام ، إذا لم يقترن بمساعٍ جدية تبذل في سبيل مساعدة هذا التطور والإسراع فيه .

ولا يجوز لنا نحن ـ بعد أن تأخرنا كثيراً في هذا المضمار ـ أن نترك الأمور تسير سيرها الطبيعي الوئيد ، بل يترتب علينا أن نعمل كل ما يمكن عمله لتعجيل هذا التطور ، وجعله يسير سيراً أقرب إلى الهرولة ، على قدر الإمكان .

ابو خلدون ساطع الحصري

■ ولد في صنعاء اليمن عام ١٨٧٩. وهو من عائلة عربية اصلها من الحجاز وقدمت الى حلب في القرن التاسع الهجري.

■ عمل في السلك الاداري العثماني في البلقان حيث درس على الطبيعة نشوء القوميات البلقانية قبل الحرب العالمية الاولى

■ التحق بالملك فيصل الاول واصبح وزيراً للمعارف في الحكم الفيصلي بدمشق

■ فاوض الجنرال غورو قبيل معركة ميسلون

■ خرج من سوريا مع الملك فيصل الاول، والتحق به بعد ذلك في العراق حيث تولى شؤون المعارف والثقافة

■ جُرد من جنسيته العراقية وأُخرج من العراق عام ١٩٤١، وذلك لتأييده للجانب العراقي في الحرب العراقية - البريطانية

■ عمل مستشاراً للجنة الثقافية في جامعة الدول العربية

■ أسس معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة عام ١٩٥٣ واصبح مديراً له، والذي سمي فيما بعد معهد البحوث والدراسات العربية

■ توفي في بغداد عام ١٩٦٨ ودفن في مقبرة الامام الاعظم.

الطبعة الثانية

20 DEC 1998

او ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي